المركز الديمقراطي العربي
برلين – ألمانيا

تطور العلاقات البريطانية - التركية
1945-1923
"دراسة تأريخية"

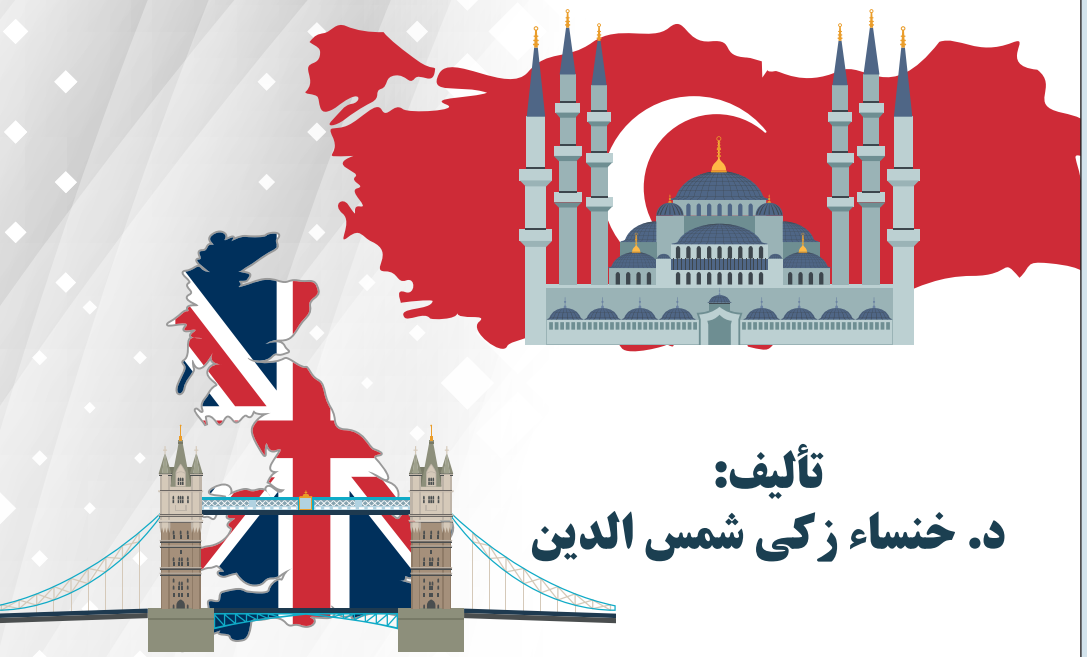

تأليف:
د. خنساء زكى شمس الدين

2022

المركز الديمقراطي العربي
برلين – ألمانيا
تطور العلاقات البريطانية - التركية
1945-1923
"دراسة تأريخية"

Democratic Arabic Center
Berlin - Germany

The development of British-Turkish relations
1923-1945
"Historical study"

VR . 3383 – 6596 B

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de
TEL: 0049-CODE
030-89005468/030-898999419/030-57348845
MOBILTELEFON: 0049174274278717

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا / برلين

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه
في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.
جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريد الإلكتروني

book@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

الكتاب : تطور العلاقات البريطانية – التركية 1923-1945 "دراسة تأريخية"

تأليف : د. خنساء زكي شمس الدين

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مدير النشر: د. أحمد بوهكو

رقم تسجيل الكتاب: VR . 3383 – 6596. B

الطبعة الأولى

كانون الثاني / يناير 2022 م

الآراء الواردة أدناه تعبّر عن رأي الكاتب ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المركز الديمقراطي العربي

تطور العلاقات البريطانية – التركية
1945-1923
"دراسة تأريخية"

تأليف

د. خنساء زكي شمس الدين

المحتويات

الموضـوع	رقم الصفحة
المحتويات	1
المقدمة	4-2
التمهيد: الجذور التأريخية للعلاقات البريطانية -العثمانية1856-1923:	21-4
الفصل الاول: موقف بريطانيا من السياسة الخارجية التركية (1923-1936)	69-22
أولاً: العلاقات البريطانية - التركية 1923-1935	31-23
ثانياً: المضائق وأثرها على طبيعة العلاقات البريطانية- التركية	36-31
ثالثاً: الموقف البريطاني والدولي من مسألة المضائق التركية عام 1936	50-36
رابعاً: الموقف البريطاني من ابرام اتفاقية مونترو (20 تموز 1936)	62-50
هوامش الفصل الاول	69-62
الفصل الثاني: التطورات الدولية وأثرها على العلاقات البريطانية – التركية (1937-1945)	131-70
أولاً: تطور العلاقات البريطانية -التركية (1937 - 1938)	89-71
ثانياً: جهود الخارجية البريطانية في توقيع بيان آيار 1939 مع تركيا	98-89
ثالثاً: جهود ألمانيا والاتحاد السوفيتي في أبعاد تركيا عن الوفاق البريطاني – الفرنسي عشية الحرب العالمية الثانية	105-99
رابعاً: أثر التطورات الدولية على طبيعة العلاقات البريطانية –التركية (1939-1945)	121-105
هوامش الفصل الثاني	131-122
الخاتمة	136-132

المُقـــــدمـــــة

المُقدمة:

اكتسبتْ دراسة العلاقات الدولية أهمية تاريخية وسياسية خاصة، لكونها تشكل معيناً مهماً من المعلومات للباحث المتخصص والمتابع لتطور وتأثير السياسة الخارجية لأية دولة على العلاقات الأقليمة والدولية، إذ أن دراسة تلك العلاقات وما يؤثر فيها ويتحكم بها من أمور وما يستخلص منها من نتائج، يُعد مؤشراً لقوة أو ضعف الروابط السياسية بين العديد من الدول، لاسيما وأن التنافس والصراع على المناطق الحيوية واقتسام مناطق النفوذ أصبح طابعاً مميزاً لعلاقات الدول الكبرى التي تحكمت في الشؤون الدولية خلال مراحل التاريخ المعاصر.

في ضوء ذلك، ثمة مبررات عدة، سياسية واستراتيجية واقتصادية وغيرها تدعو الى تقارب الدول فيما بينها، وإن المتتبع لتاريخ العلاقات البريطانية . التركية، وسرعة عودتها بعد قطيعة لم تتجاوز الا بضع سنوات، لا بد من ان يدرك اهمية المصالح المشتركة التي تربط الدولتين، واهمية الموقع الجغرافي – السياسي الذي تتمتع به تركيا بوصفها حلقة وصل بين اسيا وأوربا، وتطل على البحر الاسود والبحر الابيض المتوسط، وتمتلك ممرات مائية . مضيقي البوسفور والدردنيل . مهمة فيما يخص حركة مرور التجارة العالمية. وكذلك موقعها المجاور للمصالح البريطانية في العراق والخليج العربي، وبوصف تركيا مصدراً مهماً من مصادر المواد الخام التي تحتاجها الصناعات البريطانية وسوقاً رائجة لتلك الصناعات. فضلاً عن ان تركيا كانت بحاجة لبريطانيا، نظراً لما كانت تتمتع به الاخيرة في ذلك الوقت من قدرات عسكرية ومركز سياسي بوصفها دولة كبرى، وحاجة تركيا الى تلك القدرات للدفاع عن امنها وسيادتها في حالة تعرضها لأي عدوان خارجي. ومن هنا كان اختيارنا لدراسة **(تطور العلاقات البريطانية – التركية 1923 – 1945)**، إذ مثل التأريخ الاول اعلان الجمهورية التركية الحديثة في حين مثل التأريخ الثاني نهاية الحرب العالمية الثانية.

قُسمت الدراسة إلى تمهيد وفصلين وخاتمة، تناول التمهيد الجذور التأريخية للعلاقات البريطانية –العثمانية1856–1923، في حين جاء الفصل الأول تحت عنوان موقف بريطانيا من السياسة الخارجية التركية (1923–1936) ، إذ قسم إلى

أربعة محاور، تطرق المحور الاول إلى العلاقات البريطانية – التركية 1923–1935، بينما درس المحور الثاني المضائق وأثرها على طبيعة العلاقات البريطانية–التركية، في حين ناقش المحور الثالث الموقف البريطاني والدولي من مسألة المضائق التركية عام 1936، بينما أوضحَ المحور الرابع الموقف البريطاني من ابرام اتفاقية مونترو (20 تموز 1936).

تتبع الفصل الثاني التطورات الدولية وأثرها على العلاقات البريطانية – التركية (1937–1945)، وجاء في اربعة محاور ايضاً، تناول الاول تطور العلاقات البريطانية –التركية (1937 – 1938)، بينما تطرق الثاني إلى جهود الخارجية البريطانية في توقيع بيان آيار 1939 مع تركيا، في حين درس المحور الثالث جهود ألمانيا والاتحاد السوفيتي في أبعاد تركيا عن الوفاق البريطاني – الفرنسي عشية الحرب العالمية الثانية، أمّا المحور الاخير فقد بينَّ أثر التطورات الدولية على طبيعة العلاقات البريطانية –التركية (1939–1945).

اعتمدت الباحثة على عدد كبير من المصادر المتنوعة من كتب عربية واجنبية وبحوث ورسائل جامعية اغنت الدراسة بالكثير من المعلومات القيمة. واخيراً اضع جهدي هذا بين يديَّ القارئ الكريم، ولا أملك إلا أن أقول أنني عرضتْ رأييّ وأدليت بفكرتي في هذه الدراسة لعلي أكون قد وفقتْ في كتابته والتعبير عنه، خدمة للعلم والمعرفة.

التمهيد

الجذور التأريخية للعلاقات البريطانية -العثمانية1856-1923

التمهيد: الجذور التأريخية للعلاقات البريطانية -العثمانية1856-1923:

اتبعت الحكومات البريطانية منذ انتهاء حرب القرم بمؤتمر باريس 1856 مبدأً يؤكد على ضرورة استمرار الدولة العثمانية لضمان سلامة الطريق الى الهند، والعمل على تقويتها، بإدخال إصلاحات جذرية لكي تقوى على الوقوف بوجه روسيا أو أي تدخل خارجي، غير أن مثل هذا الإجراء في دولة شرقية مثل الدولة العثمانية من شأنه أن يؤدي الى تفكيك تلك الدولة[1]. ولكن ما ان وصل (بنيامين دزرئيلي)[2] الى رأس الحكومة البريطانية في وزارته الثانية (21 شباط 1874- 22 نيسان 1880) حتى اختط لها سياسة جديدة تتمثل في منع انهيار الدولة العثمانية بدلاً من الحفاظ على وحدة أراضيها وقد وافقه في توجههِ هذا العديد من الساسة البريطانيين وفي مقدمتهم (اللورد سالسبوري)[3] الذي أوضح ان سياسة الدفاع عن وحدة أراضي الدولة العثمانية لم تعد عملية، وبأن الوقت قد حان للدفاع عن المصالح البريطانية بطريقة مباشرة اكثر، من خلال إعادة ترتيبات إقليمية[4].

جاء هذا التغيير في أسلوب الحكومة البريطانية اثر الأزمة التي مرت بها الدولة العثمانية نتيجة الثورات القومية (1875- 1878) التي تزامنت مع تسنم عبد الحميد الثاني السلطة ، حتى وصفه أحدهم بأنه حاكم سيئ الحظ وزاد الطين بله بسبب التدخل العسكري الروسي إثر إخفاق (مؤتمر استانبول)[5] ، إذ أعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية في 24 نيسان 1877 وأصبحت الدولة العثمانية في وضع صعب إذ أخذت جيوشها تتراجع أمام تقدم القوات الروسية التي لم تلبث ان وصلت الى ضواحي اسطنبول، هنا أدخل البريطانيون أسطولهم بحجة حماية الرعايا البريطانيين، مما دفع القيادة الروسية الى ان تعقد مع الجانب العثماني معاهدة سان ستيفانو في 13 آذار 1878 التي تعد نصراً دبلوماسياً كبيراً لروسيا. وأثارت المكاسب التي حققتها روسيا في معاهدة سان ستيفانو الساسة البريطانيين فانبروا لمعارضتها واضطرت روسيا بسبب ذلك الى الموافقة على إعادة النظر فيها في مؤتمر يعقد في برلين [6].

ثمة أزمة ثقة بين البريطانيين من جهة والحكومة العثمانية من جهة ثانية في

الفترة الواقعة بين معاهدة سان ستيفانو ومؤتمر برلين بسبب مؤامرة علي سعاوي (1838- 1878)، التي استهدفت الانقلاب ضد حكم عبد الحميد وإجباره على التخلي عن عرشه لأخيه مراد[7] ، إذ كان المتهم في تدبير تلك المؤامرة وكيل المخابرات البريطانية في اسطنبول المقيم في السفارة البريطانية في الفترة التي كان فيها سفيراً هناك هنري اوستن لايارد (1877–1880) الذي تجاهل تلك التهم رغم الشائعات التي دارت حوله والتي نشرها السفير الألماني آنذاك وأقلقت السلطان بشكل كبير[8].

استطاعت المانيا أثناء مدة قصيرة منافسة بريطانيا وفرنسا في مجال مد خطوط السكك وان تتبوأ المركز الاول قبل اندلاع الحرب العالمية الاولى، اذ بلغ طول خطوط السكك الحديد التي مدتها المانيا في الدولة العثمانية بحدود 2565كم أي بنسبة 49%. وبلغت حصة فرنسا 2077كم أي ما يمثل نسبة 39.6% وحصة بريطانيا 610كم أي بنسبة 11.4%. وتظهر هذه الارقام مدى التراجع في النفوذ والمصالح البريطانية في الدولة العثمانية قياسا بنظيرتها الالمانية. وينطبق الشئ نفسه على التجارة ايضاً، فقد ازداد حجم التبادل التجاري بين المانيا والدولة العثمانية قياسا ببريطانيا. ففي سنتي 1878، 1889 مثلا بلغت حصة الصادرات البريطانية الى الدولة العثمانية على التوالي 46.60% و 41.36% في حين بلغت الحصة الالمانية 0.18% و 0.22%. وازدادت الصادرات الالمانية بوتيرة سريعة جدا خلال السنوات 1894.1912 بحيث تضاعفت 17 مرة في حين لم تزدد الحصة البريطانية الا بنسبة 10%. وعلى الرغم من التراجع الذي حدث في نسبة الصادرات البريطانية الى الدولة العثمانية، فأنها كانت تتبوأ المركز الاول حتى سنة 1914 في حين احتلت المانيا المركز الثاني بعد ان كانت في الترتيب الرابع سنة 1910[9].

تهيأت فرصة لتقارب بريطاني . عثماني بعد نجاح ثورة تركيا الفتاة سنة 1908، اذ تعاطفت الحكومة البريطانية معها. وهذا ما اكده وزير خارجيتها السير ادوارد كراي E. Grey (1905.1916) بقوله: "**ان نزاع بريطانيا في السابق لم يكن مع الشعب التركي بل مع حكومة البلاد التي انتفض ذلك الشعب ضدها. وانا مستعد لتقديم العطف والتشجيع للنظام الجديد شرط ان يفعل كل ما هو حسن**"[10].

والجدير بالذكر ان تلك الفرصة لم يكتب لها النجاح، بسبب رغبة الحكومة العثمانية في الغاء الامتيازات الاجنبية. واعفاء بريطانيا وروسيا من المهمة التي اوكلت اليهما والتي تتمثل بالاشراف على الاصلاحات في مقدونيا. وما اقترفه الاتحاديون من جرائم بحق سكانها، وكذلك ما اقترحوه على بريطانيا من تحويل شركة (لنج Lynch)[11] للملاحة النهرية العاملة في نهر دجلة الى شركة عثمانية بحتة. مما ولد، رد فعل قوي من جانب بريطانيا وظهر جليا في الاحداث التي شهدتها الدولة العثمانية فيما بعد والمتمثلة بالحر ب العثمانية . الايطالية في طرابلس (ليبيا) في ايلول 1911 ومحاولة الحكومة العثمانية اقناع بريطانيا في التدخل من اجل انهاء تلك الحرب واقناع ايطاليا بالاعتراف بحقوق السلطان وسيادته على طرابلس، وكذلك اقامة نوع من التحالف معها او مع الحلف الثلاثي (بريطانيا، فرنسا، روسيا)[12].

بيد أنَّ بريطانيا اعلنت تحفظها ازاء مسألة التحالف مع الدولة العثمانية لانها لم ترغب في التفريط في علاقاتها مع فرنسا وروسيا. مما اضطر حكومة الاتحاديين الى طلب الصلح مع ايطاليا وتوقيع معاهدة السلام معها في 18 تشرين الاول 1912، وبموجبها سلخت طرابلس من ممتلكات الدولة العثمانية[13]. كذلك ناشدت بريطانيا حليفتها روسيا وحثتها على عدم الاشتراك في الحرب التي نشبت في منطقة البلقان (1912–1913). ورد كراي على ذلك قائلاً: "**لا توجد ثمة قوى تتدخل لانقاذ ادريانوبل، وان فكرة وحدة الاراضي العثمانية كانت رسالة ميتة. وعلى الحكومة العثمانية تسليم تلك المدينة للبلغار تجنبا لفقدانها اشياء اخرى**" [14].

ان رفض بريطانيا المتكرر الوقوف الى جانب الدولة العثمانية او التحالف معها كان متأتياً من ادراكها بانها ستشكل عبئا ثقيلاً عليها، بسبب انهيار اقتصادياتها وكثرة ديونها. لذا قررت في نهاية المطاف ان الوقت قد حان لتقطيع اوصال تلك الدولة ووضع حد لها، لا سيما اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار تزايد تغلغل النفوذ الالماني فيها في مختلف المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية والثقافية، وما شكله ذلك من تهديد مباشر بالنسبة للمصالح الحيوية البريطانية في الشرق ولخطوط مواصلاتها المؤدية الى الهند. وجاءت الفرصة المواتية لذلك عندما دخلت الدولة العثمانية الحرب العالمية الاولى الى جانب دول الوسط (المانيا، الامبراطورية

النمساوية المجرية) على دول الوفاق (بريطانيا، فرنسا، روسيا)[15].

دخلت الدولة العثمانية الحرب وهي ضعيفة مفككة ويحدو الامل قادتها الاتحاديين . انور باشا، طلعت باشا، جمال باشا . ان باستطاعة المانيا ارجاع الاجزاء التي فقدتها دولتهم، ومن ثم اعادتها الى هيبتها ومكانتها الدولية السابقة، لكن الذي حدث هو عكس ذلك لان دول الوفاق وجدت في تلك الحرب ضالتها المنشودة لتحقيق مآربها في تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية فيما بينها. واتضح ذلك من الاتفاقيات السرية التي عقدتها تلك الدول فيما بينها في اثناء الحرب وهي:

أ: اتفاقية القسطنطينية التي ابرمت بين كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية في 10 نيسان 1915. وتم الاتفاق على ضم استانبول لروسيا، فضلا عن المضائق التركية مقابل اعترافها بحقوق بريطانيا وفرنسا في الاناضول. وان تصبح الولايات العربية تحت حكم مستقل عن الدولة العثمانية[16].

ب: اتفاقية لندن التي ابرمت في 26 نيسان من السنة نفسها بين دول الوفاق وايطاليا وبموجبها اعترف بالسيادة الايطالية الكاملة على جزر الدوديكانيز، وتخصيص انطاليا لايطاليا ايضاً، مقابل تعهدها باستخدام مواردها لشن حرب بالمشاركة مع دول الوفاق على اعدائها كلها[17].

ت: اتفاقية سايكس . بيكو التي عقدت بين بريطانيا وفرنسا وروسيا في 16 ايار 1916 التي خصص بموجبها شرقي الاناضول وحتى منطقة تقع شمال كردستان على الخط الممتد من موش وسعرت وجزيرة ابن عمر والعمادية الى الحدود الايرانية لروسيا. وخصص لفرنسا سوريا وولاية أدنة ومنطقة كيليكيا. اما بريطانيا فقد شملت حصتها ولاية بغداد والقسم الجنوبي من العراق. وتقرر ايضا تشكيل دولة عربية مستقلة محصورة في المنطقة الواقعة بين الممتلكات البريطانية والفرنسية. واما فلسطين فقد تقرر تدويلها[18].

ث: اتفاقية سان جان دو موريين Saint – Jean de Maurienne في 26 ايلول 1917. منحت ايطاليا بموجبها ولاية ازمير وإيجل وقسماً كبيرا من ولاية قونيا. اما فرنسا فقد نصت الاتفاقية على ان يخصص لها ولاية أدنة[19].

خرجت الدولة العثمانية مهزومة من الحرب العالمية الاولى وابرمت هدنة

مودروس Mudros مع دول الوفاق في 30 تشرين الاول 1918. وتضمنت 25 مادة، وبموجبها اصبح لدول الوفاق حرية الملاحة في المضائق التركية، وتسريح معظم الجيش العثماني، وحق احتلال أي جزء مهم في الدولة العثمانية[20]. وهكذا اصبحت الدولة العثمانية بعد الهدنة مباشرة بأيدي دول الوفاق بقيادة بريطانيا. وشرعت الاخيرة بتطبيق الاتفاقيات السرية التي كانت قد توصلت اليها في وقت الحرب. اذ لم يمض اكثر من اسبوعين وتحديداً في 13 تشرين الثاني حتى شرع اسطول قوات الوفاق المؤلف من 60 سفينة، وبضمنها سفينة يونانية بالرسو في استانبول[21].

واصلت قوات الوفاق احتلالها مختلف مناطق الدولة العثمانية منذ شتاء 1918 حتى ربيع 1919. واستأثر البريطانيون بالسهم المعلى فيها، اذ احتلوا ولاية الموصل والاسكندرون وباطوم وسامسون ومرزيفون وقارص وعينتاب ومرعش واورفة وأسكيشهر وكوتاهية وافيون وقونيا، في حين احتل الفرنسيون أدنة وإيجل وزنكولداغ. اما الايطاليون فاحتلوا أداليا وأقشهر وقوش أداسي والمناطق الساحلية من مقاطعة مقلة[22]. وبإسناد من سفن حربية بريطانية وفرنسية استطاعت القوات اليونانية احتلال ازمير في 15 ايار 1919 والتوغل في مناطق داخل الاناضول مرتكبة مذابح بحق الاتراك. وفي تلك الاثناء أُرسل (مصطفى كمال)[23] بمهمة رسمية الى شرق الاناضول (منطقة الفيلق الثالث) تتمثل بحل القوات العثمانية المتبقية هناك. وما ان وصل هناك حتى شرع في تنظيم فصائل الحركة الوطنية التركية وقيادتها فعقد لهذا الغرض مؤتمرين اولهما في ارضروم (23 تموز- 7 آب 1919) وثانيهما في سيواس (4 . 11 ايلول 1919) واختيرت من خلالهما لجنة تمثيلية برئاسة مصطفى كمال[24].

بدأت تلك اللجنة عملها بعد المؤتمر الاخير بوصفه سلطة تنفيذية للارادة الوطنية. وشكلت ايضا حكومة وطنية برئاسة مصطفى كمال نفسه انبثقت من (المجلس الوطني التركي الكبير Turkiye Buyuk Millet Meclisi) في 20 نيسان 1920 في انقرة[25]. ومما زاد من اصرار مصطفى كمال على المقاومة معاهدة سيفر Sevres التي فرضها الحلفاء على الدولة العثمانية في 20 اب

1920، وتوقيع الحكومة العثمانية في استانبول على بنودها المذلة، وقد تضمنت المعاهدة 13 باباً و 433 بندا صاغتها 5 لجان تفرعت من مؤتمر باريس[26]. واقتضت بنودها المتعلقة بالدولة العثمانية تخليها عن الولايات العربية. ومنح اليونان منطقة تراقيا، ووضع ازمير والمناطق المحيطة بها تحت الادارة اليونانية. وكذلك اعتراف الدولة العثمانية بأرمينيا دولة مستقلة. ومنح الحكم الذاتي للمنطقة الكردية شرقي نهر الفرات. والاشراف الدولي على المضايق التركية. وابقاء استانبول تحت السيادة العثمانية. وتحديد الجيش العثماني بـ (50) الف شخص. واعيد فرض الامتيازات الاجنبية التي كانت الدولة العثمانية قد الغتها سنة 1914 من طرف واحد[27].

خاضت الحركة الوطنية التركية بقيادة مصطفى كمال حربا ضروساً في عدة جبهات مع قوات الاحتلال الاجنبي خلال السنوات (1920- 1922) وكان النصر حليفها، اذ تمكنت من تحرير المناطق الجنوبية من الاناضول وهي اورفة وعينتاب ومرعش وأدنة وبوزنتي. وبسبب كثرة الخسائر التي لحقت بالقوات الفرنسية اجرى الفرنسيون اتصالات مع مصطفى كمال لانهاء تلك الحرب. وفعلاً تم التوصل الى هدنة مؤقتة مدة عشرين يوماً على الرغم من معارضة قسم من اعضاء المجلس الوطني التركي الكبير لها، لكن مصطفى كمال عد ذلك نصرا سياسيا كبيرا لحكومة انقرة[28].

اعقب ذلك نصر اخر على القوات الارمنية في المناطق الشمالية الشرقية من الاناضول في الحرب التي خاضتها منذ ايلول 1920 وحتى توقيع معاهدة كومرو Gumru (الكساندروبل) في 2 كانون الاول من السنة نفسها، وبموجبها استعادت حكومة انقرة الاراضي التي فقدتها الدولة العثمانية سنة 1878. وفي الوقت الذي كانت فيه قوات الحركة الوطنية تخوض حربا مع قوات الاحتلال الاجنبي، فانها كانت تعاني من مشاكل داخلية، بخاصة ما يتعلق منها بالحرب الاهلية التي انتشرت في مختلف ارجاء البلاد بقيادة (ادهم جركس Ethem Cerkes) واخوته بدعم من حكومة السلطان وبريطانيا، اذ تمكنوا من تشكيل قوات نظامية سميت بـ (الجيش الاخضر Yesil Ordu)، لكن قوات الحركة الوطنية استطاعت من اخماد تلك

الحرب والحاق الهزيمة بذلك الجيش، ومن ثم فر قادته الى القوات اليونانية القريبة منه [29].

استغلت القوات اليونانية المتمركزة في المناطق الغربية من الاناضول فرصة انشغال القوات الكمالية في تلك الحرب لتشن هجوما عليها. وعلى الرغم من الانتصارات التي حققتها في بادئ الامر، وباسناد من بريطانيا، التي استطاعت على اثرها ان تتوغل وسط الاناضول، فانها اجبرت على التراجع نحو الخلف وحقق الكماليون اول نصر عليها في معركة انيونو Inonu الاولى (6–13 كانون الثاني 1921). واعقب ذلك انتصارات اخرى على تلك القوات في معركة اينونو الثانية (23ـ31 اذار 1921) ومعركة سقاريا Sakarya (10 تموزـ 23 ايلول 1921) والهجوم الكبير في 26 آب 1922. وعلى اثرها استمرت القوات اليونانية في تقهقرها من المناطق الوسطى والغربية حتى وصلت ازمير التي غادرتها في 12 ايلول من السنة نفسها[30].

وبعد تحرير الاجزاء الغربية من الاناضول قرر مصطفى كمال باشا التوجه بقواته نحو المضائق مما ادى الى تدخل كل من بريطانيا وفرنسا وايطاليا، واقتراحها عقد مؤتمر دولي لمناقشة المسالة التركية والتوصل الى حل يرضي الاطراف جميعها، خاصة ما يتعلق منها بحقوق الاتراك على اراضيهم وكذلك منطقة المضائق. وتقرر عقد اجتماع تحضيري قبل ذلك المؤتمر، اذ عقد في مودانيا Mudanya بتركيا في 3 تشرين الاول 1922. وبعد مناقشات جادة بين ممثلي تلك الدول من جهة وحكومة انقرة من جهة اخرى وقعت هدنة مودانيا في 11 منه. وتضمنت مغادرة القوات اليونانية الاراضي التركية. وابقاء قوات دول الوفاق في استانبول لحين التوصل الى معاهدة الصلح النهائية بين الاطراف جميعها. وبموجب هذه الهدنة انتهت العمليات الحربية بين الاطراف المتخاصة ودخلت القوات الكمالية استانبول دون اية مقاومة في 19 تشرين الاول 1922. واستقبلت بحفاوة كبيرة من سكانها[31].

إثر التطورات السابقة كان لا بد من اعادة النظر في معاهدة سيفر وعقد معاهدة صلح جديدة مع الاتراك وهذا ما حصل في مؤتمر لوزان بسويسرا. ولكي يمثل

الكماليون وحدهم تركيا في المؤتمر الغى مصطفى كمال باشا السلطنة في 1 تشرين الثاني 1922 على الرغم من المعارضة القوية التي لقيها في بادئ الامر من اعضاء المجلس الوطني التركي الكبير. وبعد ان رأى السلطان محمد السادس . وحيد الدين (1918-1922) ان حياته مهددة بالخطر طلب الحماية من السلطات البريطانية. وعلى اثر تلك الخطوة التي اقدم عليها مصطفى كمال باشا لم يعد هناك دولة عثمانية من الناحية السياسية[32].

مثّل تركيا في مؤتمر لوزان وفد برئاسة وزير خارجيتها (عصمت باشا اينونو)[33]، وعضوية كل من حسن بك نائب طرابزون ورضا نور بك نائب سينوب. وحضرته وفود اخرى تمثل كلاً من بريطانيا وفرنسا وايطاليا واليابان واليونان وبلغاريا ورومانيا وسويسرا. كما وجهت بريطانيا الدعوة الى الاتحاد السوفيتي لحضور المؤتمر وذلك بهدف التوصل الى حل يرضي الاطراف جميعها عند مناقشة مشكلة المضائق لكون الاتحاد السوفيتي احدى الدول المطلة على البحر الاسود[34].

افتتح المؤتمر اعماله في 20 تشرين الثاني 1922، وجرت المحادثات على مرحلتين، الاولى استمرت حتى 4 شباط 1923، والثانية من 23 نيسان حتى 24 تموز من تلك السنة. ونوقشت خلالها قضايا كثيرة خاصة بميراث الدولة العثمانية، وكانت المناقشات حادة بين دول الرفاق ورئيس الوفد البريطاني اللورد كيرزن G. Curzon وزير خارجية بريطانيا (1919–1924)، الذي اراد ان يفرض على تركيا شروط بلاده للحفاظ على مصالحها هناك، وبين عصمت باشا الذي طالب الاعتراف بتركيا واستقلالها لكونها دولة منتصرة، إذ وجرى تقسيم اعمال المؤتمر بين ثلاث لجان، فالأولى انيطت اليها مهمة النظر بقضايا الحدود والاقليات ونظام المضائق والامور العسكرية. والثانية كلفت بموضوع الامتيازات الاجنبية في تركيا، في حين خصصت للثالثة القضايا الاقتصادية والمالية[35].

فبالنسبة للأولى فقد اختلفت وجهات نظر كل من بريطانيا والاتحاد السوفيتي منذ مناقشتها في 4 كانون الاول 1922، اذ طالب الاتحاد السوفيتي بتحكم تركيا المطلق في المضائق وغلقها بوجه السفن الحربية غير التابعة لدول البحر الاسود. اما بريطانيا التي كانت تؤيدها حليفاتها فقد دعت الى حرية الملاحة في منطقة

المضائق في وقت السلم والحرب على ان تكون تلك المنطقة منزوعة السلاح. وتشكيل لجنة دولية تختص بالشؤون الفنية والتحقيقية برئاسة عضو تركي، علما ان عصمت باشا كان ميالا الى وجهة النظر البريطانية، لأنه كان يدرك تماما بان مخالفته اياها من شأنها ان تعثر عملية السلام لحساسية القضية بالنسبة لبريطانيا، وانه كان يأخذ بنظر الاعتبار التطلعات الروسية السابقة. وبسبب اختلاف وجهات نظر الاطراف المشاركة لم يتم التوصل الى حل نهائي بخصوص هذه القضية على الرغم من استمرار المناقشات بشأنها حتى 1 شباط 1923[36].

اما بالنسبة للقضية الثانية فقد طرح الوفدان التركي والبريطاني وجهات نظرهما فيما يتعلق بها وذكرا حججا عنصرية وسياسية وتاريخية وجعرافية واقتصادية وعسكرية لتبرير ضم ولاية الموصل الى تركيا او فصلها عنها، لكن اختلاف وجهات نظر الطرفين ادى الى استثناء تلك القضية من تسوية الصلح، ومن ثم تأجيلها سنة واحدة بهدف تسويتها باتفاق تتوصل اليه كل من بريطانيا وتركيا بشكل مباشر[37] . ومن القضايا الاخرى التي ناقشتها اللجنة الاولى هي قضية تراقيا الخاصة بتثبيت حدود تركيا الاوربية، اذ طالب عصمت باشا بجعل المنطقة الممتدة من البحر الاسود الى مريج Meric ضمن حدود تركيا. واعادة جزيرتي امبروس وتينيدوس الى السيادة التركية لقربهما من مضيق الدردنيل، لكن ممثلي دول الوفاق واليونان ورومانيا رفضوا تلك المطالب، لذا علقت هذه القضية ايضاً[38].

تطرقت تلك اللجنة كذلك الى مشكلة الاقليات القومية والدينية. وقدم كيرزن اقتراحا للجنة في 12 كانون الاول 1922 بتشكيل دولة ارمنية على الاراضي التركية، واستثناء المسيحيين من الخدمة العسكرية. ورداً على ذلك اوضح عصمت باشا بأن تشكيل مثل تلك الدولة من شأنها ان تؤدي الى تقسيم تركيا. وانه ضد أي قرار يهدف الى اعفاء أي فرد من الخدمة العسكرية. وعلى الرغم من محاولات كيرزن المتكررة اثارة تلك القضية فأن عصمت باشا كان يرفض مناقشتها [39].

وفيما يتعلق باللجنة الثانية والتي كانت برئاسة الماركيز غاروني La Marquis Garroni وزير خارجية ايطاليا التي تناولت قضية الامتيازات الاجنبية في الدولة العثمانية في 2 كانون الاول 1922، فقد طالب الاتراك الغاءها، لانها

تمس استقلالهم وسيادتهم على اراضيهم، في حين اكد كيرزن ان الغاءها لا يتم الا بعد تحديد شكل نظام الحكم في تركيا. ودعا غاروني الاتراك للسماح باستمرار نظام الامتيازات الاجنبية كونها عقدت بموجب اتفاقيات رسمية، فكان جواب عصمت باشا: "**ان تلك الامتيازات تتعارض مع استقلال الشعب، واستناداً الى ذلك الغيت الامتيازات منذ عدة سنوات. ولم يبق للجنة الا تنظيم علاقات تركيا مع غيرها من الدول، مثلما اقامت هذه الدول العلاقات فيما بينها دون ان تمس سيادتها الوطنية**"[40].

اما فيما يخص اللجنة الثالثة التي ترأسها وزير خارجية فرنسا باربيه Barrere، فقد قرر في 27 تشرين الثاني 1922 تشكيل ثلاث لجان مهمتها تدقيق القضايا الاقتصادية والنظام التجاري والكمركي والديون العثمانية كافة على ان تسدد تركيا جميع الديون المترتبة عليها. وردّ عليه عصمت باشا بضروة الغاء القيود الاقتصادية كافة وتوزيع الديون العامة للدولة العثمانية بين جميع الدول التي كانت جزءا من الدولة العثمانية. وعلى الرغم من استمرار المناقشات حتى اوائل شباط 1923 بخصوص تلك القضايا، فأنه لم يتم التوصل الى نتيجة تذكر[41].

وهكذا وصلت المفاوضات في المرحلة الاولى من مؤتمر لوزان الى طريق مسدود، ولكن الذي حدث في المرحلة الثانية من المؤتمر هو عكس ذلك، اذ تم التوصل الى حل لمعظم تلك القضايا التي نوقشت في المرحلة الاولى ولكن بصعوبة بالغة. ويعود الفضل في ذلك الى دبلوماسية عصمت باشا ومراوغاته واستغلاله تفكك جبهة دول الوفاق، وخلافات الغرب مع السوفييت، فضلا عن الازمات الاقتصادية التي كانت تعاني منها دول الوفاق، واستياء الرأي العام فيها بسبب سياسات حكوماتها في الحرب العالمية الاولى وحرب الاستقلال التركية، مما ادى في نهاية المطاف الى توقيع معاهدة لوزان في 24 تموز 1923. وبموجبها تم تحديد حدود تركيا الاوربية. والغاء الامتيازات الاجنبية. وتوزيع الدين العثماني العام. ومغادرة قوات الوفاق استانبول والمضائق (غادرتها فعلا في 4 تشرين الاول 1923) وحل مشكلة المضائق ومناقشة مشكلة الموصل، فضلا عن قضايا اخرى [42].

ومن الاهمية بمكان التطرق إلى مشكلة المضائق والموصل، لما لهما من

علاقة بموضوع هذه الدراسة، لا سيما مشكلة المضائق. فبالنسبة لمشكلة المضائق فان معاهدة لوزان تطرقت اولا الى مسألة حرية مرور السفن التجارية والحربية، اذ منح الدول جميعها حرية مرور سفنها التجارية عبر المضائق في وقت السلم بعد الكشف عن جنسيتها ووجهتها وحمولتها وتنطبق الحالة نفسها في وقت الحرب في حال كون تركيا دولة محايدة. اما اذا كانت مشتركة في الحرب فيقتصر المرور على سفن الدول المحايدة فقط[43]. وبالنسبة للسفن والطائرات الحربية فسمح لها بالمرور في وقت السلم بشرط ان لا تتجاوز الحد الاعلى للقوة البحرية المارة من المضائق باتجاه البحر الاسود الاسطول الحربي لاقوى دولة على البحر الاسود (أي الاتحاد السوفيتي). واشارت المعاهدة الى حرية مرور الغواصات شرط ان تبحر على سطح الماء عند مرورها. وفي حالة نشوب حرب تكون تركيا على الحياد فيها فعليها السماح بمرور تلك السفن والطائرات ومن حقها كذلك منع مرور السفن الحربية الخاصة بالاطراف المتحاربة. كما الزمت تلك المعاهدة الاطراف المتحاربة جميعاً منع القيام باية اعمال عدائية في منطقة المضائق اذا كانت تركيا في حالة حياد. وتقرر تجريد تلك المنطقة من السلاح حتى مسافة 30–50كم على جانبيها كي لا تستطيع تركيا وضع أي قوة عسكرية كبيرة هناك. واخيرا تقرر انشاء لجنة مدنية دولية بدلا من اللجنة العسكرية خاصة بمنطقة المضائق ومقرها استانبول برئاسة مندوب تركي تحت اشراف عصبة الامم[44].

وفيما يتعلق بمشكلة الموصل فقد اتفق الطرفان البريطاني والتركي عند توقيع المعاهدة على تداول بحثها خلال مدة حددت بتسعة شهور بدلا من سنة واحدة اعتبارا من 4 تشرين الاول 1923. وفي حال عدم توصل الطرفين الى اتفاق لحسم ذلك النزاع في المدة المقررة فأن الموضوع سيحال الى مجلس العصبة، وفقا لما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان[45] .

هوامش التمهيد:

1- عماد محمد صالح عبد الحميد الجبوري، موقف بريطانيا من انقلاب الاتحاديين في الدولة العثمانية 1908-1909، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآدب، جامعة بغداد، 2006، ص1-3.

2- بنيامين دزرئيلي: (1804- 1881) ولد في لندن من عائلة يهودية من السفارديم، اعتنق المسيحية عام 1817 ودخل الحياة السياسية في عام 1831 واصبح عضواً في حزب المحافظين ونائباً عنه في مجلس العموم. اصبح وزيراً للخزانة البريطانية في 1852 ثم رئيساً للوزراء سنة 1868 لأقل من سنة وأعيد اختياره لرئاسة الوزراء عام 1874 ومنح لقب اللورد بيكونسفيلد وله العديد من المؤلفات السياسية والروايات.

Encyclopaedia Britannica, Vol. 3, PP. 316-320.

3- روبرت ارثر سيسل سالسبوري (1830-1903): بدأ حياته السياسية عضواً في البرلمان البريطاني عام 1853، تسلم عدة مناصب فكان وزيراً للهند 1866، ثم استقال، ووزيراً للخارجية 1878 ثم رئيساً للوزراء 1885 ومرة أخرى (1886- 1892) والوزارة الثالثة (1895-1902).

Encyclopaedia Britannica, Vol. 9, P. 942.

4- الجبوري، المصدر السابق، ص3.

5- عقد المؤتمر في الفترة 11 كانون الأول 1876- 22 كانون الثاني 1877 واشتركت فيه الدول الكبرى آنذاك المتمثلة في بريطانيا وفرنسا والنمسا- المجر وألمانيا وإيطاليا بهدف حل الأزمة البلقانية التي نشأت بسبب اندلاع انتفاضة في البوسنة والهرسك لتطال بلغاريا ثم تدخل كل من صربيا والجبل الأسود. أما أهم النقاط التي نوقشت فيه فهي استقلال وسلامة الدولة العثمانية وإعادة صربيا والجبل الأسود الى ما كانتا عليه قبل الانتفاضة وإجراء إصلاحات جذرية في الإدارة العثمانية ومشاركة أوسع للأهالي في إدارة أقاليم البوسنة والهرسك وبلغاريا إضافة الى إعطاء ضمانات عثمانية للدول الكبرى لمعالجة الأزمة، ألا أن المؤتمر فشل بسبب الرفض العثماني للشرط الأخير. للمزيد يُنظر:

M.D. Stojanovic, The Great Powers and The Balkans 1875-1878, Cambridge University press, London, 1968. P. 113.

6- Lord Eversley, The Turkish Empire From 1288 to 1914, New York, 1969. PP. 326-329.

7- ترأس علي سعاوي هجوماً في 24 آذار 1878 على قصر جرغان فقتلوا حراسه وعثروا على السلطان السابق مراد الخامس في حجرته فسلمه علي مسدساً ودعاه الى الاستجابة

الى مطلبهم، وقبل ان يوفقوا في غايتهم فوجئوا بحرس السلطان عبد الحميد الثاني، وجرت معركة بين الطرفين انتهت بمقتل علي سعاوي ومعظم أفراد مجموعته. يُنظر: جون هاسلب، السلطان الاحمر، تعريب فليب عطا الله بيروت، 1974، ص163-171؛ عصر السلطان عبد الحميد الثاني: وأثره في الأقطار العربية 1876-1909، دمشق، المطبعة الهاشمية، 1939، ج14، ص163-171.

8- يلماز اوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سلمان، استانبول، 1990، ج2، ص199.

9- هاشم صالح التكريتي، "التغلغل الالماني في المشرق العربي قبيل الحرب العالمية الاولى"، مجلة المؤرخ العربي، العدد 27، الامانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، بغداد، 1986، ص 48.

10- بان غانم احمد الصائغ، "التنافس الالماني . البريطاني على الاسواق العثمانية"، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد 25، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، اب 2002، ص 265.264.

11- **شركة لنج:** تأسست في نيسان 1861 باسم شركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية. اقتصرت مهمتها في بادئ الامر على النقل في نهر دجلة. وفي البداية كانت تمتلك باخرتين (كوميت ومدينة لندن). واخذت الشركة تزاول نشاطات اخرى اضافة لنقل البضائع والمسافرين بين بغداد والبصرة تتمثل باستئجار الاراضي الزراعية وشرائها لغرض انتاج المحاصيل الزراعية التي كانت تحتاجها المصانع البريطانية. وهكذا كانت تدر عليها ارباحا طائلة ولهذا كانت الحكومة العثمانية تضع العراقيل بوجهها، وتنافسها شركة الملاحة العثمانية. وبموجب اتفاقية اذار 1914 مع الحكومة العثمانية شاركت الشركة الى جانب شركات اخرى في بناء ميناء البصرة. لمزيد من التفاصيل ينظر: فواز مطر نصيف الدليمي، تغلغل النفوذ البريطاني في العراق 1869ـ1914، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، ايلول 1989، ص ص 91- 113.

12- توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني (1908-1914)، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، 1960، ص 179.

13- Feroz Ahmad, "Great Britain's Relations with the Young Turks (1908-1914)", Middle Eastern Studies, Vol:2, No.4, London, July, 1966, pp.302 -303.

14- Marian Kent, Great Britain and the end of the Ottoman Empire (1900-1923) in: Marian Kent and Others, The Great Powers and the end of the Ottoman Empire, London, 1984, p.184.

15- ز. ب. ياخيموفتش، الحرب التركية _ الايطالية (1911- 1912)، ترجمة د. هاشم صالح التكريتي، منشورات الجامعة الليبية، بيروت، 1970، ص 181.

16- حنا عزو بهنان، العلاقات البريطانية –التركية 1936-1939، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، 2005، ص 14-16.

17- جورج انطونيوس، يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة د. ناصر الدين الاسد و د. احسان عباس، دار العلم للملايين، ط2، بيروت – نيويورك، 1966، ص ص 578. 582.

18- Geoffrey Lewis, Turkey, 3 rd edition, London, 1965, p. 50.

19- مذكرات الغازي مصطفى كمال باشا، ترجمة عبد العزيز امين الخانجي، مطبعة النهضة، القاهرة، 1926، ص 95.98.

20- Eliot Grinnet Mears, Modern Turkey, New York, 1924, pp. 624-626.

21- Stanford Shaw & Ezel Kural Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, vol:2, (1808-1975), London, Cambridge Univ. Press, 1987, p. 328.

22- حنا عزو بهنان، التطورات السياسية في تركيا 1919.1923، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، آب 1989، ص22.

23- **مصطفى كمال:** ولد سنة 1881 في سالونيكا. وتلقى تعليمه الابتدائي فيها، ثم اكمل تعليمه في المؤسسات العسكرية. وتخرج من الكلية الحربية في استانبول برتبة ملازم سنة 1905. اشترك في ثورة الاتحاد والترقي سنة 1908. وقاد الحركة الوطنية التركية وحرب الاستقلال 1920.1922. وعندما اعلنت الجمهورية التركية انتخب اول رئيس لها منذ 29 تشرين الاول 1923 وحتى وفاته في 10 تشرين الثاني 1939. ينظر:
The Encyclopedia Britannica, Vol:2, U.S.A, 1988, pp. 255-257.

24- Bernard Lewis, The Emergence of Modern Turkey, London, Oxford Univ. Press, 1965, pp. 237-238.

25- J.A.R, Marriot, The Eastern Question, An Historical Study in European Diplomacy, 4 th edition, Oxford, 1969, p. 557.

26- Lord Kinross, Ataturk, The Rebirth of a Nation, London, 1964, pp. 174 – 190; A.L.Macfie, Ataturk, 3 rd impression, Malaysia, 1998, pp. 71-75.

27- Salahi Ramsdan sonyel, Turkish Diplomacy 1918-1923, Mustafa Kemal and the Turkish National Movement, London, N.D, pp. 35-39.

28- Roderic H.Davison & Others, Turkish Diplomacy from Mudros to Lausanne in: The Diplomats (1919-1939), New Jersey, London, 1953, pp. 175-177.

29- بهنان، العلاقات البريطانية –التركية ، ص 23.

30- كمال مظهر احمد، كردستان في سنوات الحرب العالمية الاولى، ترجمة محمد الملا عبد الكريم، ط2، بغداد، 1984، ص 344- 345.

31- Mustafa Kemal Ataturk, A Speech, Ministry of Education Printing Plant, Istanbul, 1963, pp. 391-392.

32- Turkish Ministry of Press Broadcasting and Tourism, Gazi Mustafa Kemal Ataturk Founder of the Turkish Republic, Dizerkonca Matbaasi, Ankara, 1961, pp. 118-120.

33- **عصمت باشا:** ولد في ازمير في 24 ايلول 1884. تخرج من الكلية الحربية في استانبول سنة 1906. شارك في الحرب العالمية الاولى وحرب الاستقلال التركية (1920-1922). لقب بـ (اينونو)، نظرا للانتصارات التي حققها على القوات اليونانية سنة 1921 قرب قرية اينونو غربي الاناضول. وبعد اعلان الجمهورية التركية تولى منصب رئيس الوزراء، ثم رئيس الجمهورية خلال السنوات (1938-1950). توفي في 25 كانون الاول 1973. يُنظر: بهنام، العلاقات البريطانية، ص 25.

34- Ataturk, Op. Cit, p. 585.

35- نوري عبد البخيت السامرائي، "مشكلة المضايق بعد الحرب العالمية الاولى"، مجلة المؤرخ العربي، العدد 33، الامانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، دار الخليج للصحافة والنشر، الشارقة، 1987، ص 66.

36- Jane Degras, Soviet Documents on Foreign Policy, Vol:1, (1917-1924), London, 1951, pp. 353-356.

37- ألاء حمزة الفتلاوي، السياسة البريطانية تجاه تركيا (1919–1923) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، 2000، ص 169–175.

38- فاضل حسين، محاضرات عن مؤتمر لوزان واثاره في البلاد العربية، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، 1958، ص ص 39–40.

39- حنا عزو بهنان، عصمت بك [اينونو] ودوره العسكري والسياسي في تركيا (1920-1923)، مجلة دراسات تركية، ملحق مجلة اداب الرافدين، العدد 27، كلية الاداب، جامعة الموصل، 1996، ص 35-36.

40- La Guerre de L'independence Turque, Publie par la Direction Generale de la Presse au Ministere de l'Interieur Imprimerie D'etat, Paris, 1937, p.107.

41- عصمت باشا خطبه واقواله السياسية والاجتماعية (1920-1933)، تعريب عبد العزيز امين الخانجي، مطبعة السعادة، القاهرة، 1934، ص 36-70

42- J.A.S, Grenville, The Major International Treaties (1914-1973), London, 1974, pp.79-83.

43- Harry N. Howard, Turkey, the Straits and U.S.Policy, London, The Johns Hopkins Univ. Press, 1974, pp. 122-124.

44- عادل محمد خضر، "الممرات التركية وتأثيرها في العلاقات التركية السوفيتية"، سلسلة الدراسات التركية رقم 4، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، 1983، ص 26.

45- A.L. Macfie, "The Straits Question: The Conference of Lausanne (November 1922-July 1923)", Middle Eastern Studies, Vol:15, No.2, London, May, 1979,p. 234.

الفصل الاول

موقف بريطانيا من السياسة الخارجية التركية

(1923-1936)

أولاً: العلاقات البريطانية – التركية 1923-1935:

ثانياً: المضائق وأثرها على طبيعة العلاقات البريطانية– التركية:

ثالثاً: الموقف البريطاني والدولي من مسألة المضائق التركية عام 1936:

رابعاً: الموقف البريطاني من ابرام اتفاقية مونترو (20 تموز 1936):

الفصل الاول: موقف بريطانيا من السياسة الخارجية التركية (1923-1936)

أولاً: العلاقات البريطانية – التركية 1923-1935:

أُسست الجمهورية التركية الحديثة في 29 تشرين الاول 1923 أي بعد نحو ثلاثة شهور من توقيع معاهدة لوزان. وبرزت بعد المعاهدة مشكلة الموصل التي اثرت على العلاقات بين الدولتين (بريطانيا وتركيا)[1]. وبهدف حسم المشكلة جرت مباحثات بين الوفد البريطاني برئاسة (برسي كوكس Percy Cox) المندوب السامي البريطاني في العراق (1920.1923) والوفد التركي برئاسة (علي فتحي بك اوكيار Okyar)[2] ، رئيس المجلس الوطني التركي الكبير في المؤتمر الذي عقد باستانبول (19 ايار- 5 حزيران 1924) والذي عرف بـ (مؤتمر القسطنطينة). ومنذ الجلسة الاولى قدم علي فتحي بك مختلف الحجج التركية التي تطالب بعودة تلك الولاية الى تركيا. اما برسي كوكس فبدلا من ان يرد على تلك الحجج اكتفى باثارة مشكلة الاثوريين المهاجرين من مناطق سكناهم وضرورة عودتهم الى ديارهم، وتشكيل وطن قومي خاص بهم تحت الحماية البريطانية تحقيقا لرغباتهم، علما ان بريطانيا لم تكن جادة في اثارة تلك المشكلة، وانما استخدمتها ورقة ضغط على تركيا لانتزاع اعتراف تركي سريع بضم الولاية الى العراق. وكان رد فعل فتحي بك الرفض التام للطرح البريطاني وهكذا فشل المؤتمر[3].

رأت بريطانيا بسبب ذلك الاخفاق، وطبقا للاتفاق البريطاني . التركي السابق بموجب معاهدة لوزان، عرض مشكلة الموصل على مجلس عصبة الامم. ففي 11 آب 1924 ارسلت مذكرة الى ذلك المجلس تضمنت معلومات عن خط الحدود بين تركيا والعراق وخريطة تتعلق بالشعوب القاطنة هناك، وكذلك مختلف حججها العنصرية والاقتصادية والتاريخية والجغرافية والعسكرية، واكدت ان المشكلة تخص الحدود وليس مستقبل الولاية. وردا على ذلك قدمت الحكومة التركية بدورها عشرين نسخة من مذكرة وبرفقتها خريطة الى مجلس العصبة في 5 ايلول من العام نفسه، واكدت تلك المذكرة على عكس ما ذهبت اليه بريطانيا من حيث ان المشكلة موضوع

البحث هي مصير ولاية[4].

قرر مجلس العصبة في جلسته الثلاثين في جنيف في 30 ايلول 1924 تشكيل بعثة خاصة من ثلاثة اعضاء تتولى مهمة تقصي الحقائق والمعلومات في المناطق المتنازع عليها التي من شأنها مساعدة ذلك المجلس لتحقيق تلك المهمة، تألفت اللجنة من الكونت بول تلكي P. Teleki الجغرافي المشهور ورئيس وزراء المجر سابقا، وأي. إف. فرسن A. F. Wirsen وزير السويد المفوض في بخارست، وأي بولس A. Poulis العقيد المتقاعد من الجيش البلجيكي[5] .

ونظرا لتكرار حوادث الحدود بين تركيا والعراق قرر مجلس العصبة في الاجتماع الطارئ الذي عقده في بروكسل خلال (27-29 تشرين الاول 1924) تعيين خط حدود مسبقا يعد الحد الاقصى لكل طرف يسمح له باحتلاله وهو قريب من خط الحدود الادارية لولاية الموصل الذي يفصل بين تركيا والعراق وسمي فيما بعد بخط بروكسل[6].

زارت تلك اللجنة كلاً من لندن وانقرة وبغداد منذ اواخر تشرين الثاني 1924 حتى 26 كانون الثاني 1925. ثم توجهت بعد ذلك الى ولاية الموصل، فزارت مدن الموصل وكركوك والسليمانية ودهوك وواصلت تحقيقاتها هناك عن طريق استقصاء المعلومات من مختلف شرائح سكانها عن اوضاعهم السياسية والاقتصادية والتجارية، فضلا عن معلومات تخص قومياتهم ودياناتهم. وبعد ان اكملت مهمتها توجهت الى جنيف لتقديم تقريرها الى مجلس العصبة بعد ان اطلعت على الحجج البريطانية والتركية[7].

اشار التقرير الذي رفعته اللجنة ان مصالح سكان تلك الولاية تقتضي عدم تقسيم المناطق المتنازع عليها. وذكرت ان الحجج الاقتصادية والجغرافية ورغبات سكانها تقتضي ضم الولاية الى العراق شرط بقائه تحت الانتداب البريطاني مدة 25 سنة مع مراعاة رغبات السكان الكرد من حيث تعيين موظفين منهم في الادارة والتعليم والقضاء واستخدام لغتهم القومية[8]. كان رد فعل منير بك المندوب التركي في جنيف قويا جداً، اذ رفض ذلك التقرير بشكل كلي. وقدم في 19 ايلول 1925 طلبا عاجلا الى محكمة العدل الدولية الدائمة في لاهاي بشأن مصير تقرير اللجنة

بعد المصادقة عليه فهل هو مجرد عمل للوساطة او توصية او قرار قطعي. وردّت المحكمة بان القرار الذي سيتخذه مجلس العصبة سيكون قطعيا وملزما[9].

وفي الوقت الذي كانت تلك اللجنة تقوم بعملها اندلعت حركة كردية مسلحة في شباط 1925 في المناطق الجنوبية الشرقية من تركيا بقيادة الشيخ سعيد بيران (النقشبندي) لأسباب سياسية ودينية واقتصادية. وتشير بعض المصادر التاريخية الى ان الحكومة البريطانية كانت وراء هذه الحركة من حيث تحريض زعماء القبائل الكردية من الاستخبارات العسكرية البريطانية وتقديم المساعدات العسكرية والمادية لها[10].

ان الاساليب القسرية التي استخدمتها الحكومة التركية في اخماد الحركة من جهة وبحق الاثوريين وترحيلهم من مناطق سكناهم وخاصة في حكاري Hakkari شمالي خط بروكسل واضطرارهم الى مغادرة اراضيهم نحو جنوب ذلك الخط من جهة اخرى اساءت بسمعة تركيا في عصبة الامم. وعلى اثر تكرار حوادث الحدود بين العراق وتركيا اضطر مجلس العصبة الى ارسال لجنة للكشف عن اسباب الانتهاكات برئاسة الفريق ليدونر Laidoner من استونيا في 23 ايلول 1925[11].

وبعد زيارة تلك اللجنة لبغداد والموصل والاتصال باللاجئين الاثوريين اعدت تقريرا خاصا بتلك المهمة تضمن وقوع بعض الحوادث البسيطة على خط الحدود. وقيام الجنود الاتراك باحتلال قرى المهاجرين واجبار الالاف منهم على مغادرة قراهم باتجاه الاراضي العراقية مما تسبب في ان يلقى العديد منهم حتفهم جراء ذلك[12].

وبهدف انهاء ذلك النزاع اتخذ مجلس العصبة في 16 كانون الاول من السنة نفسها قرارا يقضي بابقاء ولاية الموصل ضمن العراق واتخاذ خط بروكسل حداً فاصلاً بين الدولتين، لكن تركيا رفضت القرار في بادئ الامر. ورد فعل على ذلك القرار اقدمت تركيا بعد مرور يوم واحد من صدوره على توقيع معاهدة صداقة وعدم اعتداء مع الاتحاد السوفيتي[13].

على الرغم من ذلك، فان تركيا لم تكن مستعدة للدخول في مواجهة جديدة مع بريطانيا. ولم يكن بوسعها كذلك تحدي قرار عصبة الأمم واللجوء على استخدام السلاح. كما أبدت مخاوفها من التصريحات التي اطلقها رئيس وزراء ايطاليا (بنيتو

موسوليني Benito Mossoulini) ، بخصوص غزو الاناضول واقامة حلف ايطالي . يوناني. وكذلك بسبب بعض مشاكلها الداخلية متمثلة بالحركة الكردية وتخوفها من اندلاعها مرة اخرى. لذا فأنها اقدمت على فتح صفحة جديدة في علاقاتها مع بريطانيا. وبعد مباحثات بين وزير الخارجية البريطاني (اوستن تشمبرلين Austen Chamberlain 1924–1929) ونظيره التركي (توفيق رشدي اراس) [14]، وبمشاركة السفير البريطاني في انقرة (رونالد ليندسي R.Lindsay)، تم التوصل الى صيغة معاهدة في 4 حزيران 1926، وفي اليوم الثاني تم توقيعها من قبل الاطراف المعنية وهي بريطانيا والعراق وتركيا. تضمنت تلك المُعاهدة تثبيت خط الحدود بين تركيا والعراق (خط بروكسل) على وفق ما اقره مجلس العصبة في 29 تشرين الاول 1924 مع اجراء بعض التعديل فيه جنوبي علامون وأشوتا لصالح تركيا. ومنح العراق لتركيا حصة من نفط الموصل قدرت بـ 10% مدة 25 سنة، علما بان الاتراك وافقوا فيما بعد على استلام مبلغ نصف مليون جنيه استرليني بدلا من استلام مدفوعات سنوية. بالمُقابل، تعترف تركيا باستقلال العراق وبعلاقاته الخاصة مع بريطانيا. والتعاون مع العراق لمكافحة اعمال السلب والنهب، والمحافظة على علاقات حسن الجوار بينهما. ووعدت بريطانيا تركيا بالتخلي عن رعايتها لمنح الكرد الحكم الذاتي ومن ثم استقلالهم. كما تجاهلت عودة المنفيين الاثوريين الى ديارهم شمالي خط بروكسل. واصبحت الاتفاقية نافذة المفعول منذ 18 حزيران 1926[15].

نستنتج مما تقدم ان قرار عصبة الامم لسنة 1925 ومعاهدة انقرة في حزيران 1926 انهيا الصراع البريطاني . التركي على ولاية الموصل الذي نشأ منذ سنة 1918 من جهة، وكذلك العلاقات المتوترة بينهما منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر. وإن رائحة النفط التي فاحت من ولاية الموصل كانت العامل الحاسم في ارضاء الاطراف جميعها، وحل النزاع بالطرق السلمية، وفتح صفحة جديدة في العلاقات بين العراق وبريطانيا من طرف وتركيا من طرف اخر، على الرغم من ابرام الاخيرة معاهدة صداقة وعدم اعتداء مع السوفييت كرد فعل من سياسة بريطانيا تجاهها، وقرار عصبة الامم فيما يتعلق بمصير الولاية، لكنها لم تشعر بالراحة والطمأنينة منها، بسبب مطامعها التقليدية. كما ادركت تركيا انها لا تستطيع وحدها

الوقوف بوجه التهديدات الايطالية دون مساندة بريطانيا التي تمتلك اكبر قوة بحرية في العالم من جهة اخرى.

اثارت تسوية الموصل مشاعر الاتراك في ذلك الوقت تجاه بريطانيا. كما ان البريطانيين بدورهم لم يكن لديهم ادراك تام بأهمية الحركة التي قادها مصطفى كمال باشا. وكان هناك قدر كبير من الشكوك لديهم فيما يخص قدرة حكومة انقرة على ادارة شؤون تركيا. ومنح الحرية والطمأنينة للقوميات التي تضمها[16].

وهكذا شهدت السنوات اللاحقة برود في العلاقات بينهما على العكس من العلاقات الالمانية . التركية، فقد استمرت في تطورها، خاصة الاقتصادية منها بعد تلك التسوية، اذ عهدت الحكومة التركية لقسم من الشركات الالمانية القيام بتنفيذ عدد من مشاريع سكك الحديد[17]. وازداد حجم التبادل التجاري بينهما قياساً بحجم التبادل التجاري مع بريطانيا والجدول الاتي يوضح ذلك.

الجدول رقم (1)

حجم التجارة الخارجية التركية مع المانيا وبريطانيا 1926 – 1928

بملايين الليرات التركية[17]

السنة	الصادرات التركية الى بريطانيا	الصادرات التركية الى المانيا	الواردات التركية من بريطانيا	الواردات التركية من المانيا
1926	21.3	23.6	33	32.3
1927	16.8	14.7	28.2	30
1928	17.5	22	27.5	31.6

شهدت سنة 1929 بداية تقارب بريطاني – تركي، إذ قامت وحدة من الاسطول البريطاني بزيارة استانبول مجاملة. وقابل الرئيس التركي مصطفى كمال في انقرة قائد تلك الوحدة مع السفير البريطاني هناك. وكان لدى الطرفين استعداد لاعادة العلاقات بينهما الى سابق عهدها بدليل ان الجانب التركي ابدى موافقته على الاتصال ببريطانيا مرة اخرى بهدف اقامة علاقات صداقة بينهما، إثر الشكوك التي كانت تساور تركيا بخصوص العلاقات مع السوفييت الذين بذلوا جهودا مضنية

للحيلولة دون تقارب تركيا من الغرب عن طريق الانضمام الى عصبة الامم، علماً ان تركيا كانت متلهفة لكي تصبح عضوا في تلك المنظمة الدولية. ومع ذلك فقد شهدت السنة الثانية انفراجا في العلاقات بين بريطانيا وتركيا عن طريق التوصل الى اتفاقيتين تخص الاولى علاقات الصداقة، والثانية الامور التجارية والملاحة[18].

واصل مصطفى كمال جهوده لينال ثقة بريطانيا واستغل كل فرصة لتحقيق الغاية المنشودة، اذ شهدت اوائل سنة 1934 تعيين (برسي لورين Percy Loraine) سفيرا لبريطانيا في انقرة، ولقي هذا ترحيبا حارا من لدن الحكومة التركية. وفي اثناء مقابلته لمصطفى كمال في 17 حزيران عبر الاخير عن رغبته بالتقارب وتطوير علاقات الصداقة مع بريطانيا. وذكر ان في نيته تجاوز الاحداث جميعها مما وقع بعد سنة 1914 التي ادت الى تراجع العلاقات بين الاتراك والبريطانيين. واوضح السفير بدوره انه ليس هناك أي سبب يحول دون اعادة العلاقات بين دولتيهما، واكد للرئيس التركي بان علاقات بلاده مع تركيا ستتجه بشكل مواز للعلاقات التركية . السوفيتية[19].

كان لتلك المباحثات والتقرير الذي ارسله لورين من استانبول في 7 تموز 1934 حول اتجاهات السياسة الخارجية التركية في ذلك الوقت، والملامح الجيدة عن سياسة تركيا الخارجية في اطار عضويتها في عصبة الامم (انضمت اليها في 18 تموز 1932)، وتأكيدها على الالتزام بسياسة الحياد وتحقيق السلام على اراضيها وخارج حدودها. وذلك من خلال الشعار الذي طرحه مصطفى كمال "السلام في الوطن السلام في الخارج"؛ ابلغ الاثر في مناقشة تلك المسائل في وزارة الخارجية البريطانية بشكل جاد[20].

كانت اول خطوة اتخذها مصطفى كمال (اتاتورك Ataturk)[21] في طريق تحسين تلك العلاقات تعيين صديقه على فتحي اوكيار سفيرا لتركيا في لندن في حزيران 1934. وكان اوكيار متأثرا بالنظام السياسي الغربي وبتعدديته الحزبية. كما شخص عصمت اينونو علاقات تركيا مع بريطانيا في حديث له امام المجلس الوطني التركي الكبير في 5 تموز 1934 بانها تقوم على مبدأ الصداقة والتعاون[22].

اثمرت جهود تركيا في التقرب من بريطانيا بشكل سريع في المجالات الاقتصادية. ففي آب 1934، وبهدف توسيع مرفأ استانبول وتطويره وجعله مركزا تجاريا حديثاً، اتفقت الحكومة التركية مع شركة بريطانية يتراسها السر (الكسندر جيمس A. James) احد المستشارين الفنيين للحكومة البريطانية، فقد اعد التصاميم الاولية اللازمة لهذا الغرض مع اشهر المهندسين البريطانيين، وتعاقدت الحكومة التركية في تشرين الثاني من تلك السنة مع شركات بريطانية والمانية لبناء 8 سفن لنقل البضائع والمسافرين[23].

ولم يتوقف الامر عند هذا الحد بل ان الحكومة التركية عقدت في 4 حزيران 1935 اتفاقية تجارية مع نظيرتها البريطانية بعد مفاوضات دامت بضعة شهور. كان اهم ما تضمنته هو تسديد قيمة البضائع البريطانية المصدرة الى تركيا عن طريق (المصرف المركزي التركي) وبالعملة التركية. واما بالنسبة للبضائع التركية المصدرة الى بريطانيا فتسدد قيمتها عن طريق بنك بريطاني وبالجنيه الاسترليني. وتعهدت الحكومتان بتقديم تسهيلات تجارية لتجار دولتيهما من حيث تخفيض نسبة الضرائب على بضائعهما، واتفقتا بان تكون الاتفاقية نافذة المفعول مدة 9 شهور قابلة للتجديد[24].

في السياق نفسه، كان للشركات البريطانية نصيب في مشاريع الخطة الخمسية الصناعية الاولى 1934 – 1939، منها تطوير صناعة الزيوت النباتية في ازمير. وتطوير حقول الفحم في مختلف مناطق تركيا. والاستفادة من الخبرات البريطانية في مجال المشاريع الهندسية، منها اقامة جسر يربط القارتين (اسيا واوربا). ومد خطوط سكك الحديد وانشاء موانئ. وكذلك اتفقت الحكومة التركية مع قسم من الشركات البريطانية والبلجيكية في تشرين الثاني 1935 على بناء عدة سفن لنقل البضائع والمسافرين ايضاً[25].

وعلى الرغم من بعض التحسس الذي طرأ على العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدولتين، فأن حجم التبادل التجاري بينهما لم يشهد أي ازدياد على العكس من التبادل التجاري الالماني . التركي حسبما يتضح من الجدول الاتي.

الجدول رقم (2)

حجم التجارة الخارجية التركية مع المانيا وبريطانيا

(بملايين الليرات التركية)[26]

السنة	الصادرات التركية الى بريطانيا	الصادرات التركية الى المانيا	الواردات التركية من بريطانيا	الواردات التركية من المانيا
1930	13.5	19.8	16.5	27.4
1933	8.6	18.2	10.1	19
1936	6.4	60	6.1	41.7

تعزى اسباب ذلك الى المنافسة الحادة لبضائع الدول الاخرى، خاصة الالمانية والايطالية، للبضائع البريطانية، وانخفاض القدرة الشرائية للأتراك. وفرض الكثير من الضرائب عليهم بسبب الازمة الاقتصادية العالمية (1929 . 1933). وامتناع الشركات البريطانية عن التعامل مع الاتراك لعدم استقرار سعر صرف الليرة التركية، وسوء معاملة الاتراك للتجار الاجانب وبضمنهم البريطانيون المقيمون في تركيا. وفقدان اولئك التجار للامتيازات التي كانوا يتمتعون بها بموجب نظام الامتيازات الاجنبية الذي الغي بموجب قرارات مؤتمر لوزان. ومطالبة الاتراك شراء اسهم الشركات البريطانية في المؤسسات الاقتصادية التركية. وبناءً على ذلك انهت شركة التلغراف الشرقية .Eastern Telegraph Co التي كان يسيطر عليها المساهمون البريطانيون، اعمالها في تركيا سنة 1932[27].

وكانت اهم البضائع التي تصدرها تركيا الى بريطانيا في عقد الثلاثينيات من القرن العشرين المنتجات الزراعية مثل التبغ والافيون والفواكه المجففة والقطن والحبوب والفستق والبندق، وأما بالنسبة للمعادن فتتمثل بخامات الكروم التي تدخل في صناعة المعدات الحربية والنحاس والقصدير والرصاص. وبخصوص البضائع التي تستوردها فهي المنسوجات القطنية والصوفية والمواد الغذائية والفحم الحجري والمكائن والعدد الصناعية والسلع الانتاجية التي تحتاجها لأغراض التصنيع[28].

ان السياسة التي انتهجها اتاتورك منذ اوائل الثلاثينيات استهدفت ازالة

العراقيل جميعها مما كان يحول دون تقارب تركي . بريطاني وهي عراقيل كانت تأتي من بعض التطورات السياسية والعسكرية العالمية والتطلعات التوسعية للزعيم الايطالي موسوليني والمستشار الالماني (ادولف هتلر Adolf Hitler)[29] ،في اوربا واسيا وافريقيا، وعجز المنظمة الدولية (عصبة الامم) عن اتخاذ قرارات رادعة للحد من تلك التطلعات.

لذا رأت تركيا ان افضل حل هو التقرب من بريطانيا بوصفها قوة كبرى رئيسية حينئذ. كما ان بريطانيا وجدت نفسها مضطرة للتقرب من تركيا بسبب تلك التطلعات والاطماع السوفيتية في منطقة المضائق والبحر المتوسط. ومما زاد من تقارب الدولتين ايضا موقف بريطانيا من مسالة مطالبة تر كيا بإعادة تنقيح بنود مؤتمر لوزان وذلك من خلال المؤتمر الدولي الذي عقد لهذا الغرض .

ثانياً: المضائق وأثرها على طبيعة العلاقات البريطانية– التركية:

للمضايق التركية (البسفور والدردنيل)[30] اهمية كبيرة كونها تشكل الممر المائي الوحيد بين البحرين الاسود والمتوسط، مع ما يعنيه ذلك من الناحيتين الاستراتيجية والاقتصادية بالنسبة للدول المطلة على البحر الاسود، بشكل خاص. وكانت روسيا القيصرية في طليعة الدول التي سعت الى ضمان حرية مرور سفنها عبر المضائق التركية، او السيطرة على تلك المضائق ان امكن لها ذلك. فمنذ عهد القيصر بطرس الكبير (1682 –1725) تزايد الاهتمام الروسي بالمضائق التركية في سياق السياسة التي انتهجها للوصول الى "**المياه الدافئة**" أي مياه البحر المتوسط. وعلى اثر ذلك قامت عدة حروب بين روسيا والدولة العثمانية استطاعت روسيا ان تحقق فيها مكاسب اقليمية على حساب الدولة العثمانية، ومنها حرية مرور سفنها التجارية عبر المضائق التركية[32].

وسبب ذلك رد فعل بريطانيا وفرنسا ومن ثم وقوفهما، خاصة بريطانيا الى جانب الدولة العثمانية والحصول على مثل ذلك الامتياز بإبرام معاهدات بشأن هذه المضائق وتحديد نظامها القانوني، نظرا لتزايد مصالحها ونشاط تجارتها مع الدولة العثمانية والشرق على حد سواء. وهكذا تحولت صفة تلك المضائق من مسألة

المضائق التركية الى مسألة دولية، سيما وان دولا اخرى حصلت على حرية مرور سفنها عبر تلك الممرات بموجب معاهدات سبق ذكرها وكان اخرها معاهدة لوزان[33].

فرضت دول الوفاق شروطا عسكرية قاسية على المانيا بموجب معاهدة فرساي Versailles التي تمخضت عن اعمال مؤتمر الصلح في باريس سنة 1919، ومما جاء فيها نزع التحصينات الالمانية في مناطق معينة، منها منطقة الراين Rhine وتقليص قوتها البحرية الى ادنى حد. والغاء قوتها الجوية، وكذلك الخدمة الالزامية شرط ان يكون ذلك مقدمة لالتزام الدول الاخرى بها من اجل تخفيض آلتها الحربية بشكل دائم، حيث تطرق ميثاق عصبة الامم الى تلك المسألة ايضا. واستهدفت الدول المشاركة في المؤتمر، خاصة فرنسا، منع وقوف عدوتها اللدود على قدميها مرة اخرى واشعال نار حرب عالمية جديدة[34].

تجدر الإشارة إلى ان بريطانيا وفرنسا كانتا الدولتين الوحيدتين المهيمنتين على ذلك المؤتمر، اذ حققتا فيه مآربهما الاستعمارية في حين شعرت الدول الاخرى، منها اليابان وايطاليا بأن الغبن قد لحق بهما في مأدبة المنتصرين، لذا فانهما اصبحتا تتحينان الفرص لتحقيق اطماعهما الاستعمارية التوسعية وكذلك الحال بالنسبة لالمانيا، حيث وجدت في عدم التزام الدول الاخرى بمسألة التسلح فرصة للثأر من اعدائها الذين أرادوا تكبيلها بقيود ثقيلة[35].

نفذت تلك الدول سياستها التوسعية منذ اوائل الثلاثينيات من القرن العشرين بعد ان شهد العالم فترة هدوء نسبي ملتزما بذلك الهدف الاساسي الذي أُنشئت من اجله عصبة الامم والمتمثل بتحقيق الامن والسلام العالميين عن طريق نظام الامن الجماعي. وانسجاما مع ذلك توصلت سبع دول اوربية (بريطانيا، فرنسا، المانيا، ايطاليا، بلجيكا، تشيكوسلوفاكيا، بولندا) في 16 تشرين الاول 1925 الى خمس اتفاقيات في (لوكارنو Locarno) بسويسرا. تطرقت الاولى الى مسالة الضمان المشترك والحفاظ على الامن. وتعهدت كل من بريطانيا وفرنسا والمانيا وايطاليا وبلجيكا بموجب (ميثاق الراين Rhineland Pact) احترام منطقة الراين المنزوعة السلاح والدفاع عن الحدود القائمة بين فرنسا والمانيا والاخيرة وبلجيكا. وتناولت

كذلك مسألة انضمام المانيا الى عصبة الامم وحصولها على مقعد دائم فيها، وقد تحقق ذلك سنة 1926. وبخصوص الاتفاقيات الاربع الاخرى فانها تطرقت الى مسألة التحكيم بين المانيا وجيرانها (فرنسا، بلجيكا، بولندا، تشيكوسلوفاكيا)[36]. فضلا عن ذلك وقعت خمس عشرة دولة بضمنها الولايات المتحدة الامريكية على معاهدة باريس للسلام في 28 آب 1928. وتضمنت نبذ الحرب بين الدول واللجوء الى مبدأ التحكيم والمصالحة لفض الخلافات والمنازعات الدولية[37].

كان لتلك الظروف الدولية اثرها على تركيا ومطالبتها بإعادة النظر في مسألة المضائق. فقد فقدت تركيا ثقتها بعصبة الامم، نظرا للخروقات التي قامت بها اليابان والمانيا وايطاليا لمعاهدة فرساي والمعاهدات الدولية الاخرى السابقة الذكر، وتوسعها على حساب الدول الاخرى، خاصة اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار مطامع موسوليني التوسعية في شرقي البحر المتوسط. لذا اعربت تركيا عن قلقها وتخوفها الشديدين من اقتراب الخطر الايطالي منها، ومن ثم اجتياح اراضيها، ولاسيما منطقة المضائق، نظرا لأهميتها الاستراتيجية من جهة، ولكونها منطقة منزوعة السلاح وفقا لاحد بنود معاهدة لوزان، مما يسهل عملية اجتياحها من قبل القوات الايطالية من جهة اخرى.

انتهزتْ الحكومة التركية كل فرصة لتعرب عن رغبتها الشديدة بتنقيح نظام المضائق ورفع الحظر عن تحصين مضائقها. ففي المؤتمر الذي عقدته عصبة الامم في جنيف في كانون الاول 1932، والخاص بنزع السلاح تقدم وزير خارجية تركيا اراس بطلب رسمي الى ذلك المؤتمر بخصوص الغاء البند الخاص بنزع اسلحة المضائق في معاهدة لوزان بهدف اعادة تسليحها، لكن الطلب التركي جوبه بالرفض من مندوبي فرنسا والمانيا وايطاليا والولايات المتحدة الامريكية وخاصة بريطانيا، نظرا للتطورات التي اعقبت المعاهدة التركية –السوفيتية سنة 1925 ومحاولة الاتحاد السوفيتي اقناع تركيا لاعادة النظر بنظام المضائق في معاهدة لوزان، علماً بان السوفييت لم يصادقوا على معاهدة لوزان، مما دفع الادميريالية البريطانية الى ان تعيد حساباتها الاستراتيجية، خاصة ما يتعلق منها بالمضائق التركية[38].

حاول اراس مرة اخرى تأكيد رغبة بلاده في اعادة تسليح منطقة المضائق

التركية من خلال مؤتمر اخر لنزع السلاح عقد في جنيف ايضا في 23 ايار 1933. واقترح على جون سيمون تأسيس لجنة خاصة تتألف من الدول المطلة على البحر الاسود والبحر المتوسط وكذلك من مندوبين عن الولايات المتحدة الامريكية واليابان للتباحث في تلك المسألة، الا ان المندوبين البريطانيين كانوا غير متعاطفين مع الموقف التركي وارتأوا تأجيل مناقشة مسألة المضائق التركية، نظراً لانشغال المندوبين بمناقشة قضية عامة تتعلق بالتسلح الدولي. ولهذا السبب اجلت تركيا طرح المسألة دوليا بعض الشئ لكن القلق كان يساورها من الخروقات الالمانية والايطالية للمعاهدات الدولية ومن النوايا التوسعية لموسوليني ومطالبته بالمناطق الجنوبية الغربية من تركيا[39].

وبهدف ابعاد الخطر الايطالي وتأمين حدودها الغربية اتجهت تركيا صوب دول البلقان، متناسية خلافاتها السابقة معها بعد ان ادرك اتاتورك ان بلاده ستكون عرضة للتهديد الايطالي عاجلاً ام آجلاً. وان مصلحة بلاده العليا تفرض عليه ترك سياسة العزلة التي انتهجتها تركيا سابقاً[40].

كانت المعاهدة التي عقدتها تركيا مع اليونان في 14 ايلول 1933 والتي اكدت الصداقة وعدم الاعتداء والضمان المتبادل لصون حدودهما المشتركة فاتحة الطريق لعقد معاهدات مماثلة مع كل من رومانيا في 17 تشرين الاول، ويوغسلافيا في 25 تشرين الثاني من السنة نفسها. ومهدت هذه المعاهدات السبيل امام تشكيل حلف البلقان بين تلك الدول في 9 شباط 1934، والذي اكد ما ورد في تلك المعاهدات الثنائية، فضلا عن تشكيل جهاز استشاري للتشاور في اتخاذ اجراءات مناسبة في حال وقوع أي تهديد للسلام في منطقة البلقان[41].

حاولت تركيا مجددا بعد تشكيل الحلف استغلال فرصة عقد مؤتمر اخر لنزع التسلح في جنيف في اواخر أيار 1934 للاتصال بالجانب البريطاني، وذلك من خلال المحادثات التي اجراها اراس مع جون سيمون، حيث اكد الاخير بأن الحكومة البريطانية لا ترغب في مثل تلك الظروف بمتابعة تلك المشكلة وكان هذا ما صرح به نفسه في مجلس العموم البريطاني في 11 حزيران من السنة نفسها. ومع ذلك فان الحكومة التركية كانت مهتمة جدا بتلك المشكلة واتضح ذلك من خلال التدابير التي

اتخذتها بشأن الدفاع عن المضايق ومنها تحسين الطرق السريعة أليها واعادة تنظيم قواتها العسكرية القريبة من منطقة المضائق لمواجهة أي هجوم مفاجئ على تلك المنطقة[42].

ونظرا للتطورات التي شهدتها العلاقات الدولية اثر الاجراءات والمطامع التوسعية الفاشية والنازية طالب آراس في الاجتماع الذي عقدته عصبة الامم في 17 نيسان 1935 للنظر في المسألة الالمانية بإلغاء المادة الخاصة بنزع اسلحة المضائق من معاهدة لوزان لان تركيا وكأي دولة اخرى ترغب في تعزيز امنها وتأمين سلامتها، لكن هذا المطلب لم يلق التأييد ايضا من جانب بريطانيا وفرنسا وايطاليا[43].

اجبرت التطورات اللاحقة الحكومة البريطانية على ان تعيد النظر في سياستها تجاه تركيا وموقفها تجاه مسألة المضائق، وتتمثل تلك التطورات في:

1- ارتياح الحكومة البريطانية من موافقة الحكومة التركية على قرار عصبة الامم بشأن العقوبات الاقتصادية التي فرضت على ايطاليا.

2- استجابة الحكومة التركية لنداء نظيرتها البريطانية بتقديم مساعدة لاسطولها البحري المتواجد في البحر المتوسط في حال تعرضه لاي هجوم محتمل من جانب القوات البحرية الايطالية. وكانت تركيا قد استجابت لذلك النداء من خلال اتفاقية (الجنتلمان Gentleman) التي ابرمتها مع نظيرتها البريطانية في اوائل كانون الاول 1935. واستعدت تركيا للموافقة على استفادة الاسطول البريطاني المار عبر البحر المتوسط من الموانئ واحواض تصليح السفن التركية من خلال الطلب الذي قدمه برسي لورين سفير بريطانيا في انقرة الى اتاتورك شخصياً في الوقت نفسه بناءً على توجيهات من الحكومة البريطانية، كما ابدت دول حلف البلقان من جهتها استعدادها لمساعدة بريطانيا بالجنود ومختلف الاسلحة في حالة تعرض اسطولها البحري في البحر المتوسط لاي هجوم محتمل[44].

3-ومما عجل من تغيير موقف بريطانيا المتشدد إزاء مسألة المضائق المحادثات التي جرت في 5 كانون الاول 1935 بين عصمت اينونو رئيس وزراء تركيا وآراس وزير الخارجية و(شكري قايا) وزير الداخلية وعدد من كبار الضباط الاتراك من جهة مع ضباط البحرية الالمانية برئاسة الادميرال (فون وولفنج Von Wulfing) من جهة اخرى بشأن دعم تركيا بما تحتاجه من قطع بحرية للدفاع عن مضائقها، حيث ابدى الوفد الالماني استعداده لتقديم الاموال اللازمة لتوفير تلك القطع. وكذلك تجديد معاهدة الصداقة وعدم الاعتداء التركية . السوفيتية سنة 1925 في 16 كانون الاول 1935 لمدة عشر سنوات اخرى[45].

وهكذا فان الاستعدادات التي ابدتها تركيا تجاه بريطانيا من حيث تقديم مختلف الخدمات لأسطولها في البحر المتوسط والدفاع عنه من جهة. وخوفا من حصول تقارب بين تركيا من جهة والمانيا والاتحاد السوفيتي من جهة اخرى جعلها تتقرب من تركيا حفاظا على مصالحها هناك. كما ان تركيا كانت متلهفة للتقرب من بريطانيا لمساندتها ودعمها في اعادة النظر في نظام المضائق عن طريق مؤتمر دولي تشارك فيه الاطراف التي شاركت في مؤتمر لوزان.

ثالثاً: الموقف البريطاني والدولي من مسألة المضائق التركية عام 1936:

واصلت تركيا مساعيها لا قناع الدول بإعادة النظر بالنظام الخاص بالمضائق. واستغلت الفرصة التي منحها اياها الوضع الاوربي الذي كان يكتنفه الكثير من المشاكل. وكانت حججها مستندة على القيمة المتضائلة للضمانات الدولية واعادة التسليح العام.

وعليه، كانت بريطانيا في مقدمة الدول التي سعت تركيا لأقناعها بذلك، اذ رأت تركيا ضرورة ان يكون لها سند قوي يؤيدها في المحافل الدولية، ويدافع عنها بقوة السلاح اذا ما اقتضت الضرورة حتى لا يتعرض امنها وسلامتها لهجوم من اية دولة مثل ايطاليا، بسبب التصريحات التي ادلى بها موسوليني بخصوص اطماعه

في شرقي البحر المتوسط، وذلك لما لبريطانيا من مكانة دولية وقوة عسكرية وبوصفها احدى الدعائم الاساسية للحفاظ على الوضع الراهن في اوربا. وكان من مصلحة بريطانيا ايضا ان يكون لها حلفاء في شرقي البحر المتوسط كتركيا تقدم لها يد المساعدة حفاظا على مصالحها هناك، والمتمثلة بالمصالح التجارية نظراً لما تمتلكه تركيا من سواحل طويلة على البحر المتوسط، وكونها قريبة من مصادر انتاج النفط العالمي(46).

وفق تلك المُعطيات، أمست الضرورة والحاجة الملحتان تتطلبان من تركيا تكثيف اتصالاتها ببريطانيا، واستغلال كل مناسبة لمساندتها بشأن تنقيح نظام المضائق. وظهر ذلك بشكل واضح في بداية كانون الثاني 1936 إثر التحول الجديد في سياسة ايطاليا الخارجية والمتمثل بتحصين جزيرة (ليروس Leros) احدى جزر الدوديكانيز القريبة من السواحل الغربية لتركيا. ولما رأت بريطانيا ان الخطر الايطالي اصبح على مقربة من تركيا تحركت وزارة الخارجية البريطانية واخذت على عاتقها دراسة الطلب التركي ورأت انه من الحكمة دعم المطالب التركية(47).

فضلاً عن الزيارة التي قام بها وزير الخارجية التركي اراس للسفير البريطاني في انقرة بيرسي لورين في 8 نيسان 1936، اذ اعرب الطرفان عن وجهات نظرهما بخصوص الموقف السياسي العام في اوربا، والعدوان الايطالي على الحبشة والاحتلال الالماني لمنطقة الراين، فضلا عن تجريد منطقة المضائق من السلاح، والشعور بعدم الامان العام، وتعرض الامن التركي للخطر جراء تلك التطورات، ونية الحكومة التركية اثارة القضية رسميا عن طريق عصبة الامم على الرغم من الظروف غير المواتية، او عن طريق عقد مؤتمر دولي تشارك فيه الاطراف الموقعة على معاهدة لوزان كافة، او ارسال قوات تركية الى منطقة المضائق اجراءً احترازياً. وقد رفض لورين بشدة فكرة اقدام تركيا على اجراء احادي الجانب من خلال دخول القوات التركية الى منطقة المضائق، وعدّ ذلك خرقا للبنود الخاصة بالمضائق في معاهدة لوزان لآن مسألة المضائق تخص الاطراف جميعاً الموقعة على هذه المعاهدة ولا تقتصر على طرف واحد(48).

في غضون ذلك، جمع اللقاء بين لورين وآراس والسكرتير العام لوزراة

الخارجية التركية (نعمان منمنجي اوغلو Numan Menemencioglu) 10 نيسان 1936، قدم اراس النسخة المقترحة للمسودة الخاصة بتنقيح نظام المضائق الى لورين للاطلاع عليها وبيان رأيه فيها بهدف تعميمها على الدول ذات العلاقة وكذلك عصبة الامم. وتمثلت وجهة نظر لورين باجراء بعض التعديلات على ميثاق المضائق وجعله مفتوحاً للمناقشة والتنقيح(49).

وفي اليوم نفسه قابل أتاتورك السفير البريطاني لورين لسماع ارائه ووجهة نظره شخصيا. واكد لورين لأتاتورك ايضا انه ليس من مصلحة تركيا اعادة تسليح المناطق المنزوعة السلاح، وانما اجراء حوار مع الاطراف المعنية كافة للتوصل الى حل بشأن القضية. وان الحكومة البريطانية تشاطر نظيرتها التركية في رأيها بانعدام الاستقرار والقلق الذي ساد بخصوص الاطماع الايطالية ونية موسوليني اعادة بناء الامبراطورية الرومانية. وردّ عليه اتاتورك بانه شخصياً والحكومة التركية يثمنان بشكل كبير وجهات نظر الحكومة البريطانية واراءها الصريحة بشان الموضوع. واكد له عدم اتخاذ أي اجراء احادي الجانب من شانه ان يخلق رد فعل الاطراف المعنية(50).

وأثناء رده على الرسالة التي بعثها اليه السفير التركي في لندن فتحي اوكيار في 11 نيسان 1936 التي تضمنت رغبة الحكومة التركية بالدخول في مفاوضات مع الدول المعنية بخصوص تنقيح نظام المضائق في ظل الظروف السياسية والعسكرية القائمة؛ عبر وزير الخارجية البريطاني عن مشاعر الود التي تكنها الحكومة البريطانية حيال تركيا واعرب عن استعدادهما، ودون أي تأخير، لمناقشة قضية المضائق المثارة في ظل تلك الظروف الدولية وبالصياغة نفسها التي تعد اكثر ملاءمة الاطراف المعنية كافة(51).

في غضون ذلك، وجهت الحكومة التركية مذكرة في اليوم نفسه ضمنتها المقترحات التركية بشان اعادة تنقيح نظام المضائق. وبررت تقديم المقترحات بالتطورات التي شهدتها اوربا منذ عقد معاهدة لوزان، والمهمة التي عهدت الى عصبة الامم وهي المحافظة على السلم العالمي، لكن الذي حدث هو العكس لان قسما من الدول بسبب اطماعها التوسعية خرقت ميثاق العصبة والاتفاقيات الخاصة

بنبذ الحروب واحترام سيادة الدول، حتى ان بعضها مثل ايطاليا واليابان كان من ضمن الدول الاربع الضامنة لأمن المضائق التركية المنزوعة السلاح. واقترحت المذكرة التوصل الى اتفاق جديد لنظام يأخذ في الاعتبار تلك المستجدات ومتطلبات امن تركيا ايضا(52).

اختلفت ردود فعل الدول بشأن المذكرة التركية، فقد شجعت بريطانيا تركيا على تلك الخطوة لانها كانت في ذلك الوقت متلهفة لتقوية موقعها في البحر المتوسط وتعزيز صداقتها مع تركيا من جهة. كما انها كانت تتخوف من ان عملية اعادة تسليح تركيا للمضائق من جانب واحد قد يدفعها الى عقد اتفاق مشترك مع المانيا وايطاليا واليابان وهم جميعا خارج مدار قوى التحالف من جهة اخرى(53).

اما الاتحاد السوفيتي فانه دعم المطلب التركي في ايجاد نظام جديد للمضائق لان الحكومة السوفيتية كانت مهتمة جدا بحماية ساحل البحر الاسود المطل على المضائق وتأمينه من أي هجوم محتمل من ايطاليا الفاشية او المانيا النازية، وكذلك الحال بالنسبة للمنطقة الصناعية من اوكرانيا، وفضلاً عن ذلك اعتقدت الحكومة السوفيتية ان من السهل جدا كسب عدة فوائد من نظام يعمل على حصول تركيا على سيادتها الكاملة والمطلقة على مضائقها الذي سيلغي نظام المضائق الدولي بموجب معاهدة لوزان، في حين رأت فرنسا في المقترح التركي فرصة لتحسين موقف حليفها الجديد (الاتحاد السوفيتي) من الاتفاق الجديد بعد ان رفض المصادقة على نظام المضائق السابق(54).

أما بما يتعلق بدول البلقان، فقد اثارت المذكرة التركية ازمة بينها، لاسّيما رومانيا، اذ رفضت التسليم بإشارة تحصين الدردنيل. ويعزى السبب في ذلك الى خشيتها من أي تغيير على ذلك النظام ربما يقود الى نتائج عكسية تؤثر على مصالحها وامنها في البحر الاسود في ضوء الصداقة التركية – السوفيتية. ومع ذلك فقد وافقت تلك الدول على حضور المؤتمر وبضمنها يوغسلافيا التي ابدت استعدادها على الرغم من انها ليست ضمن الدول الموقعة على معاهدة لوزان(55).

من جانبها، فأنها بلغاريا اوضحت بانها لا تعارض السلوك التركي، اما الولايات المتحدة الامريكية والمانيا فانهما لم تكونا من ضمن الدول الموقعة على

المعاهدة المذكورة ايضا ومع ذلك فان الاولى اكتفت ان تكون على علم بما يجري في المؤتمر لاهتمامها فقط بحماية الحقوق الامريكية في الملاحة في منطقة المضائق واما الثانية فأنها رحبت بالمسألة لكونها تعد قوة بحرية من ناحية واستخدامها نهر الدانوب ممراً تجارياً من ناحية اخرى[56].

اما بالنسبة لليابان فأنها وافقت على المذكرة لكنها اشترطت اجراء المفاوضات خارج نطاق عصبة الامم، نظرا لانسحابها من هذه المنظمة الدولية. بينما اعلنت ايطاليا فقد مقاطعتها للمؤتمر بسبب القرار الذي اتخذته عصبة الامم والخاص بفرض العقوبات الاقتصادية عليها لعدوانها على الحبشة[57].

يظهر أن تركيا نجحت في نهاية نيسان في تأمين موافقة الاطراف الموقعة على معاهدة لوزان كافة (باستثناء ايطاليا) لمناقشة مسألة اعادة النظر في اتفاق المضائق في مؤتمر دولي. واقترح آراس في 12 ايار عقد المؤتمر في مدينة مونترو السويسرية في 22 حزيران 1936 تجنبا للاعتراضات اليابانية على جنيف باعتبار ان المفاوضات فيها ستكون تحت رعاية عصبة الامم[58].

وبهدف الحصول على دعم بريطاني اكبر بشأن قضية المضائق توجه نعمان منمنجي اوغلو الى لندن بعد منتصف أيار 1936، واجتمع هناك بالمسؤولين في وزارة الخارجية البريطانية خلال الايام (20 –26 ايار). وتركزت مباحثاتهما على المواد المتعلقة بمرور السفن الحربية عبر المضائق التركية ونزع اسلحة تلك المضائق، إذ رفضت الحكومة البريطانية الموافقة على سيطرة اية قوة على المضائق بحيث يكون لها الصلاحية في التحكم بمرور السفن الحربية فيها، لأنه ليس باستطاعتها تأمين حرية كاملة للمرور في ذلك الممر المائي، وانما يجب ان يخضع ذلك لهيئة دولية تتمسك بأنظمة وقوانين عالمية. كما اقترح الجانب البريطاني العودة الى الاقتراح الذي سبق ان عرضه آراس في جنيف في أيار 1933 الخاص بتحصين منطقة المضائق. ومناقشة ذلك في مؤتمر دولي يتناول ايضا اجراء بعض التعديلات الضرورية على المواد المتعلقة بمرور السفن الحربية. وقد وافق نعمان منمنجي اوغلو على عرض هذا المقترح على حكومته[59].

وبناءً على ذلك وجه آراس في 29 ايار 1936 دعوة رسمية للحكومة

البريطانية بشأن ارسال وفد الى المؤتمر المزمع عقده في مونترو في الموعد المقرر له والذي سيكون ملائماً للاطراف ذات العلاقة كلها على حد تعبيره. وجاء الرد البريطاني في 5 حزيران حيث اعلن رسمياً ان الحكومة البريطانية قبلت دعوة الحكومة التركية لحضور المؤتمر الخاص بالمضائق[60].

غادر آراس تركيا في 18 حزيران متوجها الى سويسرا على رأس وفد ضم نعمان منمنجي اوغلو وخبراء في وزارة الخارجية التركية وعدد من كبار قادة الجيش والبحرية التركية ومدير الصحة العام. وادلى آراس بما يأتي: "**إني آمل ان قضيتنا ستحل في جو مشبع بالودن واننا سنحصل على نتائج مرضية واني سأرجع الى الوطن بنتائج طيبة**"[61].

افتتح المؤتمر اعماله في مونترو في 22 حزيران 1936 وحضرته بريطانيا وتركيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي واستراليا وبلغاريا ويوغسلافيا واليونان ورومانيا واليابان، واختير الرئيس السويسري (إم. موتا M.Motta) رئيسا فخريا للجلسة الاولى. كما اختير مندوب الحكومة الاسترالية (إس. إم. بروس S.M.Bruce) رئيسا للمؤتمر، وسفير اليونان في باريس (نيكولاس بوليتس Nicolas Politis) نائبا للرئيس. و(اغندس Aghnides) من اليونان ايضا سكرتيرا عاما للمؤتمر. وفي الجلسة نفسها القى اراس كلمة اشار فيها الى الاسباب التي دعت الحكومة التركية الى طلب عقد مؤتمر دولي خاص بمضائقها. كما اعرب عن اسفه لعدم مشاركة ايطاليا في المؤتمر[62].

القت الوفود المشاركة كلمات تعبر عن وجهات نظر حكوماتها بشأن القضية. وقد عبر مندوب بريطانيا اللورد (ستانهوب Stanhope) عن دعم بلاده للمطلب التركي الذي نتج عن تغيير الاوضاع السياسية والعسكرية التي شهدها العالم وخاصة اوربا بعد معاهدة لوزان. واعلن ان حكومته موافقة على تبني تلك المسودة اساساً للمناقشات. كما اكد (ليتفينوف Litvinoff) ممثل الاتحاد السوفيتي، وبقية رؤساء الوفود الاخرى الشئ نفسه[63].

وفي جلسة اليوم الثاني قدم نعمان منمنجي اوغلو المسودة التركية الخاصة بتنقيح نظام المضائق والتي اتخذها المشاركون في المؤتمر اساساً لمناقشاتهم. وتقرر

دراسة مواد تلك المسودة وتشكيل لجنة فنية واخرى خاصة بالمسودات. تضمنت المسودة التركية 13 مادة، منها ما يخص الغاء ما ورد في معاهدة لوزان حول جعل المضائق منطقة منزوعة السلاح، والغاء لجنة المضائق الدولية[64].

كما تضمنت مواد اخرى حول حرية مرور السفن التجارية في وقت السلم في المضائق بغض النظر عن حجمها وعلمها. وكذلك حرية مرورها في وقت الحرب اذا كانت تركيا محايدة على ان تلتزم تعهداتها تجاه عصبة الامم. اما في حالة كون تركيا مشتركة في الحرب فمن حق السفن التجارية المحايدة المرور في تلك الممرات المائية نهاراً على ان تسلك الطريق الذي تقرره تركيا. وخضوع تلك السفن جميعها للتفتيش الصحي وفق الانظمة والقوانين الصحية الدولية[65]. وبالنسبة لمرور البوارج والسفن الحربية في تلك المضائق في وقت السلم فيسمح لها المرور نهاراً دون ان تدفع اية رسوم او ضرائب ويكون القصد من دخولها المضائق بزيارة مجاملة لأحدى دول البحر الاسود طبقا للشروط الاتية:

أ- تقديم الدولة صاحبة العلاقة معلومات عن اسماء السفن الحربية ونوعها وعددها والجهة التي تقصدها الى الحكومة التركية رسميا قبل شهر واحد من تاريخ المرور.

ب- بإمكان أي دولة لا تملك شاطئاً على البحر الاسود ان تطلب مرور سفنها الحربية شرط ان لا تتعدى حمولتها 14 الف طن.

ت- ان لا تزيد حمولة السفن الحربية الموجودة في البحر الاسود على 28 الف طن في آن واحد بالنسبة للدول التي لا تطل على البحر الاسود على ان تترك هذا البحر في غضون خمسة عشر يوماً.

ث- عدم مكوث السفن الحربية المارة في المضائق اكثر من الوقت الذي يستغرقه المرور باستثناء حالات العوارض الفجائية.

ج- عدم استخدام حاملات الطائرات للطائرات التي تحملها باي شكل من الاشكال. كما لا يجوز مرور الغواصات في المضائق. علماً بان السفن الحربية لدول البحر الاسود استثنيت من المدة الزمنية المقررة في حالة توجهها الى البحر المتوسط ومنح لها حق العودة الى البحر الاسود متى شاءت. ومن ناحية اخرى منح حق مرور أي

بارجة تعود لأحدى تلك الدول تتجاوز حمولتها الطنية الحد المقرر بعد الحصول على اذن من الحكومة التركية(66).

أما في حالة الحرب التي تكون تركيا محايدة فيها يحق للسفن الحربية المرور وفق الضوابط المذكورة اعلاه على ان لا تقوم بأية اعمال عدائية في تلك الممرات من حيث تفتيش السفن التجارية او القيام بأعمال القرصنة. اما في حالة الحرب التي تكون تركيا احدى الدول المشاركة فيها فان عبور السفن الحربية سيكون خاضعاً لموافقة تركية خاصة. وفي حالة كون تركيا مهددة بالحرب فان عبور تلك السفن ايضا يكون خاضعاً لموافقة تركية بخاصة مع ابلاغ عصبة الامم بخصوص ذلك الاجراء لتعميمه الى الدول الموقعة على الاتفاقية. ومن المواد الاخرى التي تضمنتها المسودة مسألة عدم جواز تحليق الطائرات المدنية والحربية التي تمر بين البحر المتوسط والبحر الاسود فوق منطقة المضائق بل تسلك طريقا تحدده الحكومة التركية لمراعاة انظمة الملاحة الجوية التركية(67).

لا شك ان تعكس تلك المسودة ردود افعال قوية من قسم من الدول المشاركة في المؤتمر خاصة بريطانيا والاتحاد السوفيتي، نظرا لما منحته من امتيازات خاصة للدول المطلة على البحر الاسود في عبور تلك المضائق الى البحر المتوسط، واخذت بنظر الاعتبار مسألة مراعاة امن تلك الدول بخاصة الاتحاد السوفيتي لتنال رضاه ومن اجل عدم تكرار موقفه من عدم التوقيع على النظام الجديد للمضائق كما حدث في معاهدة لوزان. ومن جانب اخر فان تلك اللائحة ايضا راعت مصالح الدول الاخرى غير المطلة على البحر الاسود وخاصة بريطانيا، نظرا لما لها من مصالح حيوية هناك مما اغاظ الطرف السوفيتي وبتعبير اخر ان المؤتمر كان صراع مصالح.

وبهذا الصدد، فضل المندوب البريطاني حرية مرور السفن التجارية كما كان في السابق. وعارض عملية غلق تركيا المضائق بوجه السفن الحربية المتوجهة الى البحر الاسود. كما اعترض على مجموع حمولتها الطنية والتي حددت بـ (14) الف طن في المضائق و(28) الف طن في البحر الاسود في حين ان السفن الحربية المتوجهة من البحر الاسود الى البحر الابيض المتوسط غير مقيدة بتلك الحمولة،

وطالب السماح للسفن الحربية المكلفة بمهمة المراقبة والحماية بالمرور في المضائق أسوة بغيرها من السفن التي تقصد زيارات المجاملة[68].

اما مندوب الاتحاد السوفيتي فقد وافق على مرور السفن الحربية التابعة لدول لا تطل على البحر الاسود، واكد في الوقت نفسه عدم السماح لحاملات الطائرات وغواصات تلك الدول بعبور المضائق، لكنه طالب بحرية مرور حاملات الطائرات وغواصات الدول المطلة على البحر الاسود عبر تلك المضائق. وطالب ايضا بوضع مواد خاصة لتغطية مرور السفن الحربية في المضائق بموجب ميثاق عصبة الامم والمواثيق الاقليمية ضمن هذا الاطار. واكد مسألة غلق المضائق بشكل كلي بوجه السفن الحربية للدول غير المطلة على البحر الاسود في وقت الحرب لما لها من اهمية كبيرة ليس لأمن تركيا فحسب بل لأمن دول المطلة على البحر الاسود جميعها وان حكومته مستعدة لمساندة تركيا في هذا المضمار[69].

وبهدف تقريب وجهات نظر الطرفين البريطاني والسوفيتي وازالة الخلافات فيما بينهما طلب ليتفينوف من ستانهوب اجراء مقابلة معه في 24 حزيران 1936. وعندما جرت المقابلة في الموعد المحدد لها طلب ليتفينوف من ستانهوب تزويده بأي معلومات من شأنها معالجة القضايا المعلقة. واوضح له ستانهوب ان اللائحة التركية قد احدثت تفاوتا في المعاملة بين دول البحر الاسود وغيرها من الدول، ففي حين كانت الاولى يحق لسفنها الحربية حرية المرور في المضائق دون التقيد بالحمولة المقررة وعلى العكس فإن الثانية ستكون حمولة سفنها الحربية مقيدة على نحو صارم، لذا فان حكومته تجد صعوبة في تسوية هذا الخلاف كونها متمسكة بمبدأ حرية المرور والمساواة في المعاملة في المضائق[70].

اكد ليتفينوف من جانبه بان المناقشات المتعلقة بالبحر الاسود جميعها يجب ان تعده بحرا مغلقاً. وتساءل لماذا ترغب الدول غير المطلة على البحر الاسود في ارسال قوات عسكرية اليه؟ وفي حال اذ ما طلب من تلك القوات تقديم مساعدة على دولة معتدية فانه باستطاعة تلك الدول اجراء ذلك وفقا للمادة الخاصة بالضمان المتبادل ضمن اطار عصبة الامم. ورد عليه ستانهوب بانه يجب اعتبار البحر الاسود بحرا دوليا والمضائق ممرات مائية دولية ومفتوحة. وكان رد ليتفينوف ان

حكومته لا توافق مطلقا على حرية المرور في المضائق وهذا كان السبب الرئيس في عدم مصادقتها على معاهدة لوزان. ومن اجل حل الخلاف اقترح عليه ستانهوب تقييد دخول السفن الحربية الى البحر الاسود في حالة اذا ما وافقت الحكومة السوفيتية على تقييد مماثل للدخول الى البحر المتوسط وفي هذه الحالة فان المعيار الذي سيستخدم لترتيب أي من هذه القيود يمكن ان يشكل موضوع المناقشة اللاحقة للتوصل الى اتفاق جديد. علما بان تلك المناقشات لم تفض الى أي نتيجة تذكر[71].

وفي اليوم نفسه، عقد المؤتمر جلسة ناقشت فيها اللجنة الفنية للمؤتمر مقترح الرسوم الصحية التي تصر الحكومة التركية على فرضها على السفن التجارية التي تمر في المضائق. وعارض مندوبو بريطانيا وفرنسا وبلغاريا واليونان ورومانيا هذا المقترح. واوضح ستانهوب بان هذه الممرات المائية هي الوحيدة في العالم التي ستفرض عليها مثل هذه الرسوم. ولم يبد الوفد التركي أي علامة تراجع في هذا الموضوع. واوضح بان لديه تعليمات بشأن عدم تقديم أي تنازلات عنه. وعلى الرغم من مناقشة الموضوع في 25 حزيران 1936، لكنه لم يتم التوصل الى حل نهائي يرضي الاطراف جميعها سوى الوعد الذي قدمه نعمان منمنجي اوغلو لستانهوب بخصوص التشاور مع آراس والاتصال بحكومتهما بخصوص اقتراح تسوية للموضوع نفسه[71].

أثيرت مسألة مرور السفن الحربية في المضائق مجددا في اليوم نفسه. ودافعت تركيا عن حقها في غلق المضائق بوجه السفن العائدة للدول غير المطلة على البحر الاسود في وقت الحرب، وكذلك حقها في تحصين منطقة المضائق. وعارض (ساتو Sato) مندوب اليابان وجهة النظر التركية ورأى ان السفن الحربية المتوجهة من البحر المتوسط الى البحر الاسود لها الحق في الدخول الى المضائق ضمن شروط مساوية لتلك التي تطبق على دول البحر الاسود. ولم يعط أي التزامات بشأن الدفاع عن المضائق[72].

ومما يثير الانتباه عليه هو ان السياسة البريطانية شهدت تحولا محدوداً تجاه قبول المطالب التركية والسوفيتية منذ 29 حزيران، وان مناقشات مرضية تمت بين المندوبين البريطاني والتركي والسوفيتي بخاصة فيما يتعلق بزيادة الحمولة الطنية

للسفن الحربية السوفيتية في البحر الاسود التي يقابلها زيادة مناسبة في السفن الحربية لدول غير البحر الاسود. ويعود سبب ذلك التحول الى الشعور العام السائد بين اعضاء الوفد البريطاني بأن تشبث اليابانيين بصلابة موقفهم داخل المؤتمر، وكذلك تصريحات الحكومة الايطالية بمعارضتها السماح لتركيا بتحصين المضائق ورفضها أي تمييز يصب في مصلحة دول البحر الاسود والمتعلق بحرية مرور سفنها الحربية ذلك كله من شأنه ان يؤدي الى انهيار المؤتمر وهذا عكس ما تتمناه الحكومة البريطانية(73).

وانسجاماً مع ذلك، وبهدف جعل موقفها اكثر دعماً لتركيا فقد اعد الوفد البريطاني في مطلع تموز 1936 مسودة للمعاهدة الجديدة بالاعتماد على المسودة التركية بعد ان اجرى عليها بعض التعديلات. قدمت المسودة الى المؤتمر في 4 تموز واجتمعت اللجنة الفنية لدراستها، ومناقشة تفاصيل الخلاف بين الوفود المشاركة. وبعد مرور يومين استأنف المؤتمر جلساته، وقدم الوفد البريطاني مسودته. وتم قبولها من اراس، وطلب من الوفود المشاركة ضرورة مناقشة ما ورد فيها تفصيلياً(74).

تضمنت المسودة البريطانية (26) مادة. فبالنسبة للمادة (3) والخاصة بفرض الرسوم الصحية على السفن التجارية التي تمر في المضائق تم تسوية الموضوع بين الجانبين التركي والبريطاني عن طريق فرض رسوم قليلة، لكن الوفد الروماني اعترض على ذلك وارجئت المناقشات الى جلسات لاحقة(75).

اما المادة (9) التي تناولت الحظر التام على مرور الغواصات في المضائق، فقد جرت مناقشات مستفيضة بخصوص هذا الموضوع، اذ اقترح الوفد الروماني ضرورة السماح للغواصات التي تم شرائها من الخارج من قبل دول المطلة على البحر الاسود بالمرور عبر المضائق التركية الى البحر الاسود، وارسال مثل تلك الغواصات من البحر الاسود الى البحر المتوسط لاغراض التصليح. ولقي هذا المقترح دعما من لدن وفدي الاتحاد السوفيتي وبلغاريا. واقترح المندوب السوفيتي وجوب توسيع الحظر ليشمل حاملات الطائرات، لكن المندوب البريطاني اعترض على ذلك وعلقت المسألة حتى اشعار اخر(76).

وفيما يتعلق بمسألة الاشعار المسبق للحكومة التركية بمرور السفن الحربية في المضائق فقد تضمنتها المادة (10)، اذ اقترحت تحديد المدة بـ 15يوماً. ونال ذلك المقترح قبول الاطراف المشاركة جميعها باستثناء الاتحاد السوفيتي، فقد قرر ليتفينوف تخفيض تلك المدة الى (3) ايام، الا ان الاطراف الاخرى اعترضت عليه، لذا اقترح ليتفينوف تأجيل الموضوع الى جلسات لاحقة بهدف ابلاغ حكومته ذلك وبيان رأيها[77].

اما بالنسبة للزيارات التي تقوم بها السفن الحربية الى الموانئ التركية في منطقة المضائق فقد اكدت المادة (14) من المسودة البريطانية عدم تقييد ذلك بمدة زمنية محددة، لكن الوفد السوفيتي اعترض على ذلك، واقترح بان تكون الزيارة للمجاملة فقط ولمدة محددة. وبعد مناقشات طويلة وافق مندوبا بريطانيا وتركيا في جلسة المؤتمر في 7 تموز على المقترح السوفيتي[78].

وكانت هناك خلافات اخرى بين مندوبي الاتحاد السوفيتي والبريطاني بشأن المادة (15) التي تناولت كمية الحمولة الطنية للسفن التي تدخل البحر الاسود نوعية تلك السفن. فقد اقترح المندوب السوفيتي بان خط التحميل يجب ان لا يدخل حيز التنفيذ حتى تتم زيادة اقوى اساطيل البحر الاسود بنسبة 30% بدلا من 10% مثل ما اقترحته المسودة البريطانية. ويكون هذا المقترح مهماً اذا تم اضافة السفينة الحربية السوفيتية ذات حمولة 23016 طن الى الاسطول السوفيتي في البحر الاسود والذي ستصل حمولته ليس اقل من 60 الف طن تقريبا على حد تعبير المندوب السوفيتي، مما سيجعل الاتحاد السوفيتي قادرا على زيادة حجم اسطوله بمقدار 20 الف طن قبل ان يكون بالإمكان حدوث زيادة مشابهة في الطنية العالمية لدول غير المطلة على البحر الاسود. لذا فان ستانهوب اعترض على ذلك التعديل، لكنه وافق فيما بعد على مقترح رئيس المؤتمر في ترك المسألة لمناقشة خاصة بين مندوبي الاتحاد السوفيتي وبريطانيا لايجاد تسوية ترضي جميع الاطراف. كما اقترح المندوب السوفيتي ان يقتصر دخول السفن الحربية للدول غير المطلة على البحر الاسود على سفن السطح الخفيفة. ولاقى هذا المقترح ايضا معارضة من قبل المندوب البريطاني ايضا[79].

وعقب مناقشات مستفيضة صباح يوم 9 تموز بين المندوبين المذكورين طلب ليتفينوف الغاء الرقم 60 الف طن بخصوص اقصى حمولة طنية مسموحة للدول التي لا تطل على البحر الاسود والاشارة فقط الى اقوى قوة بحرية في البحر نفسه كما تم اقتراحه اصلاً. وان النص الذي اقترحه هو : "**عندما تتجاوز الحمولة الطنية لاقوى اسطول في الخدمة الفعلية في البحر الاسود اكثر من 10.000 طن وهي قوة اقوى اسطول في ذلك البحر في تاريخ توقيع الاتفاقية، فان الحمولة الطنية العالمية البالغة 30.000 طن ستزداد بمقدار مساوي الى الحد الاقصى البالغ 45.000 طن. ولهذا الغرض فان أي قوة من قوى البحر الاسود ستتصل بالحكومة التركية مرتين في السنة لإبلاغها بالحمولة الطنية لأسطولها في البحر الاسود**"[80] .

في السياق نفسه، تناولت جلسة 8 تموز ايضا المادة 16 والمتعلقة بمرور السفن الحربية في المضائق في وقت الحرب التي تكون فيها تركيا على الحياد. وفي ضوء المحادثات التي جرت سابقاً بين المندوبين البريطاني والسوفيتي فقد اعطي للحكومة التركية الصلاحية في حالة كونها مهددة بخطر محتمل في منع مرور سفن الاطراف المتحاربة شرط ان يطبق ذلك على سفن الاطراف المتحاربة جميعها على نحو متساو. وكذلك تضمنت تلك المادة فقرة تتعلق بحظر مرور سفن الاطراف المتحاربة عندما لا تكون دول البحر الاسود مشتركة في الحرب. وطالب الوفد السوفيتي اجراء بعض التعديل على المادة تضمن حظر مرور السفن الحربية والسفن المساعدة للاطراف المتحاربة كلها ما عدا ما ورد في المادة (23) التي تتضمن حماية الحقوق والالتزامات الناشئة عن ميثاق عصبة الامم[81].

في حين تناولت المادة (26) من المسودة البريطانية اعادة النظر في المواد التي تشير الى ارقام الحمولة الطنية عن طريق المراجعة الدورية كل (5) سنوات. واعترض المندوب الروماني على ذلك، لأنه رغب توسيع تلك المادة لمراجعة الاتفاق بأكمله بدلا من قسم من مواده خلال المدة نفسها[82].

اهتمت الاطراف المشاركة في المؤتمر في جلسة 15 تموز 1936بمراجعة مسودة المواد (9، 10، 11، 14، 21) وبعد مناقشات طويلة تبنى المؤتمر نص

المادة (9) التي تسمح بمرور الغواصات المشيدة او المشترات من مكان اخر الى البحر الاسود او خروج غواصات دول البحر الاسود منه لإجراء التصليحات عليها. لذا، اقترح المندوب التركي بخصوص المادة (10) اجراء تسوية يتم بموجبها تخفيض المدة الخاصة بالاشعار المسبق للحكومة التركية من قبل الحكومات الاخرى بمرور سفنها الحربية في المضائق من 15 يوما الى 8 ايام. ووافقت الاطراف المشاركة في المؤتمر على هذا المقترح واحيل الى لجنة اعداد المسودات على هذا الاساس. وفيما يخص المادة (11) وبناءً على طلب الوفد التركي اتفق على حذف أي اشارة الى حجم الاسطول التركي والى تحديد الحمولة الطنية للسفن الحربية الاجنبية المارة في المضائق بـ (15) الف طن من دون المزيد من التعديلات. وتمت الموافقة على ذلك[83].

وفيما يخص الفقرة (1) من المادة (14) فقد رغب المندوب السوفيتي في استبعاد الغواصات من أي اسطول يزور الموانئ التركية وتحديد اقامته بـ (21) يوماً. وبعد مناقشات سحب التعديل المتعلق باستبعاد الغواصات بعد ان اعلن الوفد التركي رسمياً بانه ليس لديه قصد بدعوة الغواصات في مثل هذه المناسبات. ومن ناحية اخرى وافق على وجوب ان تكون مثل هذه الزيارات مقيدة بزمن محدد. اما فيما يتعلق بالمادة (21) التي تطرقت الى مسألة لجنة المضائق الدولية، فقد تم الاتفاق علىالغائها شرط ان تقوم الحكومة التركية الواجبات والالتزامات كلها والتي كانت تقع على عاتق تلك اللجنة[84].

وفي الجلسة التي عقدت في 16 تموز تم اعداد بروتوكول ملحق بالاتفاقية الجديدة، وبموجبه ستحصل تركيا على حق اعادة تسليح منطقة المضائق. وتقرر في اليوم نفسه احالة مسودات المواد المطروحة جميعها الى اللجنة الفنية ولجنة صياغة المسودات من اجل اعداد النص النهائي لمواد الاتفاقية في اليوم الثاني. ومن ثم عقد اجتماع تمهيدي للمراجعة النهائية للنص والمصادقة عليه[85].

واصل المؤتمر عقد جلساته في 18 تموز بعد اعداد الصيغة النهائية للاتفاقية الجديدة، فتليت على الاطراف المشاركة، ووافقت عليها باستثناء الوفد الياباني الذي كانت له تحفظات معينة بخصوص موقف بلاده من المادتين الجديدتين

(19 و 25) (وهما المادتان 16 و 23 القديمتان) في ضوء انسحاب اليابان من عضوية عصبة الامم. وقاد هذا الاعتراض الى مناقشات طويلة وصعبة، غير ان المسألة تم تسويتها في نهاية المطاف على اساس تثبيت تحفظات اليابان في المحضر الرسمي[86]. واعقب تلك المناقشات تصريح ادلى به المندوب التركي آراس بخصوص استمرار بعض المواد من معاهدة لوزان مع اشارة خاصة الى المواد المتعلقة بمآسي الحرب. ونال هذا البيان استحسان الاطراف المشاركة جميعها[86].

عقد المؤتمر جلسات اخرى لإجراء المداخلات من قبل الاطراف جميعها للثناء على مهمة رئيس المؤتمر لإدارته الناجحة للمؤتمر. وأنهى المؤتمر أعماله في اليوم نفسه بجو من الروح الودية بعد ان اتفق على المصادقة على النص النهائي الجاهز للاتفاقية الجديدة في 20 تموز 1936[87].

رابعاً: الموقف البريطاني من ابرام اتفاقية مونترو (20 تموز 1936):

أبرمت الاطراف المشاركة في مؤتمر مونترو على الاتفاقية الجديدة الخاصة بالمضائق التركية بشكلها النهائي في 20 تموز 1936. وتضمنت 29 مادة موزعة على (5) اقسام نظمت النقل والملاحة في هذه المضائق. و 4 ملاحق وبروتوكول واحد. شمل القسم الاول المواد (2–7) الخاصة بمرور السفن التجارية في المضائق. حيث تطرقت المادة (2) الى مرور هذه السفن في وقت السلم بحرية كاملة في تلك الممرات المائية بغض النظر عن رايتها وحمولتها. وتكون معفاة من الضرائب والرسوم التي تفرضها الحكومة التركية عدا تلك المشمولة بها بموجب الملحق الاول[88].

في حين تناولت المادة (3) التزام السفن التجارية الداخلة الى المضائق من كلا الاتجاهين (البحر الاسود وبحر إيجة) بالوقوف في اقرب محطة صحية مؤدية الى المضائق لبيان مدى تطبيقها الشروط الصحية المنصوص عليها في القانون التركي ضمن اطار الانظمة الصحية العالمية. واشارت المادة (4) الى حرية مرور السفن التجارية في المضائق في وقت الحرب التي لا تكون تركيا طرفا فيها على ان تكون خاضعة للمادتين السابقتين. اما في وقت الحرب التي تكون تركيا طرفاً فيها

فوفقاً للمادة (5) تتمتع السفن التجارية للدولة التي ليست في حالة حرب مع تركيا بحرية المرور في المضائق شرط ان لا تقدم اية مساعدة للعدو. وتطرقت المادة (6) الى ان تركيا ان شعرت بأنها مهددة بخطر حرب وشيكة فان ما جاء في المادة (2) سيطبق على السفن التجارية التي تدخل المضائق مع مراعاة دخولها المضائق نهاراً، وان تسلك الطريق الذي تحدده الحكومة التركية[89].

اما القسم الثاني الخاص بمواد مرور السفن الحربية عبر المضائق فقد شمل المواد (8 . 22) ومن بين تلك المواد المادة (10) التي تناولت مرور السفن الخفيفة والسفن الحربية الصغيرة وسفن المساعدة العائدة لدول البحر الاسود وغيرها مهما كانت رايتها او حمولتها وهي معفاة من الضرائب والرسوم. وسمحت المادة (11) بمرور سفن حربية تتجاوز حمولتها 15 الف طن وترجع عائديتها الى دول البحر الاسود حصراً في المضائق شرط ان تمر على نحو منفرد وان لا ترافقها اكثر من مدمرتين[90].

في حين سمحت المادة (12) لدول البحر الاسود ايضا بعبور الغواصات، التي اشترتها من خارج ذلك البحر او التي ترسلها لغرض التصليح، في تلك المضائق شرط ان تقدم الدول العائدة لها تلك الغواصات للحكومة التركية معلومات تفصيلية عن كلتا الحالتين مسبقاً. وسمحت المادة (14) بمرور السفن الحربية في المضائق للدول جميعها على ان لا تتجاوز حمولتها 15 الف طن حداً اقصى ما عدا الحالات التي تضمنتها المادة (3) والملحق الثالث من الاتفاقية الحالية. ويستثنى من هذه الحمولة الطنية السفن التي تقوم بزيارة أي ميناء في المضائق التركية[91].

في السياق نفسه، حددت المادة (18) الحمولة الطنية للسفن الحربية العائدة للدول التي لا تطل على البحر الاسود في وقت السلم كما يأتي:

أ- ان لا يتجاوز مجموع الحمولة الطنية لسفن الدول المذكورة 30 الف طن ما عدا ما نصت عليه الفقرة (ب) المذكورة فيما يأتي:

ب- اذا تجاوزت الحمولة الطنية لاقوى اسطول في البحر الاسود بمقدار 10 الاف طن في الاقل الحمولة الطنية في موعد التوقيع على الاتفاقية الحالية، فان اجمالي

الحمولة الطنية البالغة 30 الف طن الواردة في (الفقرة أ) ستزداد بالمقدار نفسه الى 45 الف طن حداً اقصى. وبناءً على ذلك فان على دول البحر الاسود ابلاغ الحكومة التركية عن اجمالي الحمولة الطنية لأساطيلها كل على حدة في الاول من كانون الثاني والاول من تموز من كل سنة. وستقوم الحكومة التركية بدورها بإيصال تلك المعلومات الى الدول الاخرى والتي وقعت على الاتفاقية والى الامين العام لعصبة الامم.

ج- ستكون الحمولة الطنية للسفن التي تبحر في البحر الاسود وتعود لدول لا تطل على سواحل ذلك البحر مقيدة بثلثي اجمالي الحمولة الطنية المنصوص عليها في الفقرتين (أ) و (ب) اعلاه.

د- السماح للسفن الحربية لدول غير المطلة على البحر الاسود التي لا تتجاوز حمولتها 8 الاف طن مجتمعةً بعبور المضائق والتوجه الى البحر الاسود لأغراض انسانية ودون الحاجة الى اعطاء الاشعار المسبق للحكومة التركية والذي حدد بـ (15) يوماً وفق المادة (13) من هذه الاتفاقية، ولكن يشترط الحصول على موافقة الحكومة نفسها في الحالات التالية: اذا لم تتجاوز الحمولة الطنية المحددة في الفقرتين (أ) و (ب) اعلاه. وفي حالة تجاوز تلك الارقام ستقوم الحكومة التركية بإبلاغ دول البحر الاسود للحصول على موافقتها[92].

واعطت المادة (19) الحرية التامة لمرور السفن الحربية للدول جميعها في المضائق في وقت الحرب التي تكون تركيا محايدة فيها ووفق الشروط التي وضعت في المواد 10 . 18. اما بالنسبة للسفن الحربية العائدة الى الدول المتحاربة فلا يسمح لها المرور في تلك الممرات المائية باستثناء الحالات الناشئة من جراء تطبيق المادة (25) من هذه الاتفاقية، فضلا عن حالة المساعدة المقدمة الى دولة تكون ضحية عدوان وفقاً لمعاهدة المساعدة المتبادلة الملزمة لتركيا التي تم التوصل اليها ضمن اطار اتفاق عصبة الامم. في حين اخضعت المادة (20) مرور السفن الحربية في المضائق في وقت الحرب التي تكون تركيا طرفا فيها لموافقة الحكومة التركية، وأشارت المادة (21) الى انه في حالة شعور تركيا بأنها مهددة بخطر حرب وشيكة فسيكون لها الحق في تطبيق المادة (20) من هذه الاتفاقية[93].

اما ما يتعلق بالقسم الثالث والخاص بالطائرات المدنية، فقد سمحت المادة (23) بمرور تلك الطائرات المتوجهة من البحر المتوسط الى البحر الاسود وبالعكس فوق المضائق بعد إشعار الحكومة التركية بالرحلات التي ستقوم بها سواء كانت اعتيادية ام طارئة لكي توفر لها ممرات وخطوط آمنة بعد ان تتخذ الاجراءات كافة لإعادة تسليح المضائق[94].

وفيما يخص القسم الرابع فقد تضمنت مواد عامة (المادتين 24 – 25)، واناطت المادة (24) المهام التي كانت مكلفة بها سابقاً اللجنة الدولية المضائق بالحكومة التركية من حيث جمع الاحصاءات وتقديم المعلومات المتعلقة بتطبيق المواد 11، 12، 14، 18 من الاتفاقية الجديدة. وستشرف ايضا على تنفيذ المواد المتعلقة بالاتفاقية كلها فيما يخص مرور السفن الحربية في المضائق. وتبلغ بدورها الامين العام لعصبة الامم والاطراف الموقعة على الاتفاقية عن طريق تقرير سنوي يتضمن تفاصيل تحركات السفن الحربية الاجنبية في المضائق. وبالنسبة للمادة (25) فانها اكدت احترام الاتفاقية الجديدة حقوق الاطراف جميعها وتعهداتها ممن وقع على الاتفاقية الاعضاء في عصبة الامم والناشئة عن ميثاق العصبة المذكورة[95].

اما ما يخص القسم الخامس والاخير فقد تضمن المواد الختامية (26 – 29)، اذ حددت المادة (28) المدة الزمنية لهذه الاتفاقية بـ (20) سنة اعتبارا من تاريخ دخولها حيز التطبيق. وسمحت المادة (29) لأي طرف من الاطراف عند انقضاء كل (5) سنوات من تاريخ تطبيق الاتفاقية الحالية بإعادة النظر في أي مادة منها. وفي حالة اعادة النظر بالمادة 14 او 18 فيجب ان يلقى ذلك تأييداً من طرف اخر من الاطراف المتعاقدة. اما بالنسبة لإعادة النظر بأي مادة اخرى فيجب ان يكون التأييد من طرفين اخرين. وفي هذه الحالات كلها يجب ابلاغ الاطراف الاخرى ممن وقع على الاتفاقية قبل (3) شهور من تاريخ انتهاء مدة (5) سنوات عن تفاصيل التعديلات المقترحة واسباب ذلك بهدف التوصل الى اتفاق عن طريق القنوات الدبلوماسية[96].

وفي حال استحالة القيام بذلك فسيتم عقد مؤتمر خاص لمناقشة هذه الامور،

واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها عن طريق التصويت بالأجماع، باستثناء ما يخص المادتين 14 و 18، إذ سيتم اتخاذ القرار بشأنهما بغالبية ثلاثة ارباع الاطراف الموقعة على الاتفاقية(97).

وما ان وصلت اخبار اختتام اعمال المؤتمر والمكاسب التي حققتها تركيا في الاتفاقية حتى تحرك 30 الف عسكري تركي باتجاه المناطق المنزوعة السلاح من البوسفور والدردنيل وكذلك جزيرتي (امبروس Imbros) و(تينيدوس Tenedos) قرب مدخل الدردنيل تمهيداً لإعادة تسليح هذه المناطق وتحصينها وارجاعها الى السيادة التركية بعد ان جردت من السلاح مدة 13 سنة (98).

ولدى عودة اراس الى تركيا في 24 تموز 1936 أثنى على الدور البريطاني المساند لتركيا خاصة في القضايا الحساسة التي تهم امن تركيا. واضاف انه لولا الدعم البريطاني لما تحققت تلك النتائج الايجابية لصالح تركيا وعلى عكس ما كانت تنشره الصحافة التركية الموجهة في اثناء مؤتمر مونترو، اذ كانت تحتج على عرقلة الوفد البريطاني لأعمال المؤتمر (99).

وفي 31 تموز سلم آراس نسخة من تلك الاتفاقية الى المجلس الوطني التركي الكبير الذي عقد جلسة استثنائية للمصادقة عليها. وقد تحدث وزير الخارجية التركي آراس في تلك الجلسة موضحا ان قضية المضائق كانت من القضايا الاساسية والمهمة التي كانت تشغل بال الساسة الاتراك، نظراً لحساسية المنطقة التي تربط الجزئين الاسيوي والاوربي من تركيا. واشاد بالجهود التي بذلتها الدول المشاركة في المؤتمر ونواياها الحسنة للتوفيق بين الاراء المتباينة وخص بالذكر دور الدبلوماسية البريطانية في انجاحه والتوصل الى اتفاق جديد اعاد السيادة الكاملة لتركيا على منطقة المضائق واعترف بحقها في تحصينها. وكذلك اشاد بالعلاقات الحميمة القائمة بين بريطانيا وتركيا(100).

واعقبه عصمت اينونو رئيس الوزراء اذ القى خطبة جاء فيها: " **أنكم قد أتممتم اليوم أثراً مهما في تاريخ الترك وتاريخ السياسة. ويمكن لمجلس الامة ان يفتخر بحق انه قد انهى احدى وظائفه المهمة الملقاة على عاتقه بتوفيق تام. ان اتفاقية المضائق الجديدة قد ايدت دولياً سلطة الترك المطلقة على المضائق...**".

مضيفاً: "على من يريد ان يفقه السياسة التركية ان يفهم العقلية التركية الحديثة التي تختلف كل الاختلاف عن عقلية الامبراطورية العثمانية المشهورة. اننا نعقب سياسة السلم العالمية، وقد نسينا الاخطاء السابقة، ولا نحقد على اية امة كانت ولا نقصد اخذ الثأر لنفسنا عما سبق" [101].

وفي تلك الجلسة اعلن آراس تخلي بلاده عن تعهداتها السابقة فيما يتعلق بالدفاع عن الاسطول البريطاني في البحر المتوسط، نظرا لزوال المسبب وعدم تأثير هذا الشئ على العلاقات الودية بين الدولتين . تركيا وبريطانيا. والجدير بالذكر ان الحكومة البريطانية اعلنت بدورها فيما بعد عن عزمها على الغاء ذلك التعهد. ويبدو ان الغاءه من كلتا الدولتين كان بهدف استدراج ايطاليا للدخول في مفاوضات مع بريطانيا وفرنسا وبلجيكا والمانيا لإحياء معاهدات لوكارنو السابقة الذكر، واقناع ايطاليا بالاعتراف باتفاقية المضائق الجديدة، اذ ان ايطاليا اعلنت بأنها غير ملزمة بتطبيق ما تتضمنه هذه الاتفاقية[102].

وفي نهاية الجلسة صادق اعضاء المجلس الوطني بالاجماع على الاتفاقية. كما صادق عليها رئيس الجمهورية اتاتورك في اليوم نفسه، وبهدف تحصين منطقة المضائق عقد ذلك المجلس جلسة اخرى في 4 آب 1936. وأقر تخصيص اعتمادات مالية كافية قدرت بـ (11) مليون ليرة تركية لذلك الغرض. علماً ان الدول الموقعة على الاتفاقية الجديدة كانت قد اتفقت في ملحق خاص بالاتفاقية في 20 تموز 1936 انه باستطاعة الحكومة التركية المباشرة بإعادة تسليح منطقة المضائق وتطبيق الحكم الجديد اعتبارا من 5 آب من السنة نفسها. كما ان اللجنة التركية المشرفة على المضائق باشرت اعمالها منذ تشرين الاول من السنة المذكورة[103].

كان من الطبيعي ان تنعكس الاتفاقية الجديدة على العلاقات البريطانية – التركية بصورة ايجابية على مختلف الاصعدة، وتؤدي بعد ذلك الى تقارب اكثر بينهما.

لا شك ان التقارب بين تركيا وبريطانيا ظهر واضحاً بعد اتفاقية مونترو مباشرة. فبعد مرور يوم واحد على توقيع تلك الاتفاقية صرحت الحكومة البريطانية بأنها مستعدة للدفاع عن تركيا في أي عدوان ايطالي محتمل. وفي بداية ايلول

1936 قام الملك ادوارد الثامن برحلة بحرية في البحر المتوسط اتجه خلالها نحو استانبول في زيارة غير رسمية. ولما علمت الحكومة التركية بذلك اتخذت الاجراءات اللازمة لاستقباله، فتوجهت مدمرات تركية في 3 من الشهر نفسه الى جزيرة تينيدوس القريبة من جناق قلعة. ووصل الى هناك ايضا وفد تركي برئاسة العميد فخر الدين، ورحب بالملك البريطاني لدى استقباله نيابة عن اتاتورك. واعقب ذلك زيارة مقابر الجنود البريطانيين في الدردنيل وساحات معركة غاليبولي التي وقعت اثناء الحرب العالمية الاولى[104].

وفي اليوم الثاني استقبل اتاتورك الملك ادوارد الثامن في استانبول بحفاوة بالغة. وتعد هذه المرة الاولى التي يزور فيها ملك بريطاني تركيا ويقابل رئيس دولتها[3]. وامضى الالاف من الاتراك ليلتهم على جانبي البوسفور ينتظرون وصول الملك، حيث أُعِد منهاج خاص لاستقباله. وعلقت يافطات كتب عليها (مرحبا ادوارد). وشرعت السفن الحربية التركية تشارك في احتفالات الاستقبال وتطلق العيارات النارية عبر مياه البوسفور ابتهاجا بقدومه[105].

نجم عن زيارة الملك القصيرة لتركيا اقامة علاقات شخصية ودية بينه وبين اتاتورك، كما رمزت الزيارة الى التقارب بين الدولتين. وغيّرت في الوقت نفسه من موقف الراي العام التركي تجاه بريطانيا والذي كان يعدها منذ اندلاع الحرب العالمية الاولى دولة عدوة. وساعدت على خلق مناخ جديد للرأي العام نفسه اذ ظلت بعد سنوات عديدة من تلك الزيارة جدران المقاهي والمحلات مزينة بصور اتاتورك وملك بريطانيا وهما يجلسان سوية تحت رايتي دولتيهما[106].

كما ان الصحافة التركية ابدت تعاطفا تجاه الشعب البريطاني ونعتته بالشعب الصديق والمحب للحرية والسلام واستقلال الشعوب. واثنت بدورها على الحكومة البريطانية ودورها في انجاح مؤتمر مونترو ومساندة تركيا في قضيتها العادلة[107].

شعرت تركيا ان تقاربها مع بريطانيا اصبح يسبب لها مشاكل اقليمية، خاصة

---

[3] ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاما(1894 - 1974)، ج1، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد، 1990، ص 295؛ VERE – HODGE, Op. Cit, p. 12.

مع الاتحاد السوفيتي الذي طلب منها الدخول في مفاوضات بشأن عدم سماحها اختراق القوات الاجنبية للمضائق، وكان المقصود بها القوات البريطانية، نظراً لما سيشكله ذلك من تهديد للقوات البحرية والجوية السوفيتية على حد قول الحكومة السوفيتية. وبتعبير اخر ان تركيا ستصبح جسرا لعبور القوات الاجنبية، خاصة البريطانية من البحر المتوسط الى البحر الاسود، بسبب التحسن الذي طرأ على العلاقات البريطانية . التركية في ذلك الوقت، وهذا ما اكده وزير خارجية تركيا اراس لنظيره البريطاني (انتوني إيدن Anthony Eden) [108]في اوائل تشرين الاول 1936 بجنيف، وجاء الرد البريطاني بشكل سريع على شكل مذكرة سلمت الى فتحي اوكيار سفير تركيا في لندن تضمنت الدعم البريطاني الكامل للسيادة التركية على مضائقها[109].

كان ثمة نوع من الارتياح من جانب الحكومة البريطانية بعد مؤتمر مونترو لأن تركيا لم تعد ترتبط بعلاقات وثيقة مع الاتحاد السوفيتي. وفي الوقت نفسه كانت تساورها الشكوك والقلق حول استمرار المفاوضات السوفيتية مع الجانب التركي خلال الشهر نفسه، وتراقب الوضع عن كثب خوفا من اقامة نوع من التحالف بينهما، وهذا ما يوفر للسوفييت موطئ قدم في البحر المتوسط. وكان الآخرون يلوحون بذلك للأتراك من خلال تلك اللقاءات، بان "**الاتحاد السوفيتي مستعد لمساعدة تركيا في حال وقوع أي تهديد لها من بريطانيا في منطقة البحر المتوسط**"[110].

وبهذا الصدد، صرح ايدن بان تركيا ستقع في خطا جسيم اذا ما حاولت التوصل الى اتفاق عسكري دفاعي مع الاتحاد السوفيتي لأن ذلك سيؤثر على وضعها الاقتصادي وعلى حركة التبادل التجاري من جهةن وسيعقد العلاقات مع المانيا النازية وايطاليا الفاشية من جهة اخرى[111].

ويبدو ان الحكومة البريطانية كانت لها حسابات خاصة بشأن موضوع قوة الاتحاد السوفيتي واستعداداته العسكرية للدفاع عن تركيا في حال وصول العلاقات السوفيتية . التركية مرحلة من التطور التي تصل الى حد التحالف. ومع ذلك فان الحكومة كانت لا تمنع تركيا من استمرار علاقاتها الطبيعية مع الاتحاد السوفيتي والتي لا تصل الى حد التحالف الذي بموجبه سيسمح للاساطيل الحربية السوفيتية

بعبور المضائق، مما سيعد خرقاً لإتفاقية مونترو، ومن ثم هيمنة السوفييت على منطقة شرقي البحر المتوسط[112].

وبهذا الصدد، ارسل اراس في 28 تشرين الاول 1936 برقية الى القنصل البريطاني في انقرة موركان Morgan اوضح فيها اسباب رغبة الاتحاد السوفيتي في ضمان امن تركيا بهدف القيام بدور اكبر في حوض البحر المتوسط وسعي السوفييت الى توسيع اهتماماتهم في البحر المتوسط لتشمل اسبانيا التي كانت الحرب الاهلية قد اندلعت فيها منذ 17 تموز 1936. كما اشار الى شعور السوفييت بالخطر من قوة المانيا في منطقة البلطيق، لذلك صار الدخول الى منطقة البحر المتوسط ضرويا من وجهة نظر الاتحاد السوفيتي، وهذا كله يمكن ان يتحقق من خلال تسهيلات تركية[113].

وتجدر الاشارة الى ان الاتحاد السوفيتي كان يحاول دائما الحصول على موطئ قدم لتحقيق مطامعه وتطلعاته في الوصول الى البحر المتوسط، وكان يعرض دائما استعداده لمساعدة تركيا عسكريا في حالة وقوع أي عدوان في منطقة البحر المتوسط. وبالمقابل فان تركيا كانت ترغب في الاستفادة من تلك العروض ولكنها تخلت عن ذلك تحت الضغوط البريطانية. ولهذا فان تركيا فكرت بإقامة علاقات متوازنة مع الدولتين للاستفادة من القدرات السوفيتية البرية والقوة البحرية البريطانية المرابطة في البحر المتوسط لإبعاد الخطر الايطالي عن منطقة شرقي البحر المتوسط[114].

كان الاتحاد السوفيتي يشاطرها رأيها فيما يتعلق باستعداده ورغبته القوية في توسيع علاقاته معها وتقديم مختلف المساعدات العسكرية لها والوقوف الى جانبها في حالة تعرضها الى أي عدوان ايطالي، وهذا ما ادلى به وزير الخارجية السوفيتي لنظيره التركي في محادثات جرت بينهما في 30 تشرين الاول 1936 في انقرة. ولكن بعد تشاور الجانب التركي مع الجانبين البريطاني واليوغسلافي وضعت تلك المقترحات جانباً ولم يوافق عليها. واكد الجانب البريطاني ضرورة التزام تركيا بمقررات مؤتمر مونترو وان لا تجعل اراضيها منطلقا لغارات العدوان، ويدل هذا على ان بريطانيا كانت تنتهج سياسة مغايرة للاتحاد السوفيتي تجاه تركيا، أي انها لم

ترغب في تقويتها عسكرياً واقامة حلف عسكري معها من اجل ان تبقى هي المتحكمة والسائدة في منطقة البحر المتوسط [115].

فضلاً عن ذلك، فان اقامة حلف عسكري بريطاني – تركي، سيولد رد فعل قوي سواء من جانب المانيا او الاتحاد السوفيتي او ايطاليا، في حين كانت بريطانيا ترغب بموجب سياسة التهدئة التي تنتهجها في عودة المانيا وايطاليا الى الحظيرة الاوربية بهدف المحافظة على السلم في اوربا. وكذلك عزل الاتحاد السوفيتي ومنعه عن التدخل في شؤون اوربا، الا ان المانيا وايطاليا كانتا تعملان عكس ذلك من خلال تشكيل محور روما . برلين في 25 تشرين الاول 1936ن واعقبه محور طوكيو – برلين في 17 تشرين الثاني بعد انضمام اليابان اليه[116].

وفي الشهر نفسه اتفق الطرفان البريطاني والتركي على قيام الاسطول التركي بزيارة الى الاسطول البريطاني المرابط في جزيرة مالطة بعد ان قامت وبشكل رسمي قسم من قطعات ذلك الاسطول وفي مقدمتها المدرعة ياووز Yavuz بزيارة تمهيدية الى الجزيرة نفسها[117].

اما من الناحية الاقتصادية فان اتفاقية مونترو فتحت الباب لتطوير تلك العلاقات بين بريطانيا وتركيا وتحسينها، بخاصة ما يتعلق منها بأنشاء مشاريع صناعية في تركيا، وبهذا الصدد استغلت بريطانيا في بادئ الامر الخلافات الالمانية ــ التركية بشأن عملية التبادل التجاري بينهما بموجب اسلوب المقاصة (التصفية)[118].

من جانبها، استغلت تركيا الموقف الالماني السلبي من قضية تحصين جزر الدوديكانيز، وتزايد القوات الايطالية هناك، اذ لم تحرك ساكناً من ذلك الاجراء لعدم رغبة المانيا في ازعاج حليفتها ايطاليا التي استعدت عسكريا في شرقي البحر المتوسط. لذا اتجهت تركيا نحو بريطانيا، كما قامت بإلغاء الاتفاق مع شركة (كروب Krupp) الالمانية الخاص بإعادة تسليح منطقة المضائق، ومانحة إياه لشركة (فيكر Vickers) البريطانية، إذ فضل الاتراك عرض مناطقهم الدفاعية لأنظار البريطانيين بدلا من الالمان[119].

توصل الجانبان البريطاني والتركي الى عقد اتفاقية بخصوص انشاء مصنع

للصلب في منطقة (براسيرت Brassert) في 2 كانون الاول 1936. وخصص له مبلغ قدرهُ 3 ملايين جنيه استرليني (أي ما يعادل 18.750.000 ليرة تركية). تم هذا الاتفاق بعد ان وصل الصراع الى مرحلته النهائية بين شركة كروب الالمانية وشركة (الكسندر جب Alexander Gibb Partners) ممثلا عن الشركات البريطانية، حيث وقع الاخير العقد مع شركة الانشاءات التركية المحدودة ممثلة عن الجانب التركي ومنحت للشركات البريطانية عدداً من المشاريع الصناعية، منها مشروع مد خط سكة حديد من ديار بكر الى الحدود الايرانية لكي تربط تركيا بإيران. ومشروع اخر لبناء نظم الري في الاناضول وغيرهما[120].

وعلى الرغم من هذا كله لم تفلح بريطانيا في انشاء قاعدة اقتصادية متينة مع تركيا قياساً بما ابداه الاتراك من رغبة شديدة في التعامل مع البريطانيين في مجال الاقتصاد واعمار دولتهم، اذ كانت تحصل بين اونة واخرى بعض العراقيل، خاصة ما يتعلق منها بالتبادل التجاري بين الدولتين والقيام بمشاريع صناعية تتطلب رؤوس اموال ضخمة. وكانت تركيا تفتقر الى العملات الصعبة، نظراً لكثرة الديون المتراكمة عليها من ناحية، وعدم رغبة اتاتورك في الحصول على القروض من الدول الاجنبية وذلك تجنباً لتكرار مسألة الديون الخارجية التي تراكمت على الدولة العثمانية، وما افضت اليه من نتائج سلبية[121].

اوضح السفير البريطاني في انقرة برسي لورين من خلال برقية ارسلها الى وزارة الخارجية البريطانية في 4 كانون الاول 1936 ان بإمكان بريطانيا الحصول على المزيد من المشاريع الصناعية والتجارية اذا ما استطاعت معالجة الموقف بحكمة لا سيما ما يتعلق منها بمسألة صعوبة تحويل العملة الصعبة ومنح القروض الصناعية لتركيا. واقترح مراجعة المسائل المالية لكي يتسنى لبريطانيا الحصول على المزيد من المشاريع الاقتصادية في تركيا ومن ثم بناء قاعدة اقتصادية رصينة هناك بعد ان يدير الجانب التركي ظهره للتعامل التجاري مع المانيا، علماً بان حجم التبادل التجاري بين المانيا وتركيا حتى ذلك الوقت كان اكثر قياساً بحجم التبادل التجاري مع بريطانيا، فقد كانت المانيا في الترتيب الاول بالنسبة للدول التي تتعامل معها. واما بالنسبة لبريطانيا فكانت في الترتيب الثالث بعد الولايات المتحدة الامريكية في

سنة 1936 وبلغت الصادرات التركية الى المانيا 60 مليون ليرة تركية اما وارداتها فبلغت 41 مليون ليرة في حين لم تتجاوز الصادرات التركية الى بريطانيا اكثر من 6.4 مليون ليرة ووارداتها 6.1 مليون ليرة وهذا ما يشكل نسبة ضئيلة قياساً بحجم التبادل التجاري التركي – الالماني[122].

يظهر مما سبق، ان الاتفاقية مونترو ضمنت حرية مرور السفن التجارية للدول جميعها في المضائق التركية في الاوقات كلها وهذا ما تضمنته معاهدة لوزان ايضاً. اما بالنسبة لمرور السفن الحربية فسمح بمرورها وفق شروط معينة، علما بأن الحكومة التركية لم ترغب بفرض حظر تام على مرور مثل تلك السفن عبر المضائق الى البحر الاسود في حال كون تركيا احدى الدول المشاركة في الحرب لانه ليس من مصلحتها التقييد التام على تلك السفن لانه سيضع البحر الاسود تحت رحمة الاتحاد السوفيتي الذي يمتلك اقوى اسطول حربي فيه. كما حصلت تركيا على سيطرتها وسيادتها الكاملتين بعد الغاء لجنة المضائق الدولية التابعة الى عصبة الامم، اذ انيطت مهام تلك اللجنة بالحكومة التركية. كما سمح لتركيا بتحصين منطقة المضائق بعد ان كانت مجردة من السلاح بموجب معاهدة لوزان.

وعليه، استطاعت الحكومة التركية بفضل النهج الدبلوماسي الذي انتهجته ان تحصل على افضل النتائج وبموافقة الاطراف المشاركة في المؤتمر جميعها. فقد استغلت تركيا مستجدات الاوضاع الاوربية والمطامع التوسعية لالمانيا النازية وايطاليا الفاشية التي ذكرناها سابقاً، للتخلص من القيود التي فرضتها عليها معاهدة لوزان بخصوص المضائق التركية. والفضل في ذلك يعود الى الحكومة البريطانية من خلال تغيير سياستها تجاه تركيا بعد ان وجدت ان مصالحها الحيوية في البحر المتوسط مهددة بالخطر الايطالي، ورأت ضرورة ان يكون لها دول صديقة في البحر المذكور، خاصة تركيا، نظراً لما تمتاز به من موقع استراتيجي مهم، وما تمتلكه من مواد اولية وخاصة الكروم المهم للصناعة الحربية.

ولا بد من القول بأن الذي تحقق في مؤتمر مونترو يعد نصرا عظيما ثانيا للدبلوماسية التركية بعد مؤتمر لوزان، كما ان ذلك عزز مكانة تركيا في المحافل الدولية، حيث نالت تركيا احترام الدول الاخرى المشاركة في المؤتمر. ومع ذلك فان

السنوات اللاحقة شهدت تراجعاً في العلاقات التركية – الالمانية على الصعيدين السياسي والاقتصادي وقابلها تحسنٌ وتطورٌ في العلاقات البريطانية – التركية بفعل التطورات التي شهدتها اوربا، لاسيما ما يتعلق منها بتحالف المانيا مع ايطاليا واليابان وتوسعها على حساب دول اوربا الشرقية.

الفصل هوامش الاول:

1- Vidy Dhar Mahajan, International Politics Since 1900, New Delhi, 1964, pp. 61-81.

2- **علي فتحي:** سياسي تركي. ولد سنة 1880. تلقى تعليمه في المدارس العسكرية في موناستير وفي كلية الحرب باستانبول. عين وزيراً للداخلية منذ 14 تشرين الاول وحتى 11 تشرين الثاني 1918. انتخب رئيساً للوزراء منذ 14 آب وحتى 24 تشرين الاول 1923. ثم سفيراً لبلاده في باريس خلال السنوات (1925 . 1930). وكذلك في لندن خلال السنوات (1934 . 1939). فوزيراً للداخلية (1939 . 1941). توفي في استانبول في 7 ايار 1943. يُنظر:

Bertold Spuler, Rulers and Governments of the World, Vol:2, London, 1977, pp. 529-530.

3- بيار مصطفى سيف الدين، السياسة البريطانية تجاه تركيا واثرها في كوردستان (1926.1923)، دار سبيريز للطباعة والنشر، مطبعة وزارة التربية، اربيل، 2004، ص 135.

4- سعود محمود السامرائي، "دور النفط في رسم حدود العراق مع تركيا"، مجلة آداب المستنصرية، العددين 22-23، الجامعة المستنصرية، 1992، ص477.

5- عصبة الامم، مسالة الحدود بين تركية والعراق (تقرير رفعته البعثة المؤلفة بقرار المجلس في 30 ايلول 1924)، مطبعة الحكومة، بغداد، د. ت، ص1.

6- راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الاوسط، ط4، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1953، ص 131.

7- حسين، محاضرات عن مؤتمر لوزان، ص 41.

8- فاضل حسين، مشكلة الموصل، دراسة في الدبلوماسية العراقية – الانكليزية – التركية وفي الرأي العام، ط3، مطبعة اشبيلية، بغداد، 1977، ص 59- 128.

9- البراوي. حرب البترول، ، ص 132.

10- ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة 1900 الى سنة 1950، ترجمة سليم طه التكريتي، ج1، مطبعة حسام، بغداد، 1988، ص 254.

11- خليل علي مراد، القضية الكردية في تركيا (1919-1925) في: خليل علي مراد واخرون، القضية الكردية في تركيا وتأثيرها على دول الجوار، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1994، ص 32.

12- Robert W.Olson & William F. Tucker, "The Sheikh Sait Rebellion in Turkey (1925)", The Die Welt der Islam, Vol:18, Nr. 3-4, Leiden, 1978, pp. 196-197; Mim Kemal Öke, A Chronology of the Mosul Question (1918-1926), Istanbul, 1991, p.52; وكذلك،

13- مصطفى الزين، اتاتورك امة في رجل، دار النهار للنشر، بيروت، 1972، ص 166.

14- **توفيق رشدي آراس:** ولد في جناق قلعة في 11 شباط 1883. درس الابتدائية في ازمير، حصل على شهادة دكتوراه في الطب. عين بمنصب وزير الخارجية (4 اذار 1925 – 11 كانون الاول 1938). وعين سفير لبلاده في لندن (26 كانون الثاني 1939 . 28 شباط 1942). توفي في استانبول في 6 كانون الثاني 1972. يُنظر:

Metin Tamkoc, The Warrior Diplomats, Gurdians of the National Security and Modernization of Turkey, London, Univ. of Utah Press, 1976, pp. 309-310.

15- هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، ج1، منشورات الفجر، بغداد، 1989، ص 274-275.

16- Peter J.Beck, A Tedious and Perilous Controversy: "Britain and the Settlement of Mosul Dispute (1918-1926)", Middle Eastern Studies, Vol:17, No.2, London, April, 1981, p.272.

17- B. Ponomaryov & A. Gromyko, V. Khostov, (Ed) History of the Soviet Foreign Policy (1917-1945), Translated from Russian by David Skvirsky, Moscow, 1969, p.248.

18- Mustafa Yilmaz, Turkish Foreign Policy during the Period of Ataturk in: The Turks, Vol:5, Yeni Turkiye Yayinlari, Ankara, 2002, p.81.

19- Ismail Soysal, Turkiye'nin Dis Munasebetleriyle ilgili Baslica Siyasi Andlasmalari, Turkiye is Bankasi Kultur Yayinlar, Ankara, 1965, ss, 216-225.

20- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج2، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988، ص 66-72.

21- لقب مصطفى كمال بـ (اتاتورك) من قبل المجلس الوطني التركي الكبير بموجب القانون المرقم 2525 والصادر في 21 حزيران 1934 والمسمى بقانون الكنى والالقاب

في تركيا، حيث وجب على الاتراك التكني بلقب جديد. ينظر: بهنان، العلاقات البريطانية، ص28.

22- Sir G. Clerk (Angora) to Sir A. Chamber lain (May 10, 1929), D.B.F.P, Series IA, Vol:7, (1929-1930), London, 1975, pp. 765-766.

23- Leland James Gordon, American Relations with Turkey (1830-1930), An Economic Interpretation, Philadelphia, Univ. of Pennsylvania Press, 1932, p.69.

24- Geoffrey Crabbe, "Turkey: A Record of Industrial and Commercial Progress in the last Quarter of a Century", Journal of the Royal Central Asian Sociey, Part, 1 , Vol: 31, January 1944, New York, 1964, p. 60.

25- رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، تطور احداث ما بين الحربين 1914- 1945، ج1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، د.ت، ص 252-275.

26- بهنان، العلاقات البريطانية، ص 30.

27- Walter J.Collins, "Modern Turkey", J.R.C.A.S, Part.2, Vol:19, April, 1932, Vaduz, 1963, pp. 242-244.

28- بهنان، العلاقات البريطانية، ص 31.

29- **هتلر:** ولد في 20 نيسان 1889 في النمسا. واصبح مستشارا للرايخ الثالث وزعيما للحزب النازي الالماني خلال السنوات (1933-1945). وخلال الحرب العالمية الثانية تمكنت القوات الالمانية وبسرعة من احتلال معظم القارة الاوربية. وارتكب هتلر خطأ كبيراً بشنه هجوما على الاتحاد السوفيتي سنة 1941. وانتهت الحرب بهزيمة المانيا واستسلامها للحلفاء. وعلى اثر ذلك انتحر في برلين في 29 نيسان 1945. يُنظر:

New Century Cyclopedia of Names, (Ed), Clarencel Barnhart and Others, Vol:2, New Jersey, 1954, p. 2021.

30- يربط مضيق البسفور بحر مرمرة Marmara بالبحر الاسود. ويبلغ طوله 17 ميلاً. اما عرضه فيتراوح ما بين 750 ياردة الى 4.5 ميل. ويقع مركز مدينة استانبول على الطرف الجنوبي للمضيق وعلى ساحله الاوربي في واد ضيق يعرف بـ (القرن الذهبي) الذي يشكل ميناء المدينة. اما ميناء حيدر باشا فيقع على الجهة الاسيوية المقابلة لذلك الميناء. وبالنسبة لمضيق الدردنيل فإنه يربط بحر إيجة ببحر مرمرة. ويبلغ طوله 36 ميلاً تقريبا، وعرضه ما بين ميل الى ميلين. ويتراوح عمقه ما بين 150 – 300 قدم.

اما بحر مرمرة فيبلغ طوله حوالي 150 ميلا وعرضه 40ميلا. ينظر: بهنان، العلاقات البريطانية –التركية، ص 36–37.

31- راشد البراوي، العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1972، ص 63. 64.

32- C.A.Macartney & Others, Survey of International Affairs 1925, London, Oxford Univ. Press, 1928, p. 53.

33- لويس ل. شنايدر، العالم في القرن العشرين، ترجمة سعيد عبود السامرائي، مطابع سميا، بيروت، 1955، ص 74.

34- هـ. أ. ل. فشر، تاريخ اوربا في العصر الحديث (1789-1950)، تعريب احمد نجيب هاشم ووديع الضبع، ط7، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1976، ص 643-644.

35- Sadik Erdas, Iki Savas, Arasinda Turk Bogazlari 'de, Turkler, Cilt.16, Yeni Turkiye Yayinlari, Ankara, 2002, s, 678.

36- محمد رفعت، "في افق السياسة العالمية (حيرة الترك بين الشرق والغرب)"، مجلة الكاتب المصري، المجلد 5، العدد 20، القاهرة، مايس 1947، ص 636.

37- The Ambassador in Great Britain (Bingham) to the Secretary of State (Washington), July 13, 1934, Foreign Relations of the United States, Diplomatic Papers (1934), Vol: 2, United States Government Printing office, Washington, 1951, p. 979.

38- The Ambassador in Turkey (Skinner) to the Secretary of State (Washington), July 20, 1934 Ibid, p.981.

39- فشر، المصدر السابق، ص 645.

40- البراوي ، العلاقات السياسية ، ص 65.

41- المصدر نفسه.

42- بهنان، العلاقات البريطانية –التركية، ص 47–48.

43- لودميلا جيفكوفا، العلاقات التركية – الانكليزية (1933 – 1939)، صوفيا، 1971، ص 80.

44- The Ambassador in Turkey to the Foreign Ministry (Berlin), December 6, 1935, D.G.F.P, Series C, Vol: 4, Op. Cit, p. 889.

45- بهنان، العلاقات البريطانية –التركية، ص 49.

46- G.M, Gathorne – Hardy, A Short History of International Affairs (1920 to 1939), London, Oxford Univ. Press, 1942, p. 422.

47- رفعت، المصدر السابق، ص 111.

48- The Montreux Conference and revision of the Lausanne Convention of 1923, January 6 – July 19, 1936, Introduction Note, D.B.F.P, Op.Cit, 2 nd series, Vol:16, London, 1977, pp. 656 – 657.

Sir. P. Loraine (Angora) to Mr. Eden (London), April 10, 1936, Ibid., pp. 662 – 664. −49

Sir P. Loraine (Angora) to Mr. Eden (London), April 10, 1936, D.B.F.P, Op.Cit, Vol:16, pp. 666 – 667. −50

Sir P. Loraine (Istanbul) to Mr. Eden (London), April 11, 1936, D.B.F.P, Ibid., p. 669. −51

Everyman's Encyclopedia, Op.Cit, Vol:4, p. 469. −52

Letter from Mr Eden to Bay Fethi Okyar (London), April 16, 1936, D.B.F.P, Op. Cit, Vol: 16, p.671. −53

Vali, Op. Cit, pp. 34 – 35. −54

James T.Shotwell & Francis Deak, Turkey at the Straits, A Short History, New York, Books for Libraries Press, 1971, p. 122. −55

Ataov, Op. Cit, p.108. −56

Vali, Op. Cit, p. 35. −57

Gathorne – Hardy, Op. Cit, p. 422. −58

Shotwell &Deak, Op. Cit, p.121. −59

The Minister in Yugoslavia (Wilson) to the Secretary of State (Washington), April 29, 1936, F.R.U.S. Vol:3, 1936, United States Government Printing Office, Washington, 1953, p. 519. −60

Memorandum by the American Ambassador (MacMurray) of a Conversation with the Turkish Minister for Foreign Affairs (Aras), (Ankara), April 22, 1936, F.R.U.S, Op.Cit, Vol:3, p. 515. −61

Howard, Op. Cit, p. 147. −62

Ataov, Op. Cit, p. 109. −63

Howard, Op. Cit, p. 143. −64

Cathorne – Hardy, Op. Cit, p. 422. −65

Mr. Edmond (Geneva) to Foreign Office (London), May 12, 1936, D.B.F.P, Op. Cit, Vol: 16, p. 677. −66

Mr. Eden to Sir P.Loraine, (Angora), May 27, 1936, Ibid., pp. 679 – 680. −67

Ibid., p. 680. −68

Memorandum by Mr. Eden on the Mortreux Conference to consider the revision of the Straits convention of Lausanne, Ibid., p. 682. −69

The Charge in the United Kingdom (Atherton) to the Secretary of State, (London), June 5, 1936, F.R.U.S, Op. Cit, Vol: 3, pp. 520 – 521. −70

71- بهنان، العلاقات البريطانية –التركية، ص 52-55.

72- المصدر نفسه، ص 57.

73- Erdas, A.G.E, s, 681.

74- Mr. Morgan (Angora) to Mr. Eden (London), June 12, 1936, D.B.F.P, Op. Cit, Vol: 16, p. 681.

75- توفيق، صبحي ناظم، الميثاق البلقاني ومعاهدة مونترو في وثائق الممثليات العراقية في تركيا 1930 – 1957 بيت الحكمة، بغداد 2002، ص 278.

76- المصدر نفسه، ص 279 - 281.

77- المصدر نفسه، ص 281.

78- Mr. Morgan (Angora) to Mr. Eden (London), June 12, 1936, D.B.F.P, Op. Cit, Vol: 16, p. 681.

79- Howard, Op. Cit, p. 148.

80- توفيق، المصدر السابق، ص 285.

81- Mr. Cuenod (Montreux) to Mr. Eden (London), June 23, 1936, D.B.F.P, Op. Cit, Vol: 16, p. 688.

82- Howard, Op. Cit, p. 148.

83- Mr. Cuenod (Montreux) to Mr. Eden (London), June 24, 1936, D.B.F.P, Op. Cit, Vol: 16, p. 688.

84- Ibid., pp. 689-690.

85- Mr. Cuenod (Montreux) to Foreign Office (London), July 1 , 1936, Ibid., pp. 699 – 700.

86- Howard, Op. Cit, p. 150.

87- The Consul at Geneva (Gilbert) to the Secretary of State (Washington), June, 30, 1936, F.R.U.S, Op. Cit, Vol: 3, p. 525.

88- Vali, Op. Cit, p. 39.

89- Mr. Cuenod (Montreux) to Mr. Eden (London), July 6, 1936, D.B.F.P, Op. Cit, Vol:16, p. 709.

90- Mr. Cuenod (Montreux) to Mr. Eden (London), July 7, 1936, Ibid., p. 710.

91- Mr. Cuenod (Montreux) to Mr. Eden (London), July 8, 1936, Ibid., p. 712.

92- بهنان، العلاقات البريطانية –التركية، ص 65.

93- Mr. Cuenod (Montreux) to Mr. Eden (London), July 8, 1936, Ibid., p. 713.

94- Mr. Cuenod (Montreux) to Foreign Office (London), July 10, 1936, Ibid., p. 724.

95- Mr. Cuenod (Montreux) to Mr. Eden (London), July 16, 1936, Ibid., p. 734.

96- بهنان، العلاقات البريطانية –التركية، ص 66-67.

97- Mr. Cuenod (Montreux) to Mr. Eden (London), July 17, 1936, Ibid., pp. 737 - 738.

98- Ibid., p. 738.

99- Mr. Cuenod (Montreux) to Mr. Eden (London), July 19, 1936, Ibid., p. 743.

100- بهنان، العلاقات البريطانية –التركية، ص72-74.

101- المصدر نفسه، ص 75.

102- Vali, Op. Cit, pp. 200 -223.

103- Shotwell & Deak, Op. Cit, p. 155.

104- Hurewitz, Op. Cit, Vol: 2, p. 481.

105- Soysal, A.G.E, s, 240.

106- Ralph. Magnus(Ed), Documents on the Middle East, 2nd Printing, Washington, 1969, p. 43.

107- Shotwell & Deak, Op. Cit, p. 156.

108- انتوني إيدن: سياسي بريطاني، ولد في 12 حزيران 1897. بدأ حياته السياسية بانتخابه عضوا في مجلس العموم عن حزب المحافظين سنة 1923. عين وزيرا للاختام سنة 1934. وفي السنة التالية وزيرا لشؤون عصبة الامم. وخلف صموئيل هور في وزارة الخارجية في العام نفسه. اشترك في وزارة تشمبرلين القومية سنة 1937. ثم استقال في السنة التالية احتجاجا على سياسة التهدئة التي التزمها تشمبرلين في مفاوضاته مع هتلر. عين وزيرا للخارجية خلال السنوات (1940 . 1945). خلف تشرشل في رئاسة الوزارة في نيسان 1955. اشترك في العدوان الثلاثي على مصر وعلى اثر فشله اعتزل الحياة السياسية في كانون الثاني 1957. منح لقب لورد ايفون سنة 1961. توفي سنة 1977. ينظر:

Everyman's Encyclopedia, Op. Cit, Vol:1, pp. 607 – 608.

109- Soysal, A.G.E, s, 241.

110- Grenville, Op.Cit, p. 84.

111- Hurewitz, Op. Cit, Vol: 2, p. 482.

112- Vali, Op. Cit, pp. 207 – 208.

113- Magnus, Op. Cit, pp. 45 – 46.

114- Soysal, A.G.E, s, 245.

115- Grenville, Op. Cit, p. 85.

116- فِشر ، المصدر السابق ، ص651 – 653 .

117- Soysal, A.G.E, ss, 247 – 248.

118- **المقاصة:** وهي احدى طرق تسوية المدفوعات الدولية التي بدأ العمل بها في الازمة الاقتصادية العالمية (1929 – 1933)، بسبب المشاكل التي كانت تعاني منها موازين المدفوعات للدول المختلفة. وتتضمن هذه الطريقة عدم استخدام الذهب او أي عملة قابلة للتحويل في تسوية المدفوعات الدولية، وانما تتم التسوية بين المدينين والدائنين عن طريق الالتجاء الى المصارف المركزية والتجارية، فضلا عن ذلك فان هذه الطريقة تستلزم تساوي الديون المتقاصة. والجدير بالذكر ان المانيا وتركيا اتفقتا على هذا الاسلوب في التعامل التجاري بينهما الذي نتج عنه تراكم الديون الالمانية على تركيا رغم تزايد الصادرات التركية الىالمانيا والذي قابله هبوط حاد في الدول الاخرى التي تتعامل معها تركيا، منها الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وايطاليا بدون شروط، مما انعكس ذلك سلبياً على الميزان التجاري التركي. لذا اقترحت تركيا على المانيا تجاوز هذا الاسلوب واتباع اسلوب التبادل الحر، لكن المانيا رفضت ذلك بحجة ان قبول تركيا اسلوب المقاصة لا يمنحها صلاحية ابتزاز الشركات الالمانية المتواجدة على اراضيها التي قاست من تعسف الادارة التركية، مما نتج عنه انهيار العديد منها على حد تعبيرها. ينظر: عادل احمد حشيش، مبادئ الاقتصاد الدولي، دراسة انتقائية عن مظاهر ومشكلات العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، 1981، ص 65؛ سليم الصويص المحامي، اتاتورك منقذ تركيا وباني نهضتها الحديثة، مطبعة شنلر، عمان، 1970، ص 302.

119- بهنان، العلاقات البريطانية –التركية، ص 84-86.

120- جيفكوفا، المصدر السابق، ص 84.

121- المصدر نفسه، ص 84 – 85.

الفصل الثاني

التطورات الدولية وأثرها على العلاقات البريطانية –التركية (1937-1945)

أولاً: تطور العلاقات البريطانية –التركية (1937 – 1938):

ثانياً: جهود الخارجية البريطانية في توقيع بيان آيار 1939 مع تركيا:

ثالثاً: جهود ألمانيا والاتحاد السوفيتي في أبعاد تركيا عن الوفاق البريطاني – الفرنسي عشية الحرب العالمية الثانية:

رابعاً: أثر التطورات الدولية على طبيعة العلاقات البريطانية – التركية (1939-1945) :

الفصل الثاني: التطورات الدولية وأثرها على العلاقات البريطانية – التركية (1937-1945)

أولاً: تطور العلاقات البريطانية –التركية (1937 – 1938):

شهدت العلاقات الدولية عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية، تطورات عدة مهمة، ابرزها استمرار الحرب الاهلية الاسبانية عام 1936، ثم الحرب بين الصين واليابان عام 1937، فضلاً عن احتلال المانيا للنمسا ومطامعها في تشيكوسلوفاكيا[1].

ادركتْ تركيا في ضوء التطورات الدولية السابقة، ولاسيما وفي اوربا في خلال سنتي (1937 – 1938) انه لا بد من الاعتماد على دولة قوية مثل بريطانيا التي تمتلك قدرات عسكرية كبيرة واسطول بحري قوي تدافع عنها في حالة تعرضها لاي هجوم محتمل سواء أكان من ايطاليا ام من المانيا او من الاتحاد السوفيتي، لذا لم يكن غريباً ان تشهد العلاقات بين بريطانيا وتركيا تحسناً بحلول سنة 1937. فقد تلاشت مشاعر البغض والكراهية التي كان الاتراك يكنونها تجاه بريطانيا منذ الحرب العالمية الاولى، وما اعقبها من احداث متمثلة بمشكلة الموصل، وما قيل عن دور بريطاني في قيام الحركة الكردية المسلحة في تركيا سنة 1925.

وبهذا الصدد، نقل سفير بريطانيا في انقرة برسي لورين . من جهته . المشاعر الجديدة للأتراك حيال بريطانيا، كما نقل وجهة نظر الحكومة التركية حول العلاقات مع بريطانيا ومكانتها الدولية من خلال البرقية التي ارسلها الى وزارة الخارجية البريطانية في 24 شباط 1937، حيث اشار فيها الى ان بريطانيا ليست مجرد قوة عالمية، فحسب بل ان مصالحها تكمن في كل مكان من العالم، والى ان هناك تطابقاً تاماً في المصالح بين تركيا وبريطانيا، وبأن تركيا تدرك الامكانيات الجيدة لبريطانيا وترغب في التعاون معها اكثر مما مضى. كما تشير البرقية ايضاً الى قناعة تركيا بأنها ستستطيع . من خلال التعاون مع بريطانيا – التخلص من القيود الاقتصادية التي كبلتها بها دول اخرى بسبب ضرورات اقتصادية وسياسية[2].

والمقصود هنا العلاقات الاقتصادية القوية التي كانت سائدة بين تركيا والمانيا وكذلك الاسلوب التجاري (اسلوب المقاصة) المتبع الذي كان يخدم المصالح الالمانية بالدرجة الاولى الذي كبل التجارة الخارجية التركية بقيود ثقيلة. كما ان تركيا ادركت بدورها ان السبيل الوحيد للتخلص من هذه القيود يكمن في تقربها من بريطانيا بشكل اكبر، والتخفيف من عبء الديون الالمانية التي تراكمت عليها. كما ان الاطماع الايطالية في البحر المتوسط حتمت على تركيا التقرب من بريطانيا ايضاً للحد من تلك الاطماع. وذلك ما اتضح في تصريح وزير خارجية تركيا آراس بهذا الصدد: "**ان تركيا مستعدة ان تحارب الى جانب بريطانيا العظمى في اية حرب مستقبلاً، وبصرف النظر عن الموقف الذي تتخذه ايطاليا**"[3].

ولم ترد الحكومة البريطانية على تصريح آراس، لانها لم تكن راغبة في أي التزام جديد في ذلك الوقت تجنباً لاي تصعيد دولي بأتجاه الحرب. كان من الطبيعي ان تتقرب تركيا اكثر فأكثر نحو بريطانيا بعد ان ظهرت تحالفات جديدة على الصعيد الدولي بين المانيا وايطاليا واليابان والاطماع التوسعية لهذه الدول، لا سيما وقوف تلك الدول السلبي من اتفاقية مونترو. ففي 26 شباط 1937 ابلغت الحكومة الالمانية نظيرتها التركية رفضها الشديد لبعض المواد المتعلقة بالاتفاقية، ولاسيما تلك التي سمحت لدول البحر الاسود، وبضمنها الاتحاد السوفيتي، بأرسال اساطيلها الحربية الى البحر المتوسط[4].

طلبت من تركيا عقد اتفاق جديد فيما بينهما يسمح للأسطول الالماني الحربي بحرية المرور عبر المضائق التركية. وردّت تركيا على ذلك بلهجة شديدة اذ ذكرت ان المانيا ليست من ضمن الدول الموقعة على اتفاقية مونترو او احدى دول البحر المتوسط، وان مسألة الملاحة في المضائق التركية ليست شأناً المانياً، وانها لا تسمح بأي تدخل في قضايا حيوية فيما يخص الامن التركي. وقد تراجعت الحكومة الالمانية عن موقفها هذا، لا سيما وان علاقاتها التجارية كانت قوية مع تركيا، اذ

كان نصف اجمالي الصادرات التركية يذهب الى المانيا[5].

امّا الحكومة الايطالية التي قاطعت مؤتمر مونترو ايضا فان وزير خارجيتها الكونت (جاليازو شيانو Count Galeazzo Ciano) [6]، حاول اقناع تركيا بالانضمام الى محور روما. برلين، لكنه فشل في مسعاه، حيث اعلنت تركيا صراحة انها لا تنضم إلاَّ إلى محور السلام –أي الى جانب بريطانيا وفرنسا–[7].

من جانبها اثنت بريطانيا على التحسن الذي طرأ على العلاقات البريطانية – التركية خلال السنتين السابقتين وعلى اهمية الصداقة بينهما، وذلك من خلال المذكرة التي ارسلها سفيرها لورين في انقرة الى وزير خارجية تركيا آراس في 9 نيسان 1937. ومن خلال الزيارة التي قام بها (لويد جورج Lloyed George)[8] الى استانبول في الشهر نفسه بغية تفتيش المدارس البريطانية في تلك المدينة، اذ صرح لمراسلي الصحف الذين قابلوه عن عظيم سروره للتطور الذي طرأ على العلاقات البريطانية . التركية وتحسنها المستمر، وان تلك العلاقات ستزداد تقدماً يوماً بعد اخر الامر الذي يعد شأناً مرهوناً بالزمن[9].

كان للزيارة التي قام بها وفد تركي برئاسة رئيس وزراء تركيا اينونو بعد منتصف ايار من السنة نفسها لحضور مراسيم تتويج (جورج السادس George VI) ملكاً على بريطانيا أثراً في تقوية علاقات الصداقة بين الدولتين، اذ اشار رئيس الوفد بعد عودته الى تركيا بالحفاوة التي استقبل بها ليس من قبل الدوائر الرسمية فحسب بل من عامة الشعب ايضاً[10].

وبتلك المناسبة صرح " **يسرني الاعلان ان علاقاتنا مع بريطانيا العظمى قائمة على اساس الصداقة والثقة الحقيقية. فأثناء وجودي في بريطانيا العظمى لاحظت مشاعر صداقة حقيقية تجاه بلدي بين معظم المسؤولين في الشعب الانكليزي. واظهر معظم رجال الدولة المسؤولين بأنهم سيكونوا سعداء ان يروني احمل معي لدى عودتي الى بلدي مشاعر الصداقة الحقيقية والودودة التي تكنها انكلترا تجاه تركيا. وليس فقط في الدوائر الرسمية، بل ايضا في الدوائر الخاصة توضحت الثقة**

والتعاطف تجاه بلدي. ووجدنا اجراءات انكلترا باتجاه تحقيق السلام التام منسجمة مع توجهاتنا. ومشاعر الثقة بين بلدينا ستكون مفيدة جداً لتطوير علاقاتنا المتبادلة وستكون عاملاً قيماً يميل باتجاه تحقيق السلم العالمي وباتجاه تحقيق بيئة الامان[11].

لم تكن بريطانيا غافلة عن مساعي ايطاليا الهادفة الى اقناع تركيا بالانضمام الى محور روما – برلين، لذا فأنها بذلت جهوداً حثيثة لإقامة احلاف في منطقة الشرق الاوسط لحماية مصالحها هناك إثر نشاط الدعاية النازية المقابل لها ايضاً سنة 1937 من جهة، والعمل على منع انتشار النفوذ الشيوعي هناك من جهة اخرى. وهذا ما كانت تسعى اليه تركيا لأجل اقامة ترتيب امني مع جاراتها الجنوبية . العراق، ايران، افغانستان . على غرار حلف البلقان[12].

اثمرت جهود تركيا مع جاراتها التي بدأت منذ اواخر سنة 1935، أي اثر الاجتياح الايطالي للحبشة، بتوقيع ميثاق عدم الاعتداء بين الدول الاربع بعد حل خلافاتها الحدودية في قصر سعد أباد (مقر الاقامة الصيفي لشاه ايران) في 8 تموز 1937. لذا عرف هذا الميثاق "ميثاق سعد آباد"، الذي نص على "**يتعهد المتعاقدون على إتباع سياسة الامتناع المطلق عن أي تدخل في شؤونهم الخارجية ، كما يتعهدون بمراعاة حرمة الحدود المشتركة ، وحل النزاعات بالطرق السلمية ، وعدم إعطاء الفرصة في لتأليف العصابات المسلحة والجمعيات أو كل ما غايته الإخلال بالأمن والنظام**"[13]، إذ رحبت بريطانيا بحرارة بالغة بهذا الميثاق[14].

وبعد ان ضمنت تركيا امن حدودها البرية الشمالية الغربية بواسطة حلف البلقان والحدود الجنوبية الشرقية بواسطة ميثاق سعد أباد، سعت في الوقت نفسه الى تأمين حدودها من ناحية البحر المتوسط. ومن هنا كان الترحيب التركي الكبير بالزيارة التي قام بها اسطول حربي بريطاني الى استانبول في 6 ايلول 1937، حيث بقي راسياً هناك 8 ايام[15].

وفي هذا الشأن، لبت تركيا الدعوة التي وجهتها كل من بريطانيا وفرنسا الى دول البحرين المتوسط والاسود والمانيا في 10 ايلول بخصوص عقد مؤتمر في مدينة نيون Nyon السويسرية، لاتخاذ التدابير اللازمة للحد من اعمال القرصنة التي كانت تتعرض لها السفن التجارية في البحر المتوسط والمتوجهة بشكل خاص الى الموانئ الاسبانية على اثر اعلان الحكومة السوفيتية صراحة بأن اثنتين من سفنها التجارية في البحر المتوسط قد تعرضت لاعمال القرصنة من قبل غواصات ايطالية. وقد لبت دول اخرى الدعوة وهي بلغاريا، اليونان، رومانيا، يوغسلافيا، مصر والاتحاد السوفيتي، لكن المانيا وايطاليا لم يلبيا تلك الدعوة لان الاتحاد السوفيتي ابدى استعداده لحضور المؤتمر[16].

عقد المؤتمر في 14 ايلول 1937. واتفقت الاطراف المشاركة على ان اية غواصة تعترض سبيل اية سفينة بطريقة تتعارض ومبادئ القانون الدولي المشار اليه في الاتفاقيات الدولية الخاصة بتحديد وخفض الاسلحة البحرية الموقعة في لندن في 25 اذار 1936 تعد هدفاً بحرياً بالامكان مهاجمته وتدميره. ومن اجل تسهيل تطبيق الاتفاق المذكور ووضعه موضع التنفيذ تقرر قيام غواصات بريطانية وفرنسية بأعمال دورية في البحر المتوسط مع تخويلها صلاحية اغراق اية غواصة تعترض سبيل السفن التجارية فيه. وقد رضخت ايطاليا لهذا القرار فوراً. وانهت اعمال القرصنة التي كانت تقوم بها غواصاتها[17].

وفي اثناء المؤتمر قدمت تركيا دعماً قانونياً لكل من بريطانيا وفرنسا في حق الدفاع عن ملاحتهما الدولية ضد الهجمات التي كانت تشنها الغواصات الايطالية. وعبرت عن تمسكها بنظام الامن الجماعي والمحافظة على **((الوضع الراهن))** نظراً لتوصلها الى قناعة ان المانيا ما تزال تشكل خطراً متنامياً في قلب اوربا وتراودها احلام تلامس حدودها ايضا[18]. وما يؤكد حقيقة ذلك الزيارة التي قام بها موسوليني الى برلين في الشهر نفسه، وما تمخض عنها من اتفاق تعهدت المانيا بموجبه بانها ستواصل دعمها للمصالح الايطالية في البحر المتوسط مقابل اعتراف ايطاليا بسيادة

المانيا في وسط اوربا[19].

نظراً لتزايد مخاوف تركيا بعد ذلك من الاطماع الالمانية في وسط اوربا والايطالية في البحر المتوسط، لا سيما وبعد ما افضى اليه مؤتمر ميونيخ من عدم معارضة الدول المشاركة فيه لألمانيا في ضمها منطقة السوديت في تشيكوسلوفاكيا، فقد عرضت تركيا التحالف على بريطانيا. وردّ رئيس وزراء بريطانيا (نيفيل تشمبرلين Neville Chamberlain)[20]، بعبارات لطيفة على هذا العرض مؤكداً انه لم يحن الوقت لإقامة التحالف بين الدولتين. ومهما يكن من امر فان الدبلوماسية البريطانية كانت متلهفة جداً لعدم رفض ذلك العرض، إذ كتب السفير البريطاني في انقرة لورين عن رغبة الحكومة التركية في تقوية علاقاتها مع بريطانيا قائلاً: " **لقد كان امراً مدهشاً ان نجد الحكومة التركية متلهفة للسير بخطى سريعة نحو تحقيق ذلك الهدف وكيف انهم [الاتراك] كانوا مستعدين للتعامل معي بمنتهى الثقة والصراحة**"[21].

أما ما يخص تطور العلاقات البريطانية التركية، صرح رئيس وزراء تركيا (جلال بايار)[22] ، للصحافة التركية قائلاً: "**ان العلاقات التركية –البريطانية على احسن ما يرام، ويمكن القول بأنه لم تظهر الصداقة الانكليزية . التركية بمثل الوضوح الذي تظهر فيه هذه الايام منذ ان وضعت الحرب [الحرب العالمية الاولى] اوزارها**"[23].

من جانب آخر، احدث التقارب الذي حصل بين الدولتين فتوراً في العلاقات السوفيتية –التركية، نظراً لعدم استجابة تركيا للمقترحات السوفيتية الخاصة بإقامة تحالف معها بهدف الدفاع المشترك عن المضائق ضد أي عدوان خارجي. كما ان الاتحاد السوفيتي كان ممتعضاً ايضاً من الاحلاف الاقليمية التي كانت تركيا طرفاً اساساً في اقامتها مثل حلف البلقان وميثاق سعد أباد. وكذلك محاولات تسوية النزاع الفرنسي –التركي بشأن مسألة الاسكندرونة. واتضح ذلك الفتور عن طريق الخطاب الذي القاه رئيس الجمهورية التركي اتاتورك في الجلسة الافتتاحية للمجلس الوطني

التركي الكبير بمناسبة بدء السنة الميلادية الجديدة عام 1938 ، اذ لم يتم الاشارة فيه مطلقاً الى الصداقة السوفيتية – التركية التي اعتاد ان يذكرها في خطاباته السنوية السابقة[24].

كما ان الدولتين وقعتا اتفاقية في شباط 1938 بشأن تقليص التمثيل الدبولماسي بينهما، وبموجبها اغلقت تركيا جميع قنصلياتها في الاتحاد السوفيتي باستثناء قنصليتها الموجودة في باطوم Batum، وبدوره فعل الاتحاد السوفيتي الشئ نفسه في غلق قنصلياته في تركيا باستثناء قنصليته في استانبول[25].

ومما ساعد على توطيد علاقة تركيا ببريطانيا هو الاحتلال الالماني للنمسا ذلك ان تركيا ادركت خطورة هذا العمل الذي قد يمتد الى دول البلقان ومن ثم الاراضي التركية. وقد صرح آراس لسفير بريطانيا في انقرة لورين في أيار 1938 بـ "ان القوة الوحيدة التي تستطيع ان تواجه المد النازي هي بريطانيا"[26].

وفي الوقت نفسه، ادركت بريطانيا خطورة ذلك التوسع ايضاً فيما يخص مصالحها الحيوية في تركيا ومنطقة الشرق الاوسط، وحاول مسؤولوها تقوية هذه الثقة ببريطانيا لدى الاتراك. وبناءً على ذلك اقترح لورين عقد مؤتمر في تركيا في 29 تشرين الاول من السنة نفسها بمناسبة مرور 15 سنة على تأسيس الجمهورية التركية. وتلخصت وجهة نظر لورين في ان الهدف من وراء عقد المؤتمر تشكيل حلف خاص بحوض البحر المتوسط يشمل تركيا ويوغسلافيا واليونان وايطاليا وفرنسا وكذلك بريطانيا على ان تمسك الحكومة التركية بزمام هذه المبادرة والشروع بتشكيل الحلف[27].

لم تبدِ الحكومة التركية أي اهتمام بشأن المقترح لان الشكوك كانت تساورها في الدور البريطاني والايطالي في حوض البحر المتوسط اثر توقيع الطرفين اتفاقية نيسان 1938 المتعلقة بمصالحهما في البحر المتوسط. كما ان بريطانيا بدورها لم تعر أي اهتمام للمقترح، لأنها كانت منشغلة بأمر التحالف بين المانيا وايطاليا، اذ انصبت جهودها على انهائه. وفي الوقت نفسه ادركت صعوبة اقناع ايطاليا لتشكيل

مثل ذلك الحلف الموجه ضد المانيا، نظراً للعلاقات القوية التي تربطها معها، وبتعبير اخر فان الحلف المقترح سيكون على حساب محور روما . برلين[28].

ومع ذلك فان تركيا كانت تؤكد في كل مناسبة على العلاقات الجيدة التي تربطها مع بريطانيا. وعندما طلب وزير خارجية المانيا (فون ريبنتروب J. von Ribbentrop)[29] من السكرتير العام لوزارة الخارجية التركية نعمان منمنجي اوغلو، اثناء الزيارة التي قام بها الاخير الى برلين في اوائل تموز 1938، اعادة صياغة العلاقات الالمانية –التركية على اساس الحيادية، وان تتعهد تركيا بأن لا تنخرط مستقبلاً في حلف مع دول يكون موجهاً ضد الدول الاخرى، سأل ريبنتروب، نعمان منمنجي اوغلو عن نوع العلاقة التي تربط تركيا ببريطانيا. فأجاب منمنجي اوغلو قائلاً: "**ان تركيا تفضل ان تكون علاقاتها مع بريطانيا هي الانموذج، أي بمعنى انه لا يوجد اتفاق رسمي بين الدولتين لكن تفاهم متبادل بحيث ان الحيادية يمكن ضمانها**"[30].

كما اكد وزير خارجية تركيا اراس الشئ نفسه لمراسل صحيفة نيويورك تايمس New York Times اثناء المقابلة التي اجراها معه الاخير اواخر تموز 1938 وسأله عن نوع العلاقة التي تربط الدولتين (بريطانيا وتركيا) وهل ستصل الى مستوى التحالف؟ فكان جواب اراس بعدم وجود تحالف بين الدولتين قائلاً: "**انـي لا احب كلمة محالفة، فصداقتنا لبريطانيا مؤسسة على الثقة والتضامن**"[31].

ونظراً لتوطيد العلاقات بين بريطانيا وتركيا، فقد اصدرت جريدة التايمس The Times في 16 آب 1938 عدداً خاصاً عن تركيا من 40 صفحة تتصدرها صورة رئيس الجمهورية التركي أتاتورك وعليها توقيعه، اذ ضم هذا العدد مقالات عدة بقلم كبار الساسة الاتراك والبريطانيين ومنهم رئيس الوزراء التركي جلال بايار وآراس ووزير الخارجية البريطاني اللورد هاليفاكس ولورين فضلاً عن باحثين اختصاصيين تناولت مقالاتهم النهضة التي شهدتها تركيا في مختلف مجالات الحياة[32].

ثمة سبب آخر ساعد على تعزيز التقارب التركي – البريطاني، هو الدور الذي قام به موسوليني في اقناع هتلر في سبيل عقد مؤتمر لحل الازمة التشيكية، وما افضى اليه المؤتمر (مؤتمر ميونيخ) من اعطاء شرعية لألمانيا في ضم المناطق ذات الاغلبية الالمانية في تشيكوسلوفاكيا، افضى الى شكوكٍ جديدة في تركيا، لأنه برهن على التعاون الوثيق الذي كان سائداً بين الاثنين[33].

استمرت العلاقات الودية التي سادت بين بريطانيا وتركيا حتى بعد وفاة رئيس الجمهورية التركي أتاتورك في 10 تشرين الثاني 1938 وتسنم اينونو ذلك المنصب بعد مرور يوم واحد. ومما له دلالته في ذلك ارسال ملك بريطانيا جورج السادس لاول مرة ممثلاً شخصياً عنه لحضور مراسيم تشييع جثمان اتاتورك. وبالفعل غادر مالطة قائد الاسطول البريطاني في البحر المتوسط السير (دودلي باوند Doddly Pound) على ظهر البارجة الحربية (مالايا Malaya) قاصداً استانبول في 15 تشرين الثاني من السنة نفسها لحضور مراسيم التشييع[34].

في الوقت نفسه، أوضحت الحكومة التركية لنظيرتها البريطانية ان وفاة اتاتورك لن تغير أي شكل من العلاقات الودية بين تركيا وبريطانيا. واعلن سفير تركيا في لندن علي فتحي اوكيار انه لا احد يتصور صداقة في العالم امتن واوثق من الصداقة الموجودة بين الدولتين[35].

وفيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية البريطانية – التركية فقد شهدت هي الاخرى تحسناً في خلال سنتي (1937 – 1938) موازنةً بالسنوات السابقة، إذ اكد وزير خارجية تركيا آراس لسفير بريطانيا لورين في انقرة في نهاية شباط 1937 بأن اقامة علاقات جيدة ومتطورة على الصعيد السياسي مع بريطانيا من شأنها ان تنعكس على الصعيد الاقتصادي ومن ثم تؤدي الى خلق رخاء اقتصادي في تركيا، كما رأت تركيا في بريطانيا الدولة الوحيدة التي يمكن ان تتعاون معها بشكل واقعي على عكس ما كانت تتصف به العلاقات الاقتصادية الالمانية– التركية، حيث كان الاقتصاد التركي واقعاً تحت تأثير الاقتصاد الالماني[36].

وفي سبيل تحقيق الغاية المنشودة شهدت السنة نفسها تبادل مذكرات بين الجانبين البريطاني والتركي عن امكانيات زيادة حجم التبادل التجاري بينهما مستقبلاً، وازالة القيود التي تعرقل التجارة بينهما. وكان لهذه المذكرات مغزى سياسي لبريطانيا، لأنها استهدفت من وراء ذلك تحرير الاتراك من اعتمادهم المتنامي على التجارة مع المانيا[37].

ادركت تركيا بدورها مدى العبء الذي اصبح يشكله اسلوب تعامل المانيا التجاري معها (اسلوب المقاصة) على ميزانها التجاري، حيث وصل العجز في الميزان التجاري التركي مع المانيا في سنة 1937 ما يزيد عن 27.7 مليون ليرة تركية، لذا عزمت تركيا على التخلص من هذا الاسلوب على الرغم مما بلغته العلاقات الاقتصادية الالمانية . التركية من تطور. وكان اول اجراء بهذا الصدد هو الاتفاق مع شركة ماركوني .Marcony Co البريطانية في 10 اذار 1937 على انشاء محطتي بث اذاعي في انقرة بكلفة 210 الف جنيه استرليني (أي ما يعادل 1.312.500 ليرة تركية) على الرغم من العروض الالمانية المغرية[38].

واعقبها بعد مرور بضعة ايام وصول المدير العام لشركة براسوت البريطانية المهندس ماكنزي الى استانبول على رأس هيأة فنية يربو عدد اعضائها على الخمسين مهندساً واخصائياً في صناعة الفولاذ والحديد، فقد عهد الى الشركة المذكورة انشاء معمل للحديد والصلب في منطقة (قره بوك Karabuk) القريبة من انقرة تحت اشراف وادارة مصرف سومر التركين وصرح ماكنزي للصحف التركية بأنه سيتم انشاء المعمل المذكور في غضون سنتين على وفق الوسائل العصرية الحديثة، وسيكون من اعظم المصانع الموجودة في العالم من نوعها. وسيبلغ عدد من يشتغل فيه من العمال الترك في بادئ الامر ما يقارب الثلاثمائة عاملاً، ثم يرتفع عددهم بعد انشائه ليصل الى اكثر من ثلاثة الاف عامل، كما اقدمت تركيا على استيراد الاسلحة والمعدات العسكرية الاخرى من بريطانيا في ايار 1937[39].

انتهزتْ بريطانيا التعثر الذي اصاب العلاقات السياسية الالمانية – التركية جراء موقف المانيا السلبي من اتفاقية مونترو من جهة، وحاجة تركيا الماسة الى

العملة الصعبة من جهة اخرى، حيث قدمت لها قرضاً بقيمة 3 ملايين جنيه استرليني (أي ما يعادل 18.750.000 ليرة تركية) خصصته لبناء معمل الحديد والصلب المذكور آنفاً في قره بوك[40].

وفي هذا السياق، احتفلت الحكومة التركية في تموز 1937 بوضع حجر الاساس المعمل المذكور، وحضر مراسيم ذلك رئيس وزراء تركيا وسفير بريطانيا في انقرة ومدير الشركة المتعهدة بتشييد المعمل. والقى السفير البريطاني كلمة بالمناسبة اشار فيها الى الروابط الوثيقة التي اخذت تربط تركيا ببريطانيا في المجالين التجاري والصناعي بعد السياسي، واستطرد قائلاً: "**أمل ان يكون هذا المعمل فاتحة عهد جديد في التعاون المالي والصناعي بين البلدين**"[41].

وإثر التحسن الذي طرأ على العلاقات التجارية بين بريطانيا وتركيا، وشدة حرص الحكومة التركية على ان تتم المعاملات المالية والنقدية من جهة المصارف التركية بقدر المستطاع، فان ادارة مصرف العمل Is Bankasi فكرت في فتح فرع لها في لندن اسوة بفرعيه الاخرين في هامبورغ في المانيا والاسكندرية في مصر، وسافر مدير البنك المذكور الى لندن تمهيداً لهذا لغرض[42].

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها بريطانيا لابعاد تركيا عن تعاملها الاقتصادي مع المانيا، لكن حجم التبادل التجاري بين المانيا وتركيا سنة 1937 كان يتصدر الترتيب الاول موازنةً ببقية الدول الاخرى، حيث كانت المانيا العميل الرئيسي لتركيا. والجدول الاتي يوضح ذلك بالنسب المئوية[43]:

جدول رقم (3)

الدولة	النسبة المئوية لصادرات تركيا الى	النسبة المئوية لواردات تركيا من
المانيا	36.53	42.08
الولايات المتحدة الامريكية	13.92	15.13

بريطانيا	7.08	6.23
ايطاليا	5.27	5.33
الاتحاد السوفيتي	4.72	6.21
فرنسا	3.81	1.08
بقية دول العالم	28.87	23.94
المجموع	100.20	%100

يتضح من هذا الجدول ان حجم التبادل التجاري بين بريطانيا وتركيا يأتي في الترتيب الثالث بعد كل من المانيا والولايات المتحدة الامريكية. وان الصادرات التركية الى بريطانيا كانت اكثر من استيراداتها في تلك السنة. وقد بلغت قيمة تلك الصادرات 9.8 مليون ليرة تركية، في حين بلغت استيراداتها من بريطانيا 7.1 مليون ليرة تركية[44]. وهذا يعني ان الميزان التجاري كان لصالح تركيا.

شهدت العلاقات الاقتصادية البريطانية – التركية تطوراً اكثر في سنة 1938 قياساً بسنة 1937 سواء من ناحية الجهود الدبلوماسية لمسؤولي الدولتين في تعزيز تلك العلاقات، او القروض المقدمة من جانب بريطانيا، او في حجم التبادل التجاري بينهما. ففي كانون الثاني 1938 سافر وفد تركي مختصاً بالشؤون المالية الى لندن من اجل تقريب وجهات نظر الدولتين بشأن تسهيل وتوسيع التعاون الاقتصادي وحجم التبادل التجاري بينهما، وكذلك تقديم مساعدات مالية لتركيا والتي كانت احدى العقبات الرئيسة في عدم تطوير العلاقات الاقتصادية بينهما[45].

واثمرت جهود الوفد التركي في تجهيز معملي بروسا وغومليك Gomlek للحرير الصناعي على بحر مرمرة بمعدات والات بريطانية بلغت كلفتها 8 ملايين ليرة تركية بعد ان كانت تركيا قد اوكلت مهمة انجازها الى شركات المانية، واعقب ذلك زيارة وفد تركي اخر في اواخر شباط من تلك السنة الى لندن للقيام بالمهمة نفسها. ومن اجل تأسيس علاقات تجارية مع بريطانيا بعيداً عن اسلوب المقاصة الالماني[46].

وعلى الرغم من الخطوات التي اتخذتها الحكومة التركية في ذلك الوقت في

سبيل الحد من تعاملها التجاري مع المانيا، ومنها المباحثات التي اجرتها مع بريطانيا، وتوقيع عقود مع الولايات المتحدة الامريكية لتزويد تركيا بالطائرات الحربية والغواصات ومختلف المعدات الحربية، وحظر تركيا نشاط المنظمات الاجنبية، وبضمنها الالمانية، داخل اراضيها للحد من الدعاية النازية او أي نشاط سياسي اخر لها هناك، الا ان ذلك انعكس سلباً على تركيا. ويرجع ذلك الى حاجتها الماسة الى المانيا، ولاسيما في ما يتعلق بصناعتها الثقيلة سواء أكانت المدنية منها ام العسكرية، والى خبرتها الفنية التي لم يكن باستطاعة بريطانيا تلبية جميعها، تلك الخبرة الطويلة في مجال التعامل الاقتصادي مع تركيا[47].

كما تقلصت الاستيرادات الالمانية من تركيا بنسبة 60% في اوائل سنة 1938 قياساً بالنسبة التي سبقتها، في حين لم تتأثر الصادرات الالمانية الى تركيا بسبب حاجة الاخيرة اليها، فقد حققت فائضاً لصالحها من خلال الشهور (ايلول 1937 – اذار 1938) قدر بـ (45) مليون مارك الماني. (أي ما يعادل 22.500.000 ليرة تركية) [48].

وفي سبيل ابعاد تركيا عن تعاملها التجاري مع المانيا التي وصلت الى درجة لم تستطع معها تركيا التخلص من ارتباطها بالسوق الالمانية، ولغرض تخفيف العبء عن اقتصادها جراء ما لحق به من اذى وخسائر من جهة والتقرب من تركيا اكثر فاكثر، فقد ارتأت بريطانيا أن تقدم قروضاً لتركيا وتوفير رصيد استرليني لها تستطيع من خلاله ازالة العراقيل التي تحول دون زيادة تعاملها التجاري وتطوير علاقاتها الاقتصادية مع بريطانيا. وفي سبيل تحقيق تلك الغاية توصل الطرفان الى عقد اتفاقية في 27 ايار 1938 في لندن تعهدت بريطانيا بموجبها تقديم قرض طويل الاجل لتركيا بقيمة 16 مليون جنيه استرليني، (أي ما يعادل 100 مليون ليرة تركية) [49].

ومما يلاحظ على تلك الاتفاقية التسهيلات التي تضمنتها فيما يتعلق بطريقة تسديدها، وكذلك تسديد الفائدة، اذ تقرر تسديد مبلغ 10 ملايين جنيه (أي ما يعادل 62.500.000 ليرة تركية) منها بالبضائع التركية مع زيادة 4% بوصفها فائدة. وأما ما تبقى من المبلغ وهو 6 ملايين (أي ما يعادل 37.500.000 ليرة تركية) الباقية فانها تعفى من الفائدة لمدة (10) سنوات على ان تسدد بالبضائع التركية ايضاً[50].

ومن اجل تنفيذ تركيا تعهداتها والتزاماتها تجاه بريطانيا على وفق ما تضمنته الاتفاقية، فقد تم تأسيس شركة بأسم (الشركة الانكلو – تركية المحدودة للبضائع Anglo – Turkish commodities Ltd Co.) لتصريف الصادرات التركية من المواد الخام المعدنية وكذلك الحبوب والاخشاب والقطن والفواكه والخضراوات داخل بريطانيا، وتقرر بموجب الاتفاق تخصيص 10 ملايين جنيه (62.500.000 ليرة تركية) منها لاغراض تطوير القاعدة الصناعية في تركيا، واما المبلغ المتبقى 6 ملايين جنيه (37.500.000 ليرة تركية) فقد خصص لشراء اسلحة ومعدات حربية اخرى من بريطانيا لتقوية الاسطول البحري التركي. وان تعهد تركيا بدورها امر انشاء المصانع والموانئ والبواخر الى شركات بريطانية. واكد الجانب البريطاني لنظيره التركي ان بريطانيا مستعدة لان تستقبل البضائع التركية، وان تصبح سوقاً رئيسة للبضائع التركية في مقابل فتح تركيا اسواقها للبضائع البريطانية[51].

كان لهذه الاتفاقية صداها الايجابي لدى الطرفين التركي والبريطاني على حد سواء، فقد لاقت ترحيباً كبيراً في تركيا بعد ان صادق المجلس الوطني التركي الكبير في 29 حزيران 1938 عليها وذكرت جريدة الـ (ديلي تلغراف Daily Telegraph) انه لم يسبق لاي برلمان في دولة اخرى ان اثنى على بريطانيا كالثناء الذي ابداه وزراء تركيا ونوابها في جلسة المجلس الوطني المذكورة، نظراً لما ابدته بريطانيا من العطف على حكومة اتاتورك والثقة بها[52].

وبهذا الصدد، اثنى وزير الاقتصاد التركي شاكر كسبير على الاتفاقية واهميتها في انتعاش التعاون التجاري والمالي بين البلدين وترسيخ العلاقات الودية

السياسية القائمة بينهما، وعدّ المجلس الوطني التركي الكبير تلك الاتفاقية عيداً في عهد الصداقة البريطانية – التركية، ومما قاله وزير خارجية تركيا أراس بهذا الصدد لمراسل صحفي بريطاني: "**تصور ان انكلترا منحتنا هذا القرض دون ان تطلب مقابل ذلك شيئاً. مع ان اية دولة اخرى تقدم على مثل ذلك كانت تطلب كل انواع الامتيازات في السلم وخصوصاً في الحرب. اما انكلترا فلم تطلب شيئاً بل وثقت بنا كما يفعل الصديق الحقيقي. ونحن الان طبعاً سنثبت لها ان ثقتها لم تكن في غير محلها**"(53).

لا شك ان الفضل في توطيد العلاقة بين تركيا وبريطانيا وتحسنها يعود الى سفير بريطانيا في تركيا لورين، فهو يتمتع بثقة اتاتورك التامة، والاخير يعده اصدق صديق له بين الاجانب. وهذا جعل سائر الاتراك الذين يحبون اتاتورك ((حتى العبادة)) يميلون قلباً وقالباً الى بريطانيا، كذلك اثنى رئيس وزراء بريطانيا تشمبرلين بدوره على مضمون الاتفاقية. وصرح وزير خارجية بريطانيا هاليفاكس في خطاب له في مجلس العموم بخصوص الاتفاقية قائلاً: "**ان السياسة التي تنتهجها تركيا في السنوات الاخيرة تشهد على انها تستحق ان تستلم القروض**"(54).

وبتلك المناسبة اثنى الوزير نفسه في مجلس النواب البريطاني في اثناء القراءة الثانية للائحة اتفاقية القرض البريطاني – التركي في 13 تموز 1938 على العلاقات السائدة بين الدولتين بقوله: "**ان هدف بريطانيا وتركيا واحد وهو حفظ السلام العالمي. وصداقتهما لم تكن موجهة ضد دولة اخرى فكلتاهما تريد ان تكون قوة لكي تحفظ مقياس [أي مستوى] معيشة شعبها وتتمكن من تحسينه**"(55).

كما رحبتْ الصحف البريطانية ومنها صحيفة (مانجستر كارديان Manchester Guardian) على الاتفاقية ايضاً، وقد جاء فيها: "**لا يمكن لبريطانيا ان تحافظ على مصالحها الخاصة في المنطقة ولا يمكن ان تكون داعية السلام في اوربا بدون تقديم تضحيات، وكذلك مساعدة لدول جنوب شرق اوربا**"(56).

وعلى نحوٍ عام، شهدت العلاقات الاقتصادية بين الدولتين تطوراً اكبر بعد اتفاقية القرض مباشرة، ومما يؤكد ذلك وصول بعثة فنية بريطانية برئاسة (جون جنكنسن John Jinkenson) الى استانبول في 19 تموز 1938 وتوجهها الى زنكولداغ Zonguldag المطلة على البحر الاسود لدراسة حالة مناجم الفحم هناك. وبعد اطلاعه على ثمانية مناجم للفحم فيها وجد ان طريقة استخراج الفحم ونقله تسير بغاية الدقة، وان طريقة النقل تحتاج الى بعض التحسينات. وذكر ان الفحم المستخرج سيزداد بفعل الانشاءات الحديثة. كما ان وجود اخصائيين سيؤدي كذلك الى هذه الزيادة، وان الآلات الجديدة ستركب في المناجم حسب الحاجة. علماً انه لم يكن بالإمكان القيام بهذه الاعمال لأسباب اقتصادية قبل اتفاقية القرض، اما بعدها فلا تكتف بريطانيا بأرسال الآلات والمعدات اللازمة لتطوير وزيادة استخراج الفحم، بل انها سترسل معها فنيين لتعليم وتدريب العمال والفنيين الاتراك على كيفية استخدامها. وهذا يدل على شدة اهتمام البريطانيين باستخراج الفحم وتهيئته طبقاً للمواصفات الفنية الجديدة فيستعين به الاسطول التركي الجديد، فضلا عن الاسطول البريطاني عند الحاجة. كما تم الاتفاق على ان يرسل البريطانيون الى الاتراك الات للمصانع الاخرى وبذلك يعززون الصناعات الجديدة في تركيا[57].

كذلك قررت الحكومة التركية في 21 تموز 1938 ارسال بعثة بحرية يترأسها القبطان سيد المان Sayyed Elman الى لندن للتعاقد مع المصانع البحرية البريطانية بخصوص صنع غواصات وسفن حربية وطرادات خفيفة تهدف الى تعزيز اسطولها الحربي، وفعلا وصلت البعثة التركية الى لندن بعد مرور شهر واحد،إذ ابدى الجانب البريطاني استعداده لتلبية احتياجات الحكومة التركية من تلك السفن، وذلك من خلال ما ذكره رئيس وزراء تركيا بايار في جلسة المجلس الوطني التركي الكبير من ان الحكومة البريطانية وافقت على انشاء 3 سفن حربية و 4 غواصات لنظيرتها التركية[58].

يظهر ان هدف الحكومة البريطانية الاستجابة لتلك المطالب التركية تقوية

الاسطول الحربي التركي بهدف الافادة منه من قبل اسطولها الراسي في البحر المتوسط في مواجهة أي خطر يتعرض اليه هناك.

ومما يؤكد على تطوير العلاقات الاقتصادية البريطانية – التركية، فضلا عما ذكر العقد الذي حصلت عليه (شركة فايكرس Vickers Co.) البريطانية بخصوص انشاء محطة توليد طاقة كهربائية ضخمة في شتاليا Chatalia في اطراف العاصمة انقرة. وتجهيز مصنع للمنسوجات القطنية بمعدات وماكنات بريطانية، فضلاً عن ماكنات اخرى خاصة بالحفر والتنقيب عن المعادن، وكذلك مباشرة احدى الشركات البريطانية بإنشاء محطتي اذاعة حديثتين للحكومة التركية منذ اوائل أب 1938 في اتي مسعود Etimasut قرب انقرة وقررت الشركة بدء البث فيهما في 29 تشرين الاول من السنة نفسها والذي يصادف ذكرى اعلان الجمهورية التركية[59].

اثارت اتفاقية القرض البريطاني وما ترتب عليها من نتائج قلق الحكومة الالمانية، المتمثلة من خلال المقابلة التي جرت في اواخر حزيران 1938 في برلين بين نائب مدير قسم السياسة الاقتصادية الالمانية (كلوديوس Clodius) والسكرتير العام في وزارة الخارجية التركية منمنجي اوغلو الذي زار المانيا بناءً على دعوة حكومتها من اجل التفاوض بخصوص مسائل اثيرت في العلاقات الاقتصادية الالمانية – التركية، وانتهز كلوديوس تلك الفرصة لينبه على تلك الاتفاقية وابلغ منمنجي اوغلو أن المانيا لا تعارض تركيا في توسيع علاقاتها التجارية مع بلدان اخرى على ان لا يكون ذلك على حساب العلاقات التجارية بين المانيا وتركيا، وان المانيا لا ترغب ان تصبح في السوق التركية اقل تفضيلا من بريطانيا[60].

من جانبه، ردَّ عليه منمنجي اوغلو قائلاً: "**ان الحكومة التركية تحاول ان تعدد من مصادر تعاملها الخارجي بحيث لا يقتصر ذلك على المانيا فقط، وانما على دول اخرى تأتي في مقدمتها بريطانيا بوصفها دولة صناعية اوربية تأتي بعد المانيا**"[61].

لم تقف المانيا عند هذا الحد، بل ارادت ان تعوض عن اتفاقية القرض البريطاني . التركي بقرض الماني لتركيا. وفعلاً حدث ذلك حيث توصل الطرفان في انقرة الى اتفاقية مماثلة في 8 تشرين الاول 1938، تقرر بموجبها تقديم قرض الماني لتركيا بقيمة 150 مليون مارك الماني (أي ما يعادل 75 مليون ليرة تركية) مدة عشر سنوات لشراء معدات حربية وعدد صناعية المانية، مقابل ان تسدد تركيا بمواد اولية، تأتي في مقدمتها الكروم، مساوية في قيمتها لقيمة ذلك القرض في حالة المصادقة عليها. وتحقق ذلك في 16 كانون الثاني 1939[62].

ان هذا العرض الالماني كان يهدف الى العودة بالعلاقات الالمانية . التركية الى سابق عهدها. وابعاد تركيا عن بريطانيا، لكن تركيا لم تتأثر به، وانما رغبت في استمرار علاقاتها مع بريطانيا، وقد ذكر وزير خارجيتها اراس بهذا الصدد: "**مهما حصل فان تركيا سوف لن تكون في صف المعسكر المعادي لبريطانيا**"، وخصصت الصحافة البريطانية بدورها مساحة واسعة لبحث الشؤون التركية[63].

يتضح مما تقدم ان تركيا كانت تستغل تطورات الاحداث الاوربية لصالحها، ففي الوقت الذي منحت فيه النمسا لألمانيا، وما نتج عن مؤتمر ميونيخ من تمزيق تشيكوسلوفاكيا أي بأطلاق يد المانيا في منطقة السوديت ذات الاغلبية الالمانية، مما جعل حوض الدانوب تحت سيطرة الالمان ومنه تمتد الى دول البلقان فتركيا، لذا فان تركيا استغلت تلك التطورات، ووافقت على العرض الالماني فيما يتعلق بتخصيص قرض لها من اجل التخفيف من ديونها الخارجية، واستيراد المزيد من المصانع الثقيلة بهدف توسيع قاعدتها الصناعية، وهذا ما كان يصبو اليه المسؤولون الاتراك عن طريق الاستعانة بالفنيين الالمان او الفنيين الاتراك الذين اكتسبوا خبرتهم في المصانع الالمانية[64].

كما ان حجم التبادل التجاري في سنة 1938 يوضح حقيقة ذلك ايضاً، فقد بلغت قيمة استيرادات تركيا من بريطانيا 16.8 مليون ليرة تركية وشكلت نسبة 11.2% من المجموع الكلي لاستيراداتها في السنة نفسها، واما قيمة الصادرات

التركية الى بريطانيا فقد بلغت 4.9 مليون ليرة تركية وشكلت نسبة 3.4% من المجموع الكلي لصادراتها، وتبدو هذه الارقام قليلة قياساً بحجم التبادل التجاري بين المانيا وتركيا في تلك السنة ايضاً، اذ بلغت قيمة استيرادات تركيا من المانيا 70.4 مليون ليرة تركية، وشكلت نسبة 46.9% من المجموع الكلي لاستيراداتها، في حين بلغت قيمة الصادرات التركية الى المانيا 62.2 مليون ليرة تركية، وشكلت نسبة 42.9% من مجموع صادرات تركيا الخارجية، مع العلم ان حجم التبادل التجاري بين تركيا من جهة وبريطانيا والمانيا من جهة اخرى حافظ على معدلاته تقريباً في السنة الآتية(65).

على العكس من ذلك فان العلاقات السياسية البريطانية – التركية شهدت تقارباً واضحاً، نظراً لتزايد خطورة الاوضاع التي شهدتها اوربا التي قادت الى اندلاع نيران الحرب العالمية الثانية، والمتعلقة بالتوسع الالماني والايطالي على حساب دول في وسط اوربا وشرقها، واصبح خطر كلتا الدولتين المانيا وايطاليا يقرب من الحدود التركية.

ثانياً: جهود الخارجية البريطانية في توقيع بيان آيار 1939 مع تركيا:

حدث أول اتصال للحكومة البريطانية مع نظيرتها التركية، بهدف توسيع حلف البلقان ليشمل دولاً أخرى مثل بلغاريا وتشكيل "**منظمة الدفاع ضد العدوان Organization of Defence against Aggression**" أي جبهة السلام، كان في 18 آذار 1939، وتمخض عن ذلك الاتصال وعداً تركياً بدراسة المقترح البريطاني بشأن تشكيل مثل تلك المنظمة بروح من الصداقة، وإبلاغها بالتقدم الذي ستحرزه بريطانيا في مباحثاتها مع الدول الأخرى(66).

وفي 21 آذار أوضح سفير تركيا في لندن آراس لوزير خارجية بريطانيا اللورد هاليفاكس سياسة تركيا الثابتة، بقوله: "**إن حكومته كانت مقتنعة تماماً بكل ترتيبات معاهدتها سارية المفعول، وعازمة على تنفيذ كل التزاماتها بموجبها، لكن قبل الموافقة على أي التزام آخر، وقبل التخلي عن موقفها الحيادي ستكون**

الحكومة التركية راغبة في إعادة تطمينها حول نقطتين: الأولى عامة وهي هل أن بريطانيا العظمى ستكون معهم [أي مع الأتراك]؟ والنقطة الثانية أكثر خصوصيةً، وهي إذا ما تعرضوا [أي الأتراك] لهجوم في البحر المتوسط فهل سيحظون بمساعدة بريطانية مباشرة؟ ...وفي الوقت الراهن وفي مناسبات معينة سيكون [الأتراك] حياديين بموجب إجراءات المعاهدة... وإنهم سيتخلون عن موقفهم الحيادي في حالة وقوفهم إلى جانب بريطانيا العظمى"[67].

كانت الحكومتان البريطانية والفرنسية قد نجحتا من خلال مباحثاتهما مع نظيرتهما البولندية في منح ضمانات لها في 31 آذار 1939 بالدفاع عنها والمحافظة على استقلالها من أي تهديد ألماني محتمل، وأعقب ذلك منحهما ضمانات مماثلة لكل من رومانيا واليونان في 13 نيسان من السنة نفسها إثر الاحتلال الإيطالي لألبانيا. وعرضت بريطانيا في اليوم نفسه على الحكومة التركية إمكانية توسيع تلك الضمانات لتشمل تركيا أيضاً بهدف تطويق النفوذ الألماني والإيطالي[68].

عدّت تركيا نيل رومانيا واليونان العضوتين في حلف البلقان تلك الضمانات بمثابة تقوية للحلف وتعزيزه، وعن طريق الجواب الذي أرسلته الحكومة التركية إلى نظيرتها البريطانية في 15 نيسان 1939 بشأن عرضها الأخير فإنها لم تخف مخاوفها وقلقها من الاحتلال الإيطالي لألبانيا واحتمال إخضاع البحر المتوسط للسيطرة الإيطالية. وأدركت الحكومة التركية أنه بقدر ما تكون الموافقة التركية على العرض مفيدة لبريطانيا، فإنها ستشكل خطراً واضحاً على تركيا، وكان هدف الحكومة التركية من وراء ذلك هو أنه في حالة قبولها للعرض البريطاني فإنها يجب أن تحصل على تعهدات صريحة من الجانبين البريطاني والفرنسي وليس من جانب واحد، لأن الموافقة على الضمانات البريطانية معناه فتح جبهة ضد ألمانيا وإيطاليا وعلى تركيا مواجهة أي رد فعل منهما[69].

نتيجة ذلك بدأت المفاوضات من أجل ضم تركيا إلى **(جبهة السلام)**، ولاسيما بعد أن توصلت إلى نتيجة مفادها أنه بعد الاحتلال الألماني لتشيكوسلوفاكيا والإيطالي لألبانيا لا يمكن الاعتماد على ألمانيا لدرء الخطر الإيطالي، ورأت أنه من

الضروري تقوية علاقاتها مع محور لندن – باريس لصد أي عدوان ألماني – إيطالي محتمل على دول البلقان. وفضلاً عن ذلك أرادت تركيا أن تكون حلقة وصل ما بين الإتحاد السوفيتي من جهة وبريطانيا وفرنسا من جهة أخرى، لكي تمهد الطريق لسلسة قوية من التحالفات ضد دول المحور في البلقان وفي منطقة البحر الأسود أيضاً. وبناءً على ذلك أبدت الحكومة التركية استعدادها من أجل تعزيز حلف البلقان[70].

تقاربت وجهات نظر الحكومتين البريطانية والتركية تدريجياً من خلال المباحثات التي جرت بينهما فيما بعد، ففي 23 نيسان 1939 تحدث وزير خارجية تركيا سراج أوغلو إلى سفير بريطانيا في تركيا (ناتشبول هوجيسين KnatchbullHugessen) عن إمكانية التوصل إلى معاهدة تحالف أمدها 15 سنة بين كل من تركيا وبريطانيا وفرنسا، وبناءً على ذلك وافقت الحكومة البريطانية في نهاية الشهر نفسه على إجراء مباحثات بريطانية – فرنسية على مستوى الخبراء بخصوص تقديم المساعدات الاقتصادية والمالية لتركيا. ولم تر الحكومة البريطانية سبباً يدعو إلى عدم الاستجابة لرغبة الحكومة التركية في إبلاغ الحكومة السوفيتية عن تقدم سير تلك المباحثات، باستثناء المباحثات العسكرية، لأن الضرورة تقتضي إبقاء تلك المباحثات سراً بين هيئات أركان الدول الثلاث. وفي ختام زيارة قام بها بو تمكين نائب مفوض الشؤون الخارجية السوفيتية لتركيا في مطلع أيار من السنة نفسها أبلغ سراج أوغلو، هوجيسين بأن موضوع علاقات تركيا مع الإتحاد السوفيتي لم تكن عائقاً في طريق التفاهم البريطاني – التركي، وتوقع إمكانية التوصل إلى اتفاق تركي – سوفيتي على غرار الاتفاق المزمع إبرامه بين تركيا والدول الغربية (بريطانيا وفرنسا) [71].

وفي سبيل التوصل إلى الاتفاق المنشود اقترحت بريطانيا في الوقت نفسه إجراء مباحثات على أربع مراحل: تتضمن الأولى إصدار بيان مشترك بخصوص عزم الحكومتين (البريطانية والتركية) على التوصل إلى الاتفاق يخص المساعدة المشتركة بينهما، وإعطاء ضمانات خاصة بتلك المساعدة في حالة اندلاع حرب قبل إبرام الاتفاقية الرسمية. وأما الثانية فيتم فيها إجراء مباحثات التفاهم التي ستغطي

المدة المحصورة ما بين بدء المباحثات وحتى التوصل إلى الاتفاق النهائي. وفيما يتعلق بالثالثة والتي تحدث على نحو متزامن مع المرحلة الثانية فإنها تتضمن اجتماعات الخبراء العسكريين والاقتصاديين والماليين البريطانيين والأتراك. وأما الرابعة فتشمل مفاوضات المعاهدة الدفاعية، علماً أن تركيا لم توافق على تلك المقترحات مباشرة إلا بعد مناقشات طويلة ضمت خبراء سياسيين وعسكريين وماليين اقتصاديين أتراك، وأخيراً لاقت قبولاً رسمياً في 10 أيار 1939، لكن في الوقت نفسه كانت الحكومتان تمضيان قدماً في أعداد مسودة البيان العام والذي كان بإصداره ينهي المرحلة الأولى من المفاوضات[72].

لم يكن من السهولة أيضاً التوصل إلى الصيغة النهائية للبيان البريطاني – التركي لوجود بعض الصعوبات في إعداد مسودة الفقرة المتعلقة بالمساعدة المشتركة في حالة اندلاع حرب خلال مدة المفاوضات أي قبل توقيع الاتفاق، فقد رغب الاتراك في إدخال فقرة تمنح تركيا وسيلة للتملص (escape clause) بحيث تستطيع من خلالها التشبث بالحياد وعدم تقديم أي مساعدة لبريطانيا في حالة اشتراكها في الحرب. وعلى العكس من ذلك أرادت الحكومة البريطانية الحصول على تعهد من تركيا بتقديم المساعدة لبريطانيا[73].

أما فيما يتعلق بمسألة حياد تركيا فقد اقترحت الحكومة التركية في بادئ الأمر ضرورة أن يتضمن نص البيان احتفاظ تركيا بحيادها في حالة عدم ارتكاب دول المحور أي عمل عدواني في البحر المتوسط أو ضد دول البلقان، وجوبه هذا المقترح بالرفض القاطع من جانب الحكومة البريطانية التي اقترحت فيما بعد صيغة يكون بموجبها تخلي الأتراك عن الحياد متأتٍ "**عن عمل عدواني يقود إلى حرب في البحر المتوسط أو في البلقان**" . وفي السياق نفسه اقترح الأتراك زيادة عبارة "**بطريقة من شأنها أن تهدد أمن تركيا**". لكن البريطانيين اعترضوا عليها أيضاً، مما أدى إلى تراجع الأتراك عن موقفهم[74].

كانت ثمة صعوبة أخرى تتعلق بالإشارة الى ما يجب ان يتضمنه البيان في حالة وصول الحرب إلى البلقان. وتم التخلي عن ربط منطقة البحر المتوسط بمنطقة البلقان سويةً، ففي مسودة البيان الذي أرسلته الحكومة البريطانية إلى أنقرة في 29

نيسان 1939 لم تذكر العدوان ضد دول البلقان، لكنها ذكرت أنه في انتظار توقيع البيان فإن الحكومتين مستعدتان لأن تقدم إحداهما للأخرى كل الدعم بما تمتلكه من وسائل في حالة وقوع أي عمل عدواني من شأنه أن يقود إلى حرب في البحر المتوسط[75].

لاقت هذه المسودة قبولاً من لدن الحكومة التركية في 6 أيار 1939، بيد أن الحكومة البريطانية عبرت بعد ذلك عن رغبتها في الإشارة إلى دول البلقان كي لا تعطي انطباعاً بأن بريطانيا قد تخلت عن دول البلقان وغير مهتمة بشؤونها. ووافقت الحكومة التركية على هذه الزيادة في البيان وذلك في 10 أيار. وتقرر أن يعلن البيان في 12 أيار من قبل الناطق الرسمي في مجلس العموم البريطاني ورئيس وزراء تركيا (رفيق صايدام) [76] في المجلس الوطني التركي الكبير، وقد أعلن الناطق المذكور بالفعل نص البيان البريطاني – التركي المشترك في اليوم نفسه. وقد تضمن البيان المشترك 8 مواد كشفت المادة الأولى منه عن تطابق آراء الحكومتين في المفاوضات التي جرت بينهما[77].

في حين أشارت المادة (2) إلى أن الطرفين قد عقدا العزم على التوصل إلى اتفاق طويل الأجل خاص بالمساعدة المشتركة تصب في مصلحة أمنهما الوطنيين. وأكدت المادة (3) استعداد الطرفين المتعاقدين للتعاون المشترك فيما بينهما لحين التوصل إلى الاتفاق النهائي في مواجهة أي عمل عدواني يقود إلى اندلاع حرب في منطقة البحر المتوسط. أما المادة (4) فأشارت إلى أن البيان ليس موجهاً ضد أي دولة، وأنه وضع لضمان التعاون المشترك بين الدولتين عندما تستدعي الضرورة، وبموجب المادة (6) أكد الطرفان المتعاقدان على ضرورة التشاور فيما بينهما لضمان تحقيق الأمن في دول البلقان بأسرع وقت ممكن[78].

بينما نصت المادة (7) على أن هذا البيان لا يتعارض مع مساعي أي من الدولتين المتعاقدتين في التوصل إلى اتفاقيات مع دول أخرى تصب في المصلحة العامة بهدف المحافظة على السلام[79].

كما أعلن رفيق صايدام مساء اليوم نفسه نص البيان المشترك في المجلس الوطني التركي الكبير، وأشار في الكلمة التي ألقاها إلى أن الدافع الحقيقي الذي

يكمن وراء تخلي تركيا عن موقفها الحيادي وهو عدم الاستقرار الذي ساد منطقتي البحر المتوسط والبلقان بأن تركيا انضمت إلى (جبهة السلام) لكي تحافظ على أمنها وسيادتها. وتمت في الجلسة نفسها المصادقة على البيان من أعضاء المجلس[80].

كما أشادت أغلبية الصحف التركية البيان وما ستجنيه تركيا من ورائه، وهاجمت في حملتها الإعلامية النازية وأغراضها التوسعية. كما أشارت الصحف البريطانية إلى الدور الذي سيقوم به البيان في تزايد التقارب البريطاني – السوفيتي. وقالت "**إن الروابط التي تربط ما بين تركيا والإتحاد السوفيتي سيكون لها تأثير في توثيق العلاقات الانكليزية – السوفيتية**". وعلقت إحدى الصحف النازية على هذا التطور في العلاقات البريطانية – التركية قائلة: " **إن إنكلترا قد ربحت في زمن السلم ما لم تستطع الفوز به رغم كل جهودها في الحرب العظمى [أي الحرب العالمية الأولى]**" [81].

وقبل التطرق إلى موقف دول حلف البلقان من البيان المذكور لا بد من الإشارة إلى محاولات بريطانيا وتركيا الهادفة إلى ضمان وحدة الحلف وتوسيعه بضم بلغاريا إليه. وكانت العقبة الرئيسة التي تحول من دون ذلك تتمثل بمشكلات حدود بلغاريا مع رومانيا ويوغسلافيا واليونان وبخاصة ما يتعلق بدبروجا Dubruja الجنوبية منفذ بلغاريا الوحيد المؤدي إلى بحر إيجة حيث جردت منها بموجب معاهدة (نويي Neuilly) [82] ، في 27 تشرين الثاني 1919 ومنحت لرومانيا، فمن خلال الاجتماعات التي عقدت في استانبول في 8–9 نيسان 1939 التي ضمت وزير خارجية تركيا سراج أوغلو ونظيره الروماني (كافنجو بك أوغلو Gafencu Beyoglu) أكد الطرفان أن حكومتيهما مصممتان على إتباع سياسة حلف البلقان[83].

كما اتفقا على بذل كل ما بوسعهما لتعزيز الحلف عن طريق دعوة بلغاريا إلى التعاون مع أعضائه في مجالات الاقتصاد والثقافة والاتصالات من أجل تعزيز مصالحهم المشتركة، ولكن دون ذكر مسألة الحدود بين بلغاريا وجاراتها التي كانت بلغاريا قد طالبت بإعادة النظر فيها قبل 3 شهور. وكذلك ناقش سراج أوغلو مع سفير بريطانيا في أنقرة هوجيسين في 12 نيسان مسألة اعتراف بلغاريا بحلف البلقان

وضمان عام للحدود بين دول البلقان. وكذلك موافقة رومانيا على إعادة النظر بمسألة دوبروجا وحل خلافاتها مع بلغاريا[84].

حاولت الحكومة البريطانية من جانبها أيضاً إقناع نظيرتها الرومانية بحل خلافاتها الحدودية مع بلغاريا من خلال الزيارة التي قام بها كافنجو إلى لندن في 24 نيسان 1939، إلا أن الأخير رفض التنازل عن منطقة دوبروجا وكانت حججه في ذلك تتمثل:

1. إن التنازل عن دوبروجا لصالح بلغاريا سيثير مطالب هنغاريا (المجر) الإقليمية.
2. سيشجع ذلك التنازل بلغاريا على مواصلة الضغط في مطالبها على اليونان ويوغسلافيا.
3. إن انضمام بلغاريا إلى الحلف قد يكون مصدر ضعف وليس مصدر قوة.
4. ليس باستطاعة بلغاريا إلحاق الكثير من الأذى بدول الحلف في حالة عدم انضمامها إلى الحلف كونها مطوقة من قبل تركيا واليونان ورومانيا[85].

ورغم المناقشات التي جرت بين رئيس وزراء بريطانيا تشمبرلين ووزير خارجيته اللورد هاليفاكس وكافنجو في اليوم الثاني بشأن مسألة العلاقات مع بلغاريا، ومحاولة هاليفاكس الضغط على كافنجو بخصوص أحقية الحكومة البريطانية في مناقشة تلك المسألة، لأنها ستتحمل الكثير من المخاطر التي قد يتمخض عنها تضحيات كبيرة من جراء الضمانات التي منحتها لرومانيا واليونان، لكن كافنجو أجاب باستحالة التفكير في مسألة التنازل عن دوبروجا. وهكذا انتهت تلك المباحثات من دون التوصل إلى أي نتيجة إيجابية [86].

ومع ذلك واصلت الحكومة البريطانية مساعيها مع الجانب البلغاري لحسم مشكلتها الحدودية مع دول الحلف، فضلاً عن توسيع الحلف وضمان وحدته في مواجهة أي عدوان خارجي محتمل. ففي 11 أيار 1939 استقبل اللورد هاليفاكس سفير بلغاريا مومتشيلوف Momtchilov في لندن. ومن خلال المناقشات التي دارت بينهما سأله اللورد هاليفاكس عن توقعات حكومته بشأن تحقيق الوحدة البلقانية. وكان جواب السفير البلغاري هو أن حكومته ستتبع سياسة التشاور مع دول

البلقان الأخرى من أجل الحفاظ على (**الحياد الجماعي**) لمنطقة البلقان من دون أن تتحول مثل تلك المشاورات إلى جبهة بلقانية موحدة لمقاومة العدوان الخارجي. وقال أن بلاده ستلتزم جانب الحياد، بسبب الضغوط التي كانت تتعرض لها من قبل دول المحور وشأنها في ذلك شأن جيرانها(87).

أكد السفير البلغاري في تركيا خريستوف Khristov الشيء نفسه عند لقائه بـ (كافنجو) أثناء زيارته لتركيا في 9 حزيران 1939. وأبلغ خريستوف نتائج ذلك اللقاء لسفير بريطانيا في أنقرة، وذكر أن مطالب بلغاريا الإقليمية لا تقتصر على دوبروجا الجنوبية بل تشمل أيضاً تراقيا وإنه في حالة تحقيق جميع هذه المطالب فإن بلغاريا ستقف على الحياد ولا تنضم إلى حلف البلقان. وبدوره أيضاً أبلغ كافنجو وزارة الخارجية التركية بوجهة نظر الحكومة البلغارية فيما يتعلق بمطالبها الإقليمية وموقفها من الحلف. وتجدر الإشارة هنا أن الحكومة البريطانية كانت قد كلفت نظيرتها التركية لتقوم بدور الوسيط في محاولة إنهاء القضايا المعلقة بين بلغاريا ورومانيا، ونظراً لتعنت الجانب البلغاري أيضاً وتمسكه بمطالب اقليمية إضافية توصل الطرفان التركي والبريطاني إلى قناعة مفادها أنه لا فائدة من إجراء المزيد من المباحثات مع الجانب البلغاري(88).

بناءً على ما تقدم فإن الزيارة التي قام بها كافنجو إلى تركيا وضعت حداً للمحاولات النشيطة والهادفة إلى تحقيق تسوية في الخلافات البلغارية – الرومانية بشأن دوبروجا بوصفها وسيلة لتوسيع حلف البلقان وتعزيزه. ومع ذلك فإن الحكومة البريطانية اغتنمت فرصة الزيارة التي قام بها رئيس وزراء بلغاريا (خوسيفانوف Khiosseivanov) في مطلع تموز 1939 إلى برلين والتي لم تحمله دول المحور من خلالها أي التزامات لبلاده تجاهها، حيث واصلت جهودها من أجل إقناع الحكومة الرومانية بحل خلافاتها مع نظيرتها البلغارية، ورأى اللورد هاليفاكس أنه من الضروري استئناف المفاوضات بين الطرفين لحل الخلافات بينهما(89).

وأوضح ذلك للسفير الروماني في لندن (تيليا Tilea) في 3 آب بأن مسألة دوبروجا الجنوبية لا تعد من المسائل المستعصية على الحل إذا كان بالإمكان تحقيق تقارب شامل بين بلغاريا ورومانيا وردّ عليه تيليا قائلاً: "**إذا كانت الحكومة**

الرومانية مقتنعة بأن البلغار كانوا مقتنعين فعلاً وعلى نحو جيد، فإنه قد يكون بالإمكان إجراء ترتيب جيد بخصوص دوبروجا"[90].

ومن جانبه أوضح سفير بلغاريا في لندن في أيلول 1939 الأسباب التي تحول دون توحيد دول البلقان وذكر بأن الكره المتبادل وعدم الثقة بينهم كبير جداً بحيث أنه ليس بالإمكان توحيدها على الإطلاق ضد عدو مشترك. وإذا كان هذا صحيحاً فيبدو أن الحكومتين البريطانية والتركية قد تلاشت جهودهما في محاولاتهما لتصفية الأجواء بين بلغاريا ورومانيا بهدف توسيع الحلف وجعله سوراً قوياً لنظام الأمن[91].

أما فيما يتعلق بموقف دول حلف البلقان من البيان البريطاني – التركي، فقد انتقدته الحكومة اليوغسلافية وعدّته خروجاً على ما اتفق عليه مجلس الحلف في اجتماعه في بوخارست في شباط 1939 والذي تعهد فيه أعضاء الحلف بعدم الانضمام إلى أية كتلة من دون مشاورات مسبقة فيما بينهم، وردت على ذلك الحكومة التركية بأن هذا البيان ينسجم مع مبادئ حلف البلقان، وكذلك مع الضمانات أحادية الجانب الممنوحة من قبل بريطانيا وفرنسا إلى رومانيا واليونان[92].

وفيما يخص الحكومة الرومانية فإنها قد أعربت عن قلقها من البيان وذلك من خلال البيان المشترك الذي توصل إليه وزير خارجيتها مع نظيره اليوغسلافي والذي أعلن في 12 أيار 1939 أيضاً، ومما جاء فيه بأن البيان البريطاني – التركي سيعزز بدون شك موقف تركيا في منطقة البحر المتوسط وإنه من جانب آخر سيشكل خطراً يهدد رومانيا ويوغسلافيا على حد سواء. وإن المساعي البريطانية – التركية لتوسيع حلف البلقان ستلحق الضرر بديمومة استقلال منطقة البلقان. وكانا يأملان ان لا تكون هناك أي اشارة الى دول البلقان في ذلك البيان، واتفقا أيضاً على إبلاغ الحكومة التركية بخصوص ذلك وهذا ما حصل في أواخر ذلك الشهر. ومع ذلك فقد تعهد وزير خارجية تركيا بعدم التوصل إلى اتفاقية نهائية مع بريطانيا قبل زيارة كافنجو المقررة إلى أنقرة في 11 حزيران 1939[93].

وقبل مغادرة كافنجو بوخارست أبلغ سفير بريطانيا في بلاده بأنه استلم في 9

حزيران رسائل متشابهة من السفيرين الألماني والإيطالي يحذرانه فيها أنه في حالة موافقة رومانيا على توسيع حلف البلقان بموجب البيان البريطاني – التركي فإنها ستعد من الدول المعادية لدول المحور(94).

بذل كافنجو عند وصوله إلى أنقرة جهوداً مضنية في سبيل الحصول على ضمانات من سراج أوغلو وهوجيسين بعدم إدارج المادة (6) من البيان في الاتفاق البريطاني – التركي – الفرنسي النهائي المزمع التوصل إليه فيما بعد. وحاول كل منهما عبثاً إقناع كافنجو بأن الترتيبات الأفضل لأمن البلقان ستعزز ولا تضعف حلف البلقان. وفي نهاية المباحثات التركية – الرومانية أبلغ سراج أوغلو سفير بريطانيا في تركيا عن نتائجها، مما أثار دهشة الأخير، لذا قرر مواصلة المباحثات البريطانية – التركية من دون مزيد من الاهتمام بوجهة النظر الرومانية(95).

وعلى العكس من ذلك كان موقف الحكومة اليونانية من البيان هو أن تحالف تركيا مع بريطانيا وفرنسا يعد تعزيزاً لأمن اليونان واستقلالها. وهذا ما صرح به رئيس وزرائها ميتاكساس Metaxas للسفير الأمريكي في أثينا في 21 آب 1939 من أن اليونان بحاجة إلى الدعم التركي، لانه من خلال المواثيق المبرمة بين الدولتين لم يذكر ما يلزم تركيا في الدفاع عن اليونان في حالة الهجوم عليها من جهة الغرب، وإنما اقتصر ذلك من جهة تراقيا والشرق، ولكن الحالة تغيرت بعد الضمانات البريطانية التي قدمت إلى اليونان في 13 نيسان 1939، وكذلك بعد البيان البريطاني – التركي المشترك الذي جاء فيه أنه في حالة إذا ما تعرضت اليونان لعدوان إيطالي محتمل فيتطلب ذلك تدخل كل من بريطانيا وتركيا لتقديم المساعدة لها والدفاع عنها، مع أن المفاوضات البريطانية – التركية وما توصلت إليه الدولتان في 12 أيار من السنة نفسها لم يقلق دول حلف البلقان فحسب وإنما دولاً أخرى مثل ألمانيا والإتحاد السوفيتي(96).

ثالثاً: جهود ألمانيا والاتحاد السوفيتي في أبعاد تركيا عن الوفاق البريطاني – الفرنسي عشية الحرب العالمية الثانية:

لا شك إن سير المباحثات البريطانية – التركية وما أفضت اليها من نتائج ايجابية لصالح الدولتين وذلك في تعزيز النفوذ البريطاني في البحر المتوسط من جهة، وضمان الدفاع عن تركيا في حالة تعرضها لأي عدوان خارجي قد أثار حفيظة دول المحور والإتحاد السوفيتي.

وبهذا الصدد، عدت دول المحور، لا سيما ألمانيا ما توصل إليه الطرفان البريطاني والتركي بمثابة حلف موجه ضدها، وإن آثاره ستنعكس سلباً على علاقاتها الدولية السياسية والاقتصادية والعسكرية، لذا فإنها حاولت كل ما بوسعها لكسب ود تركيا وإبعادها عن محور لندن – باريس، نظراً لأهميتها في نظر المانيا كونها تستطيع من خلالها تهديد المصالح البريطانية في شرقي البحر المتوسط وحتى الهند. ومن ثم غلق الطريق بوجه الجيش البريطاني في الهند في الوقت الملائم ومنعه من تزويد جيوش الحلفاء بالوقود ومختلف الإمدادات العسكرية في حالة نشوب الحرب[97].

وكان أول إجراء اتخذته الحكومة الألمانية هو تعيين (فرانز فون بابن Franz von Papen)[98]، الذي يعد من خيرة دبلوماسييها، سفيراً لها في تركيا. وقد كلفه وزير الخارجية فون ريبنتروب بمهمة إقناع الأتراك بأن الحكومة الألمانية تسعى جاهدة لمنع وقوع أي نزاع أوربي من جهة، وكذلك العمل على منع إيطاليا من تهديد أو استخدام القوة ضد دول البلقان عامة وتركيا خاصة، وإلى إبعاد تركيا من الإنضمام إلى محور لندن – باريس المناوئ لألمانيا والمحافظة على حيادها على الأقل[99].

وفور وصوله إلى أنقرة في 27 نيسان 1939 أجرى فون بابن لقاءً مع وزير خارجية تركيا، وتركزت مباحثاتهما حول العدوان الإيطالي المحتمل في منطقة البحر المتوسط. وأبلغه الوزير بأن تركيا لا ترحب بالبيان الإيطالي للصداقة الذي عرض عليه أثناء تلك المباحثات، وإن تركيا لا تتردد في مواجهة إيطاليا في حالة تعرضها إلى تهديد منها. وأكد فون بابن للوزير التركي بأنه ليس لدى ألمانيا أي مخططات

ضد دول البلقان، واقترح إجراء اتصال مباشر بين سفير تركيا في روما وموسوليني[100].

وقابل فون بابن في اليوم الثاني رئيس الجمهورية التركي عصمت اينونو. وحاول تطمينه على أن ألمانيا تحرص على سلامة بلاده وإبعاد كل عدوان عنها. وعبر عن استيائه مما فعلته إيطاليا تجاه ألبانيا، وانعكاس ذلك على الصداقة القائمة بينهما. وأبلغه اينونو عن اقتراب الخطر الإيطالي من تركيا، بسبب الإجراءات العسكرية التي تقوم بها الحكومة الإيطالية في جزر الدوديكانيز بهدف تحصينها وتقويتها. وأبلغه رد فعل الأتراك على نشر بعض الصحف الإيطالية خرائط تؤكد على أن المطالب الإيطالية تمتد كذلك إلى بعض الأراضي التركية. كما أبلغ اينونو السفير فون بابن بأن هذه الأسباب هي التي دفعت تركيا إلى الاستجابة للدعوات البريطانية والفرنسية بهدف إقامة نوع من التحالف معهما لدرء أي عدوان إيطالي مستقبلاً. وطلب منه فون بابن منحه بعض الوقت للاتصال بحكومته من أجل إحباط النوايا الإيطالية الموجهة ضد تركيا[101].

أرسل فون بابن تقريراً إلى وزارة الخارجية الألمانية أوضح فيه أن السبب الرئيس لتقارب تركيا من بريطانيا يكمن في تصرفات إيطاليا الموجهة ضد تركيا وانزعاج الأخيرة من المساندة الألمانية لإيطاليا. وبهدف معالجة الموقف، اقترح على حكومته تخفيض حجم القوات الإيطالية في ألبانيا. وتعبيراً عن حسن نية ألمانيا إزاء تركيا أيضاً، أوصى فون بابن بترك جزيرتين صغيرتين غير مهمتين من جزر الدوديكانيز لأن ذلك سيولد ارتياحاً لدى الجانب التركي، ومن ثم سيبعد تركيا من الانضمام إلى محور لندن – باريس على حد رأيه[102].

لم تكن إيطاليا مقتنعة بنصيحة فون بابن، مما اضطره إلى السفر إلى برلين لمواجهة وزير الخارجية فون ريبنتروب شخصياً. وانتهز فرصة وجود وزير خارجية إيطاليا الكونت شيانو في بلاده للتحدث معه بصراحة، والعمل على منح تطمينات لتركيا، لكن شيانو لم يرض بتصرفات فون بابن ونصائحه الشخصية وعدّ ذلك تدخلاً في شأن سياسي يخص إيطاليا، لا بل أن فون ريبنتروب نفسه وبخ فون بابن وعدّ تصرفاته تدخلاً سافراً في شأن سياسي إيطالي. وهكذا فشلت مساعي فون بابن في

ازالة مخاوف تركيا من إيطاليا فعاد إلى أنقرة[103].

وبهدف إخفاق المهمة التي كلف بها فون بابن، فقد بادرت الحكومة البريطانية إلى إبرام معاهدة سرية مع نظيرتها التركية في 27 نيسان 1939، استطاعت صحيفة أخبار ميونيخ الجديدة Munchener Neuste Nachrichten من الإطلاع عليها ونشرها في 18 حزيران من تلك السنة. نصت المادة الأولى منها على: "**أن يكون لتركيا (هكذا) لواء الأسكندرونة جزءاً لا يتجزأ من البلاد التركية، ولا يبقى لغير الجمهورية التركية فيه أي حق**". **وجاء في المادة (2) منها: "لأسباب فنية، ولتأمين إدماج (سنجق) الاسكندرونة بتركيا، فيقتضي أن تدمج بالجمهورية التركية مدينة حلب مع الأماكن المجاورة لها**" [104].

ففي الوقت الذي كانت المباحثات البريطانية – التركية تسعى قدماً منذ أوائل ايار 1939 انتشرت شائعات بأن الطرفين على وشك التوقيع على البيان. فحاول فون بابن عرقلة ذلك الأمر إذ التقى مع السكرتير العام لوزارة الخارجية التركية منمنجي أوغلو، وطلب منه تخلي بلاده عن التوقيع على البيان المذكور لانه سيزيد من احتمالات تورطها في حرب. كما أبلغه بضرورة إنهاء المباحثات التركية مع بريطانيا، لأن الحكومة الألمانية عازمة على أن تعرض بعد مدة على نظيرتها التركية مقترحاً بشأن انضمام بلغاريا وإيطاليا إلى حلف البلقان، والذي يعقبه ضمان ألماني لحدود دول الحلف. فرد عليه منمنجي أوغلو قائلاً: "**كان دخول إيطاليا إلى ألبانيا هو الذي استوجب سياسة التفاهم التركية مع القوى الغربية، وإن الدخول الحقيقي لإيطاليا في حلف البلقان سيكون بمثابة القشة التي تقصم ظهر البعير**". وتوصل منمنجي أوغلو إلى نتيجة مفادها: "**إن سياسة المحور كانت قد ذهبت باتجاه توجيه بلغاريا بعيداً عن حلف البلقان**"[105].

حاول فون بابن إقناعه بضرورة قضاء إجازته السنوية في ألمانيا، وكان يستهدف من وراء ذلك بذل مزيد من المساعي لإقناع تركيا بالتراجع عن موقفها. وقد زار منمنجي أوغلو ألمانيا فعلاً، والتقى هناك بوزير خارجية ألمانيا فون ريبنتروب الذي حاول إقناع تركيا بالابتعاد عن بريطانيا وفرنسا والانضمام إلى جبهة دول المحور، لكن لم تفلح مساعيه[106].

غيرّت الحكومة الألمانية من نهجها السابق تجاه تركيا بعد التوقيع على البيان البريطاني – التركي المشترك، فقد مارست ألمانيا ضغوطاً كبيرة على تركيا، وكذلك فعلت إيطاليا أيضاً لمنعها من مواصلة مباحثاتها مع بريطانيا وفرنسا، ومن ثم التوصل إلى اتفاق نهائي معهما, وقد زعمت الحكومتان الألمانية والإيطالية أن بريطانيا تعد العدة للحرب. وكذلك حملت الصحف الألمانية على بريطانيا وتركيا مصرحة بأن الأخيرة أصبحت آلة بيد السياسة البريطانية التي هدفها الوحيد هو حشد الدول للحرب من أجل منافع بريطانيا. وأوردت تلك الصحف أيضاً بأن الحكومة التركية أقدمت على هذا العمل على الرغم من الضمانات التي أعطتها إلى الحكومة الألمانية وهي انها ستلتزم جانب الحياد التام في القضايا الدولية[107].

مع ذلك لم تغير تركيا سياستها تجاه ألمانيا، ورغبت في استمرار العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما، إلا أن ما أعلن في بيان 12 أيار 1939 عن استمرار المباحثات بين الطرفين للتوصل إلى اتفاق نهائي، أدى إلى رد فعل قوي لدى المسؤولين الألمان، وبخاصة هتلر وفون ريبنتروب، اذ حاولا إجهاض تلك المباحثات بالتأكيد على أن إيطاليا عازمة على مواصلة تهديداتها بهدف تحقيق مطامعها في تركيا. ولم يمض سوى يومين على إعلان البيان حتى أصدر هتلر أوامره بإيقاف تجهيز تركيا بالمدافع الثقيلة، كما عقدت بلاده مع إيطاليا الميثاق الفولاذي في 22 أيار 1939، لكن هذا التطور دفع بتركيا إلى بذل الجهود للتوصل إلى اتفاق نهائي مع بريطانيا وفرنسا بسبب خشيتها من دعم ألمانيا للمطامع الإيطالية في تلك المنطقة[108].

وبعد مرور يوم واحد دعا هتلر ممثلي وزارات الاقتصاد والغذاء ومصرف الرايخ Reich Bank والقيادة العليا للقوات المسلحة لاجتماع مشترك من أجل مناقشة المزيد من الإجراءات الممكنة ضد تركيا. وتقرر فيه أن تستمر ألمانيا على تسليم تركيا السلع والبضائع قدر الإمكان بموجب الصفقات المبرمة بين الطرفين في سبيل استمرار تدفق خامات الكروم التركية إليها. وكذلك عدم إبرام اتفاقيات جديدة بينهما. وعدم تمديد اتفاقية القرض المبرمة بينهما في 25 تموز 1938[109].

واصلت الحكومة الألمانية ضغوطها على تركيا لدفعها إلى التراجع عن

ارتباطها مع بريطانيا، ونظراً للإتجاهات التركية المؤيدة للسياسة البريطانية والتي لم تكن مقبولة لدى وزير خارجية ألمانيا فون ريبنتروب لذا أصدر أوامره في 6 حزيران إلى وزارته بعدم استقبال أي من المسؤولين الأتراك[110].

كما اشتكى فون ريبنتروب بمرارة في 18 حزيران إلى سفير تركيا في برلين أرباغ Arbag من لهجة الصحافة التركيةتجاه بلاده. وكان الأخير صريحاً بما فيه الكفاية في الرد عليه حين قال: "**إن تركيا قلقة بشأن موضوع تحصين الدوديكانيز، والإنزال الإيطالي في ألبانيا، والإلحاح الألماني على المجال الحيوي**" [111].

وعلى الرغم من استمرار الحكومة الألمانية في ضغوطها على تركيا، ومماطلتها في تزويد تركيا بالمعدات العسكرية المتعاقدة عليها، إلا أن الأهمية الحيوية للصادرات التركية إلى ألمانيا، ومنها خامات الكروم والمواد الغذائية، ومواد أولية أخرى، كانت واضحة جداً للمستشارين الاقتصاديين لهتلر، مما حدا بالحكومة الألمانية إلى التراجع عن قراراتها السابقة. ففي 28 آب 1939 أبلغت تلك الحكومة نظيرتها التركية تمديد الاتفاقية التجارية المبرمة بينهما في تشرين الثاني 1938 لمدة شهر واحد فقط. ووافقت الحكومة التركية على ذلك لأنها لا تستطيع أن تستغني عن الأسواق الألمانية التي تستقطب السلع التركية، ومنها الغذائية على العكس من الأسواق البريطانية. كما أن بريطانيا لا تستطيع أن تلبي جميع الاحتياجات التركية، وبخاصة المعدات العسكرية الثقيلة والمتوفرة في ألمانيا[112].

أما فيما يتعلق بمساعي الإتحاد السوفيتي لإبعاد تركيا عن محور لندن – باريس فإن الحكومة السوفيتية لم تعرقل المفاوضات البريطانية – التركية في بادئ الأمر. وكانت الحكومة التركية من جانبها حريصة على إعلام نظيرتها السوفيتية بنتائج تلك المباحثات، ورغبت تركيا في إبرام معاهدة التعاون المشترك معها التي تهدف إلى المحافظة على الوضع الراهن في منطقتي البلقان والبحر المتوسط، فضلاً عن استقلال تركيا ووحدة أراضيها، واستغلت الحكومة السوفيتية تلك الفرصة لتعرب عن رغبتها في التوصل إلى اتفاق مع تركيا على وفق الاتفاق البريطاني – التركي المزمع التوصل إليه، وذلك من خلال الزيارة التي قام بها نائب مفوض الشؤون الخارجية السوفيتية بوتمكين إلى تركيا في 28 نيسان 1939، والتي لقي فيها

استقبالاً حاراً من الحكومة التركية. وقد صرح عند وصوله إلى أنقرة قائلاً: "**إن الصداقة التركية بالسوفيتية تسير بشكل حميمي بين كلا الشعبين**"(113).

وأثناء المباحثات التي أجراها هناك مع سراج أوغلو سأله بوتمكين ما يأتي: في حالة إذا ما شنت ألمانيا الحرب على رومانيا ودافع عنها الإتحاد السوفيتي، فهل يمكن أن نعتمد على الدعم التركي؟ فكان جواب سراج أوغلو "إن تقديم مثل هذا الدعم أمر غير ممكن طالما لا يمكن تأمين جانب بلغاريا. وإنه ليس في نية تركيا الابتعاد عن السوفييت بهذا الشأن"(114).

يظهر أن سراج أوغلو كان صادقاً في قوله والدليل على ذلك موقف تركيا من المباحثات التي كانت جارية بين بريطانيا وفرنسا والإتحاد السوفيتي بهدف تشكيل **(جبهة السلام)**، إذ أعربت تركيا عن رغبتها في انضمام الأخير إليها.

وبعد انتهاء المباحثات التركية – السوفيتية أبلغ سراج أوغلو سفير بريطانيا في أنقرة هوجيسين عن نتائج تلك الزيارة، وأكد له أن موضوع علاقات تركيا مع الإتحاد السوفيتي لم يكن عائقاً في طريق التفاهم البريطاني – التركي، وعلى إمكانية التوصل إلى اتفاق سوفيتي – تركي على غرار الاتفاق البريطاني – التركي – الفرنسي النهائي المزمع التوصل إليه.

وعندما وقعّ الطرفان البريطاني والتركي البيان المشترك عدّ السوفييت هذا الحدث وثيقة سلام، وأثنت عليه الصحافة السوفيتية، حيث رحبت به صحيفة أزفيستيا بحرارة ووصفته بأنه **(حلقة في السلسلة التي هي الوسيلة الوحيدة لمنع امتداد العدوان إلى أجزاء جديدة من أوربا)**. ومن جانبه لم يضيع وزير خارجية تركيا أي فرصة للإشادة باستمرار الروابط الوثيقة والودية التي تربط بلاده بالإتحاد السوفيتي(115).

تجدر الإشارة هنا إلى أن تطورات الأحداث اللاحقة أظهرت عكس الموقف السوفيتي من البيان المشترك، أي أنه يبدو أن ترحيب الإتحاد السوفيتي به كان ظاهرياً فقط، ولم يكن يرق له وصول القوات البريطانية أو الفرنسية الى منطقة المضائق أو البحر الأسود، وظهر ذلك من خلال المباحثات اللاحقة التي جرت بين الطرفين التركي والسوفيتي التي أصابها الفشل، لكن في الوقت نفسه أبرم الإتحاد

السوفيتي وألمانيا الميثاق السوفيتي – النازي في 23 آب 1939 الموجه فعلاً ضد بريطانيا وحليفاتها، وأدى ذلك إلى مخاوف تركيا من ذلك التقارب، ومن ثم توجهها أكثر فأكثر نحو محور لندن – باريس عن طريق صيغة ثلاثية مشتركة من خلال ما تم التوصل إليه في 19 تشرين الأول 1939، بعد أن أدركت تركيا أنه لم يعد بالإمكان الاعتماد على ألمانيا أو الإتحاد السوفيتي في التعاون معهما بعد أن كانت الحرب العالمية الثانية قد نشبت منذ الأول من أيلول من السنة نفسها، والتي أظهرت النوايا العدوانية التوسعية للدولتين، ومع ذلك فإن تركيا لم ترغب في إزعاج الإتحاد السوفيتي وخلق رد فعل سلبي ضده.

رابعاً: أثر التطورات الدولية على طبيعة العلاقات البريطانية –التركية (1939–1945) :

كانت الحكومة البريطانية قد أعلمت نظيرتها الفرنسية بالتقدم الذي أحرزته في مفاوضاتها مع تركيا، بيد أن المفاوضات لم تكن جارية على أسس بريطانية – فرنسية مشتركة. ففي بداية أيار 1939 عبرت الحكومة الفرنسية عن رغبتها بأن يكون البيان البريطاني – التركي المشترك، والذي سيأخذ فيما بعد صيغته النهائية، على شكل اتفاق ثلاثي الأطراف[116].

لذا، اغتنمت الحكومة التركية تلك الرغبة أيضاً في تحقيق أطماعها في (لواء الاسكندرونة هاتاي Hatay حاليا) [117]. وأوضحت لفرنسا بأنها غير عازمة على التوصل إلى بيان تركي – فرنسي مشترك ما لم تحسم قضية الاسكندرونة لصالحها، وتلقى السفير الفرنسي في أنقرة ماسيغلي Massigli تعليمات من حكومته لتقديم تنازلات كافية بخصوص الاسكندرونة لضمان التوصل إلى اتفاقية تجعل من الممكن التوصل إلى بيان فرنسي – تركي مشترك. وفعلاً تم الاتفاق في 11 أيار 1939 بين سراج أوغلو وماسيغلي على تخلي فرنسا عن الاسكندورنة في 20 حزيران من تلك السنة، إلا أن رئيس جمهورية تركيا غصمت اينونو ورئيس وزرائه رفيق صايدام رفضا قبول الفكرة وأكدا على مسألة عدم الثقة في الضمانات الفرنسية، ولهذا السبب

أعلن البيان بين بريطانيا وتركيا في 12 أيار بصيغة ثنائية دون ذكر فرنسا[118].

استؤنفت المباحثات الفرنسية – التركية بخصوص الاسكندرونة بعد صدور البيان المشترك، ويعود الفضل في ذلك إلى المساعي التي بذلها سفير بريطانيا في تركيا هوجيسين، الذي استطاع تقريب وجهات نظر الطرفين الفرنسي والتركي، وفي الأول من حزيران أخبر وزير خارجية فرنسا بونييه سفير بريطانيا في باريس بأنه كان يأمل التوصل إلى اتفاقية مع تركيا على غرار البيان البريطاني – التركي في غضون أيام قليلة. وعلى أية حال فإن الحكومة التركية كانت ترغب في التأكد من قضية الاسكندرونة قبل التعهد بالتزامات المساعدة المشتركة مع فرنسا[119].

كان لتطور المباحثات بين الطرفين الفرنسي والتركي والتي امتازت بسرعتها أيضاً، الأثر البالغ في حسم تلك القضية في 23 حزيران 1939، حيث أبرم الطرفان اتفاقية في أنقرة، تنازلت فرنسا بموجبها عن الاسكندرونة لصالح تركيا. وفي اليوم نفسه أبرمت الحكومتان الفرنسية والتركية اتفاقية أخرى في باريس احتوت على المضامين نفسها للبيان البريطاني – التركي المشترك[120].

أثنى رئيس وزراء تركيا رفيق صايدام على الحكومة البريطانية للجهود التي بذلتها من أجل تسوية قضية الاسكندرونة، ومما قاله بهذا الصدد: "**يحق للرأي العام التركي أن يسر بصفة خاصة لتوطد ثقته في السياسة البريطانية**"[121].

مثل البيان البريطاني – التركي والبيان الفرنسي التركي الخطوة الأولى للتوصل إلى اتفاق ثلاثي بريطاني – تركي . فرنسي، علماً أن المباحثات بهذا الخصوص جرت منذ التوقيع على البيان البريطاني – التركي المشترك. وكان محورها القضايا السياسية والعسكرية والمالية والاقتصادية.

فيما يخص القضايا السياسية عبرت الحكومتان البريطانية والتركية بعد التوقيع على البيان المشترك بينهما عن الرغبة المتزايدة لإكمال المراحل الآتية من المباحثات الخاصة بالقضايا المذكورة آنفاً بأسرع وقت ممكن، غير أن الذي حدث هو عكس ذلك، حيث كانت المباحثات تسير ببطئ، نظراً لانشغال البريطانيين بقضايا دولية متطورة وحاجتهم إلى استشارة الفرنسيين في كل خطوة وبسبب الصعوبات المالية التي كانت تعاني منها بريطانيا الأمر الذي جعل التفكير

بالمطالب التركية عملية بطيئة. أما الأتراك فإنهم كانوا مترددين في الدخول في مزيد من الالتزامات السياسية في وقت لم يكونوا متأكدين فيه متى ستلبى مطالبهم العسكرية والمالية، لذا قررت الحكومة البريطانية، بعد إعلان البيان الفرنسي – التركي، أنه من الأفضل بالنسبة لمباحثاتها مع نظيرتها التركية أن تستمر على أساس ثلاثي أي بمشاركة فرنسية[122].

عقدت الأطراف الثلاثة مباحثات في أنقرة في أوائل تموز 1939 تناولت دراسة المقترح الفرنسي بشأن التوصل إلى تفاهم سياسي مؤقت في بادئ الأمر، لكن الجانب البريطاني رفض المقترح وأكد لنظيره الفرنسي على ضرورة التوصل على معاهدة نهائية للمساعدة المشتركة وبأسرع وقت ممكن لتفويت الفرصة على المكايد الألمانية في أنقرة على حد تعبيره، لكن المطالب التركية العسكرية والمالية الباهضة التي لم يكن باستطاعة بريطانيا وفرنسا تلبيتها، كانت سبباً رئيساً لتأخر تلك الأطراف في التوصل إلى معاهدة سياسية. إلا أن التطور المفاجئ الذي شهدته الساحة الأوربية فيما بعد والمتمثل بالميثاق النازي . السوفيتي في 23 آب من السنة نفسها أدى إلى تغيير موقف بريطانيا وفرنسا تجاه المطالب العسكرية والمالية التركية[123].

وفيما يتعلق بالقضايا العسكرية والمالية والاقتصادية، فقد شهدت المدة منذ إعلان بيان 12 أيار 1939 وحتى التوقيع على الاتفاق الثلاثي في 19 تشرين الأول من السنة نفسها تبادل الآراء بين الخبراء العسكريين للدول الثلاثة، وكذلك الزيارات التي قامت بها وفود عسكرية من الدول ذاتها إلى كل من لندن وباريس وأنقرة، وتناولت مباحثاتها مسألة احتياجات تركيا من المواد الحربية[124].

والجدير بالذكر أن عجز بريطانيا وفرنسا عن تجهيز تركيا على الفور بكميات كبيرة من الأسلحة والأعتدة، وبخاصة المدافع الثقيلة التي كانت بأمس الحاجة إليها للدفاع عن مضائقها، وتخوف تركيا من توقف ألمانيا، وهي المجهز الرئيس لتركيا بالأسلحة والمعدات العسكرية، عن تزويدها بتلك المواد كان مسؤولاً عن ضعف تعاون هيئة الأركان التركية في مباحثاتها مع نظيرتها البريطانية ومن ثم عرقلة توصل المباحثات إلى اتفاق نهائي. ففي شهر تموز مثلاً تحدث رئيس الجمهورية التركي اينونو وبمرارة أثناء مقابلته رئيس البعثة العسكرية الفرنسية الفريق

(هونتزكر Huntziger) بخصوص عدم وصول أي تجهيزات عسكرية من بريطانيا إلى تركيا، وأكد أنه قبل المباحثات البريطانية – التركية كانت تلك التجهيزات تأتي من ألمانيا بشكل منتظم[125].

لم يكن الأتراك متحمسين للحصول على المعدات الحربية من بريطانيا وفرنسا فحسب بل ليحرروا كامل اقتصادهم من اعتماده على ألمانيا، لذا فإنهم أرادوا توافر أسواق بديلة، فضلاً عن قروض لشراء تلك المعدات تحسباً لأي رد فعل من جانب ألمانيا، لذا أصبح لزاماً على بريطانيا وفرنسا القيام بذلك الدور، لكنه لم يكن بمقدورهما الاستجابة السريعة للمطالب التركية لأن أسواقهما، لا سيما البريطانية لم يكن باستطاعتها استقبال جميع الصادرات التركية التي كانت ترسلها إلى ألمانيا، ولا باستطاعتهما تجهيز تركيا سوى بكمية محدودة من مصانعهما. كما أن بريطانيا وفرنسا تلكئتا في البداية في توفير الاحتياجات المالية التركية التي طلبتها الحكومة التركية في منتصف تموز 1939، طبقاً للخطة البناءة A constructive plan التي تضمنت قرضاً قيمته 35 مليون جنيه استرليني (أي ما يعادل 218.750.000 ليرة تركية) لشراء الأسلحة وقرضاً من الذهب بمقدار 15 مليون حنيه (أي ما يعادل 93.750.000 ليرة تركية) لتغطية العملة التركية، وقرض عاجل قيمته 10 ملايين جنية (62.500.000 ليرة تركية) لتغطية مشتريات السلاح العاجلة، ورفع الحجز عن الأرصدة التركية المجمدة والمستحقة عليها من قبل دول أخرى[126].

وبهدف ترويج السلع التركية في أسواق بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وتفادياً للإجراءات الإنتقامية التي قد تلجأ إليها ألمانيا لأسباب سياسية، فقد اقترحت تركيا إبرام اتفاقيات مع الدول الثلاث ذات نظام السوق الحرة على أساس التعويض وبإجراء من جانب واحد أي تخفيض قيمة الليرة التركية إلى المستوى الذي يجعل السلع التركية قادرة على التنافس في تلك الأسواق. كانت فرنسا مترددة بعض الوقت في المساهمة بتلبية المطالب التركية، لكنها غيرت موقفها فيما بعد من ناحية اعطاء الأولوية لتلك المطالب على المطالب المقدمة من دول أخرى مشمولة بالضمانات البريطانية والفرنسية لكون أن تركيا هي المفتاح للوضع في البلقان، لا بل أنها وافقت في أواخر آب 1939 على تجهيز تركيا بما تحتاجه من كميات كبيرة

من الأسلحة وبالسرعة الممكنة وتسديد أثمانها بالآجل[127].

جاء الرد البريطاني على المطالب التركية في 18 آب من السنة نفسها عن طريق السفير البريطاني في أنقرة الذي أبلغ وزير خارجية تركيا انه ليس بالامكان الغائها فوراً على ضوء الاتفاقيات المبرمة بين دولتيهما، وكذلك وضع التجارة البريطانية – التركية على أساس التعويض، نظراً للخسارة الكبيرة التي تعرضت لها بريطانيا من العملات الصعبة مؤخراً فإنه من الصعب جداً لبريطانيا أن تمنح تركيا قروضاً قيمتها 35 مليون جنيه استرليني (218.750.000 ليرة تركية) تستخدم لشراء أسلحة من دول أخرى. ومع ذلك فقد عرضت بريطانيا 3 ملايين جنيه (18.750.000 ليرة تركية) بدلاً من قرض العشرة ملايين جنيه (62.500.000 ليرة تركية) المطلوبة لتغطية مشتريات السلاح العاجلة، فضلاً عن مليوني جنيه (أي ما يعادل 12.500.000 ليرة تركية) لتصفية الأرصدة المجمدة، وإن مجموع قيمة القرضين ستكون معفاة من الفائدة لمدة سنة واحدة وبعد ذلك ستسدد الفوائد بالعملة التركية[129].

ومهما يكن من أمر فإن الحكومة التركية لم تكن مقتنعة بذلك العرض وما ساد في الأسابيع الأولى من تعنت بريطاني ومناقشات حادة مع تركيا بخصوص الأمور المالية والتي كان لها وقع كبير على لندن، لكن ذلك التعنت تلاشى إثر التطورات الخطيرة التي شهدتها الساحة الأوربية على المستويين السياسي والعسكري. فمعاهدة المساعدة المشتركة بدت في ذلك الوقت جديرة بالشراء بالسعر الذي لا يكون أدنى بكثير من ذلك الذي حددته تركيا في منتصف تموز 1939 إثر التطورات الأخيرة وتتمثل بما يأتي[130].

1-التقارب الذي حدث بين الإتحاد السوفيتي وألمانيا النازية عن طريق إبرامهما، الميثاق النازي – السوفيتي في 23 آب 1939، وبموجبه تخلى السوفييت عن بريطانيا وفرنسا وكان يهدف إلى منع تحالف تركيا مع كلتا الدولتين. وعلى أثره فقدت تركيا إمكانية التوصل إلى ترتيب معين مع الإتحاد السوفيتي يهدف إلى تأمين حدودها الشمالية على الأقل، وهكذا وضعت تلك المعاهدة تركيا في موقف صعب جداً[131].

2-إن إبرام المعاهدة الألمانية – السوفيتية كان لها أعمق الأثر على تطورات الأحداث في أوربا، إذ لم تمض على هذا التطور سوى أيام قلائل حتى هاجمت القوات الألمانية بولندا وبالضبط في الأول من أيلول 1939. وترتب على ذلك إعلان كل من بريطانيا وفرنسا الحرب على ألمانيا في 3 منه، وأصبحت الحرب بذلك حقيقة واقعة، علماً أن تركيا التزمت الحياد الذي يشوبه الحذر من تلك الحرب، لأنها لم تكن بأي حال من الأحوال مستعدة للمشاركة في أي حرب حديثة. ووجب عليها أن تبقى خارج ميدان الحرب، وأن تحافظ على سيادتها ووحدة أراضيها وتضميد جراحها التي خلفتها لها حروبها السابقة، وما ترتب عليها من أعباء اقتصادية ثقيلة وخسائر بشرية، لا سيما وما يتعلق منها بالحرب العالمية الأولى. وكان على الأتراك أيضاً استنباط الدروس من جراء وقوفهم إلى جانب ألمانيا وحليفاتها في تلك الحرب، والحفاظ على حيادهم على الأقل والتمسك بالشعار الذي رفعه أتاتورك "**السلام في الوطن؛ السلام في الخارج**"[132].

3-أدى احتلال القوات السوفيتية للأجزاء الشرقية من بولندا في 17 أيلول 1939 إلى مزيد من التوتر في العلاقات السوفيتية – التركية. وبهدف تجاوز الخلافات بين الدولتين عن طريق التوصل إلى اتفاقية ثنائية على غرار البيانات التركية مع كل من بريطانيا وفرنسا، اضطرت تركيا إلى أن ترسل وزير خارجيتها في 22 أيلول إلى موسكو بناءً على دعوة من الحكومة السوفيتية، لكن وزير الخارجية التركي عاد إلى بلاده في 16 تشرين الأول من دون تحقيق أي نتيجة، ويعزى أسباب الفشل إلى إصرار الجانب السوفيتي على إدخال مادة في الاتفاقية يعفى بموجبها الإتحاد السوفيتي من أي التزام بدخول الحرب ضد ألمانيا طبقاً للميثاق المبرم بينهما في 23 آب 1939، فضلاً عن مادة أخرى تطالب فيها تركيا بإجراء تعديل على مواد معينة في اتفاقية مونترو التي تضمنت غلق المضائق التركية بوجه السفن الحربية لجميع الدول عدا دول البحر الأسود، كما أراد الإتحاد السوفيتي الحصول على موافقة تركيا بإلغاء عضوية رومانيا في حلف البلقان والهيمنة على الحلف والاعتراف بتقسيم بولندا[133]، عّدت الحكومة التركية

تلك المطالب التزامات لا تنسجم مع بياناتها السابقة مع كل من بريطانيا وفرنسا، وكذلك مع التزاماتها تجاه دول حلف البلقان، وما ستؤدي إليه من تقويض لأمن تركيا واستقلالها على المدى البعيد(134)، وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الخارجية الألمانية كانت وراء الضغوط السوفيتية على وزير خارجية تركيا سراج أوغلو عن طريق وزير الخارجية الألماني فون ريبنتروب والسفير الألماني في موسكو بهدف إحباط مباحثات الحكومة التركية مع كل من بريطانيا وفرنسا، ومن ثم تخليها عن كل التزاماتها تجاههما(135).

4-إن إبرام الطرفين الألماني والسوفيتي معاهدة التعاون المشترك في 28 أيلول 1939، وكذلك البروتوكول التجاري بين ألمانيا وإيران في 8 تشرين الأول كانت بمثابة دلائل على أن ألمانيا ستستغني عن المنتوجات الغذائية التركية والأسواق التركية أيضاً(136).

5-أدى اجتياح القوات الألمانية حدود رومانيا في 7 تشرين الأول 1939 إلى إشراف ألمانيا مباشرة على البحر الأسود واقترابها من الحدود التركية(137).

أدت تلك التطورات إلى ردود أفعال قوية من جانب بريطانيا وفرنسا وتركيا. فالميثاق النازي – السوفيتي دلّ على إنهاء وفشل المباحثات السياسية والعسكرية البريطانية – الفرنسية مع الإتحاد السوفيتي. وكان ذلك الميثاق أيضاً بمثابة صدمة كبيرة وتطور مفاجئ لتركيا التي وضعها الميثاق في موقف صعب للغاية كما أسلفنا.

لم يبق أمام تركيا إزاء تلك التطورات، لا سيما وبعد فشل مباحثات وزير خارجيتها سراج أوغلو في موسكو وعودته إلى أنقرة في 16 تشرين الأول 1939 إلاّ التقرب أكثر فأكثر نحو بريطانيا وفرنسا بهدف التوصل إلى اتفاق نهائي معهما يضمن لها الدفاع عن حدودها والمحافظة على سلامة أمنها واستقلالها بعد أن أصبحت الحرب في أوربا حقيقة واقعة. وكذلك تأمين استمرار العلاقات التجارية والاقتصادية مع كل من بريطانيا وفرنسا، إثر الإجراءات التي اتخذتها ألمانيا بحظر بيع المعدات الحربية إلى تركيا. كما أعلنت بريطانيا وفرنسا موافقتهما على المطالب الاقتصادية والمالية التركية وعلى ضمانات أكيدة لأمن تركيا، لأن بريطانيا، ونظراً لاندلاع الحرب العالمية الثانية، أصبحت أكثر اهتماماً بتأمين مواقعها في شرقي

البحر المتوسط. وجاء التوقيع على الاتفاق الثلاثي في 19 تشرين الأول 1939 بين بريطانيا وفرنسا وتركيا بمثابة النتيجة النهائية لتطور العلاقات البريطانية – التركية في أواخر الثلاثينيات. وإن إعادة تكييف تركيا لسياستها الخارجية مع الدول الغربية كانت مصحوبة بالانسحاب التدريجي من سياسة الصداقة والتعاون وعدم الاعتداء مع الإتحاد السوفيتي(138).

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن بريطانيا كان لها دور في إفشال المباحثات السوفيتية – التركية أيضاً، إذ كانت تركيا تطلعها على نتائج تلك المباحثات تباعاً. وقد استغلت بريطانيا مطالبة السوفييت للاشتراك في إدارة المضائق التركية، حيث عدّت ذلك الطلب بمثابة تدخل سافر في شؤون تركيا الداخلية. فضلاً عن ذلك عرضت بريطانيا على تركيا معدات عسكرية كانت بأمس الحاجة إليها بعد أن توقفت تشيكوسلوفاكيا عن تزويدها بها إثر تعرضها للاحتلال الألماني. وإحجام ألمانيا عن تزويدها بتلك المعدات فيما بعد، كما أن تركيا من جانبها آثرت أن تبقى مخلصة لتعهداتها مع بريطانيا وفرنسا، وللسياسة التي اختطتها(139).

يبدو من خلال الإطلاع على نصوص الاتفاق الثلاثي، الذي كان أمدهُ 15 سنة، بأنه تكملة للخطوات التي سبقته والمتمثلة بالبيان البريطاني – التركي المشترك والبيان الفرنسي – التركي المشترك، وإنه تنظيم نهائي للتعاون العسكري بين الأطراف المتعاقدة لدرء أي عدوان محتمل على منطقة البلقان وشرقي البحر المتوسط وإقرار السلام فيهما. وإن التعهدات التي قطعتها تركيا لا تجرها إلى نزاع مسلح مع الإتحاد السوفيتي، وهذا دليل على استمرار تركيا بتمسكها على نهجها السابق مع السوفيت ، والعمل على عدم إثارته أو استفزازه. ومن جهة أخرى فإن كلاً من بريطانيا وفرنسا حرصتا على عدم المساس بالإتحاد السوفيتي والابتعاد عن كل ما يثيره أو يحفزه على العمل بتعكير السلم أيضاً.

تضمن الاتفاق الثلاثي (معاهدة المساعدة المتبادلة Treaty of Mutual Assistance)و3 بروتوكولات وميثاق عسكري سري Military Convention. أشارت المادة الأولى من معاهدة المساعدة المتبادلة أنه في حالة تعرض تركيا لعدوان من أي دولة أوربية، فعلى بريطانيا وفرنسا تقديم جميع أنواع المساعدة لها(140).

في حين أكدت المادة (2) أنه في حالة وقوع أي عمل عدواني في منطقة البحر المتوسط من أي دولة أوربية ويقود إلى اندلاع حرب تكون كل من بريطانيا وفرنسا طرفاً فيها، فعلى تركيا تقديم الدعم لهما. وكذلك الحال في حالة نشوب حرب في المنطقة نفسها وتكون تركيا طرفاً فيها، فعلى الدولتين المذكورتين تقديم جميع أنواع المساعدة لها[141].

وأشارت المادة (3) إلى أنه ما دامت الضمانات التي قطعتها بريطانيا وفرنسا لرومانيا واليونان في 13 نيسان قائمة، فعلى تركيا التعاون مع بريطانيا وفرنسا وتقديم أي مساعدة ممكنة لهما إذا اضطرتا إلى دخول حرب من جراء تنفيذ الضمانات المشار إليها. وأكدت المادة (6) بأن المعاهدة الحالية ليست موجهة ضد أي دولة، لكنها صممت لضمان المساعدة المشتركة بين بريطانيا وفرنسا وتركيا عندما تكون هناك ضرورة لمقاومة العدوان. وأشارت المادة (8) أنه في حالة نشوب خلاف بين الأطراف الثلاثة خلال تنفيذ المعاهدة، فيتم تسويته عن طريق اتفاقية مشتركة. وتناولت المادة (9) المصادقة على المعاهدة من قبل الأطراف الثلاثة وإيداعها في أنقرة وبالسرعة الممكنة، وإنها تعد نافذة المفعول لمدة 15 سنة[142].

وفيما يتعلق بالبروتوكول رقم (1) فقد أكد ممثلو الأطراف الثلاثة المخولين بالتوقيع على الاتفاق وهم رئيس وزراء تركيا رفيق صايدام وسفيري بريطانيا وفرنسا في أنقرة وهما هوجيسين وماسيغلي على التتابع بأن هذه المعاهدة ستدخل حيز التطبيق ابتداءً من تاريخ التوقيع عليها[143].

أما البروتوكول رقم (2) فقد اتفق الأطراف الثلاثة بموجبه على أن الالتزامات السابقة التي قطعتها تركيا لا يمكن أن تجبرها على القيام بعمل تؤدي نتيجته إلى دخولها في نزاع مسلح مع الإتحاد السوفيتي. وأكد البروتوكول رقم (3) على الالتزام التام والفوري من جانب بريطانيا وفرنسا بتقديم جميع أنواع المساعدة بناءً على طلب تركيا ضد أي عمل عدواني من قبل دولة أوربية يمتد إلى حدود بلغاريا واليونان[144].

وفيما يخص الميثاق العسكري السري فقد تم التوصل إليه في 19 تشرين الأول 1939 أيضاً بعد ان توجه إلى أنقرة الفريق ويفل Wavell قائد الجيوش الشرقية البريطانية والفريق ويغان Weygand قائد الجيوش الشرقية الفرنسية قبل يوم

واحد من تاريخ التوقيع على الاتفاق، إذ أجروا مباحثات مع الجانب التركي بشأن المواضيع العسكرية التي تهم دولهم، إذ احتوى الميثاق على (10) مواد أهمها[145]:

– **المادة (2):** أشارت إلى اتفاق الأطراف المتعاقدة في حالة عدوان تشنه أي دولة أوربية ويقود إلى حرب في منطقة البلقان، فعلى تركيا اتخاذ الإجراءات اللازمة، للحالات المختلفة التي قد تنشأ، من أجل إبقاء بلغاريا تحت المراقبة.

–**المادة (3):** أكدت على ضرورة إخضاع جزر الدوديكانيز القريبة من السواحل التركية من الأطراف الثلاثة وبأسرع وقت ممكن في حالة أي عمل عدواني قد تقوم به إيطاليا بعد أن يصبح الاتفاق نافذ المفعول.

–**المادة (5):** تضمنت موافقة تركيا على تقديم جميع التسهيلات الخاصة بمرور قوات الحلفاء عبر أراضيها وخلال بحر مرمرة من حيث استخدام الطرق البرية وسكك الحديد والمطارات والموانئ وتكون تحركات تلك القوات مخططة مسبقاً من قبل هيئات الأركان العسكرية العامة للدول الثلاثة لحين تحقيق السلام.

–**المادة (6):** أشارت إلى أنه في حالة تعرض رومانيا لأي عدوان خارجي فإن الدفاع عن أراضيها يقع على عاتق جيشها بشكل رئيس ومن ثم القوات البريطانية والفرنسية. على أن تسمح تركيا بتنقل هذه القوات مع كافة تجهيزاتها عبر أراضيها.

–**المادة (9):** التي أكدت على ضرورة موافقة الأطراف الثلاثة على تبادل جميع أنواع المعلومات التي تهم التعاون المشترك فيما بينها والتي تمتلكها هيئات الأركان العسكرية العامة عن القوات الأجنبية.

المادة (10): عدّت الميثاق العسكري الحالي جزءاً لا يتجزأ من الاتفاق الذي تم التوصل إليه في اليوم نفسه – 19 تشرين الأول 1939 – بين الأطراف الثلاثة[146].

وبعد مرور يوم واحد ألحقت اتفاقية مالية واقتصادية بالاتفاق الثلاثي نصت على تقديم قرض بريطاني – فرنسي لتركيا قيمته 25 مليون جنيه استرليني (أي ما يعادل 156.250.000 ليرة تركية) ثلاثة أخماس من فرنسا لشراء معدات عسكرية من بريطانيا وفرنسا على أن يتم تسديده خلال 20 سنة بفائدة 4%، فضلاً عن قروض أخرى تبلغ 18.5 مليون جنيه استرليني (أي ما يعادل 115.625.000 ليرة تركية) لرفع الحجز عن الأرصدة التركية المجمدة وتسدد خلال 20 سنة أيضاً وبفائدة

3%[147].

وبعد إبرام الاتفاق النهائي عُرض على الحكومات المعنية للمصادقة عليه، ففي تركيا عرض في بادئ الأمر على اللجنة المشتركة المؤلفة من لجنتي الخارجية والعدلية في المجلس الوطني التركي الكبير، فوافقت عليه بالإجماع. ثم عرض على المجلس نفسه في 8 تشرين الثاني 1939. وتحدث وزير خارجية تركيا سراج أوغلو عن الفوائد السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ستجنيها تركيا من هذا الاتفاق. وأعقب ذلك التصويت على الاتفاق، وتمت المصادقة عليه بشكل نهائي، وبعد مصادقة الأطراف الثلاثة عليه أقرت جميع مصادقاتهم في 16 تشرين الثاني في أنقرة[148].

كان للاتفاق النهائي أهمية كبيرة بالنسبة للأطراف الثلاثة. فمن أجل ضمان حدود تركيا الشمالية الغربية والغربية من أي عدوان خارجي، لا سيما بعد أن نشبت الحرب العالمية الثانية، وفشل المفاوضات السوفيتية – التركية، كان على الحكومة التركية أن تتخذ من جانبها جميع التحوطات الأمنية، لا سيما بعد أن أصبحت دول البلقان في وضع حرج إثر الاحتلال الإيطالي لألبانيا وتوقع مساندة هتلر لحليفه موسوليني في تحقيق أطماعه في دول البلقان الأخرى، ومن ثم انطلاق قواتهما بسهولة من تلك المنطقة نحو الأراضي التركية[149].

وبعد مرور يوم واحد على إبرام الاتفاق النهائي والموافق في 20 تشرين الأول 1939 تم عقد اتفاقية تجارية بريطانية – تركية في لندن، تعهدت بريطانيا بموجبها شراء 200 ألف طن من خامات الكروم التركية سنوياً. وكذلك شراء ما قيمته مليوني جنيه إسترليني (أي ما يعادل 12.500.000 ليرة تركية) من المنتجات الزراعية التركية، بخاصة الفواكه المجففة، علماً بأن الأسواق البريطانية لم تكن بحاجة فعلية إليها، لكن الحكومة البريطانية وافقت على شرائها بعد أن هددتها الحكومة التركية ببيع 30 ألف طن من خامات الكروم إلى ألمانيا في حالة عدم شرائها تلك المنتوجات. وبناءً على ذلك اتخذت الحكومة التركية قراراً بمنع تصدير خامات الكروم إلى ألمانيا ابتداءً من 26 تشرين الأول من تلك السنة، علماً بأن ألمانيا صارت بأمس الحاجة إليها إثر اندلاع الحرب العالمية الثانية، بهدف إنتاج

المزيد من المعدات العسكرية، خاصة الثقيلة منها لتعويض النقص الذي يحصل من جراء تلك الحرب[150].

شهدت السنة نفسها زيادة في حجم الصادرات التركية إلى بريطانيا قياساً بسنة 1938، إذ بلغت 7.3 مليون ليرة تركية في حين شهدت الصادرات البريطانية إلى تركيا انخفاضاً إلى أكثر من النصف قياساً بسنة 1938 أيضاً، فقد بلغت 7.4 مليون ليرة تركية، وهذا يعني أن الصادرات التركية إلى بريطانيا كانت تقريباً متوازية مع استيراداتها من الدولة نفسها في سنة 1939[151].

كما حصلت تركيا على دعم بريطاني في حالة تعرضها لعدوان من الإتحاد السوفيتي، وذلك من خلال المذكرة التي وجهتها الحكومة البريطانية إلى النائب في المجلس الوطني التركي الكبير (حسين رؤوف أورباي) [152]، أثناء وجوده في لندن واجتماعه هناك بوزير الحربية تشرشل، فقد تضمنت المذكرة استعداد الحكومة البريطانية، بناءً على دعوة نظيرتها التركية، لتقديم مساعدة إلى تركيا بقوى بحرية متفوقة على القوة البحرية السوفيتية الراسية في البحر الأسود، وإرسال ضباط فنيين بريطانيين إلى تركيا إذا ما دعت الضرورة، كما طمأن المسؤول التركي على أن مجرد وصول الاسطول البحري البريطاني إلى ازمير سيكون بحد ذاته رادعاً للإتحاد السوفيتي من الذهاب إلى أبعد مما ينبغي، أي التفكير في مهاجمة المضائق التركية. وإن تقدم ذلك الأسطول إلى خليج (إزميت Izmit) سيمنع الهجوم العسكري السوفيتي على مدخل مضيق البوسفور، فضلاً عن ذلك ستتعهد بريطانيا بالقيام بالعمليات العسكرية الضرورية للسيطرة على البحر الأسود[153].

وبموجب الميثاق العسكري الملحق بالاتفاق ضمنت بريطانيا وفرنسا تحالف تركيا معها، والافادة من أراضيها وأجوائها ومن مضائقها ومياهها الإقليمية في سبيل تعزيز جبهتهما الدفاعية في شرقي البحر المتوسط كله أي من مصب نهر الدانوب وحتى قناة السويس، مما يسهم في تفعيل المواجهة مع أي عدوان على تلك الجبهة. وهكذا ستتمكن بريطانيا وفرنسا من الإيفاء بتعهداتها لدول حلف البلقان في الدفاع عنها. وعبّرت الدول الأعضاء في الحلف عن ارتياحها بشأن موقف تركيا الحازم بوجه المطالب السوفيتية أثناء المباحثات السوفيتية – التركية الأخيرة، وما أفضت

إليه المباحثات الثلاثية من نتائج إيجابية لصالح دول حلف البلقان[154].

أما ما يتعلق ببلغاريا، بوصفها إحدى دول البلقان، فكانت ترغب في أن تتفق تركيا مع الإتحاد السوفيتي بهدف حصول بلغاريا على مساندة الأخيرة في الحصول على دوبروجا بوصفها شرطاً لانضمامها إلى حلف البلقان، إلا أن اتفاق تركيا مع محور لندن – باريس خيّب آمال بلغاريا[155].

كان من الطبيعي أن يؤدي اتفاق تركيا، في تحالفها مع بريطانيا وفرنسا، إلى خلق ردود أفعال قوية من جانب دول المحور والإتحاد السوفيتي، وبخاصة بعد أن صرحت الحكومة التركية أنه بموجب الاتفاق الجديد لم تعد تركيا دولة محادية بل إنها مجرد طرف غير محارب، وحاول رئيس وزراء تركيا رفيق صايدام تبرير التغيير الذي طرأ على السياسة الخارجية لتركيا بقوله: "**إن تركيا التي سعت دوماً للمحافظة على الحياد لا تستطيع الآن حين شمل التوتر في [كذا] أوربا ومنطقة البلقان والبحر المتوسط أن تستمر بالبقاء على الحياد**"[156]. وأدى ذلك إلى استياء الحكومة الألمانية بشدة من تركيا. وعبّر عن ذلك صراحة وزير خارجيتها فون ريبنتروب لسفير تركيا في برلين (كيريده Gerede) بقوله: "**إن المسألة التي كنا قد ناقشناها في محادثاتنا الأخيرة، وبالتحديد توصل تركيا إلى معاهدات تعاون مشترك مع انكلترا وفرنسا، كانت في الوقت نفسه قد أصبحت حقيقة بعد كل شيء. وبهذا فإن تركيا قد انضمت إلى الجبهة المعادية لألمانيا**"[157]. وفضلاً عن ذلك عبر سفير ألمانيا في أنقرة فون بابن عن استيائه لسراج أوغلو قائلاً: "**إن ألمانيا التي ناضلت على الدوام من أجل علاقات الصداقة مع تركيا على وجه الخصوص كانت عاجزة عن أن تفهم هذا التطور في السياسة التركية**"[158].

في السياق نفسه، عبرت الصحافة الألمانية عن امتعاضها الشديد أيضاً من جراء ذلك، فقد كتبت صحيفة فيليشكر بيوباختر شبه الرسمية ما نصه: "**لا يصح اعتبار تركيا دولة محايدة، لا بد أنها ستندم بمرارة**"، في حين عدّته صحيفة ألمانية أخرى فوزاً سياسياً عظيماً لدول الحلفاء لا يقل عن فوز ألمانيا بالتوصل إلى ميثاق عدم الاعتداء مع الإتحاد السوفيتي في 23 آب 1939[159].

اسهم الاتفاق الثلاثي إلى حدوث تراجع في العلاقات الاقتصادية الألمانية –

التركية أيضاً موازنة بالسنوات السابقة، نظراً للقرار الأخير الذي اتخذته الحكومة التركية بوقف صادراتها من خامات الكروم إلى ألمانيا. وكذلك تصريح رئيس وزرائها في أواخر تشرين الأول من السنة نفسها بأن: " **تعمل بلاده على إنهاء ارتباطها الاقتصادي بألمانيا، وتكثيف العلاقات مع بريطانيا وفرنسا، في محاولة للتخلص من القيود التي فرضتها التجارة الألمانية ومن أجل العودة إلى العلاقات التجارية الحرة**"(160).

ورداً على ذلك أوقفت الحكومة الألمانية صادراتها إلى تركيا من قطع الغيار التي كانت المصانع التركية بأمس الحاجة إليها، وكذلك المعدات العسكرية بمختلف أنواعها الثقيلة والخفيفة. كما توقفت عن شراء المواد الزراعية التركية والتي عوضتها من مصادر أخرى مثل الإتحاد السوفيتي وإيران، ومع ذلك فإن حجم التبادل التجاري بين ألمانيا وتركيا في السنة نفسها كان كالآتي: بالنسبة للاستيرادات التركية من ألمانيا بلغت 60.1 مليون ليرة تركية، في حين بلغت صادراتها إلى ألمانيا 47.5 مليون ليرة تركية. وعلى الرغم من تراجع حجم ذلك التبادل قياساً بالسنوات السابقة، إلا إن ألمانيا كانت تستوعب نسبة أكثر من 50% من مجموع الصادرات التركية(161).

أما إيطاليا فإنها لم تكن مرتاحة من الاتفاق أيضاً كونها وجدت فيه تحالفاً يهدد مصالحها في البحر المتوسط الذي تسعى إلى جعله بحيرة خاصة بها. ووصف وزير خارجيتها الكونت شيانو يوم 19 تشرين الأول 1939– وهو تاريخ التوقيع على الاتفاق – بأنه يشكل خسارة كبرى لإيطاليا وبتفويض من باريس طمأنه وزير خارجية فرنسا جورج بونييه عبر اتصال هاتفي بأن الاتفاق لا يحمل طابعاً معادياً لإيطاليا، وإنما يهدف إلى المحافظة على الوضع القائم في منطقة شرقي البحر المتوسط. وكتب الكونت شيانو ما نصه: "**إنني لا أعلم مدى قيمة هذا التأكيد ولكن من المفيد أنه حدث**"(162).

وفيما يتعلق بالإتحاد السوفيتي فإن اتفاق تركيا مع بريطانيا وفرنسا كان بمثابة دليل على فشل الحكومة السوفيتية، لعدم تمكنها من ضمان وقوف تركيا إلى جانبها، ولهذا السبب فإنها انتقدته. وأعربت عن قلقها تجاهه على الرغم مما تضمنه

الاتفاق من نص صريح بعدم إلزام تركيا على القيام بعمل من شأنه أن يؤدي إلى دخولها في نزاع مسلح مع الإتحاد السوفيتي، وهذا دليل على حسن نية تركيا تجاه جارتها الشمالية، وتأكيدها على روح الصداقة التي تسود العلاقات السوفيتية – التركية. كما أن الحكومة التركية في أثناء مباحثاتها مع بريطانيا وفرنسا كانت تطلع الجانب السوفيتي على سير تلك المباحثات. وإنها كانت تماطل في التوصل إلى اتفاق سريع معهما، رغبة منها في التوصل إلى اتفاق تعاون مشترك وعدم اعتداء موازي لبياناتها مع كل من بريطانيا وفرنسا، بهدف خلق موازنة في علاقاتها الدولية، وضمان الجانب السوفيتي بعدم الاعتداء عليها في أي حرب مستقبلية، لكن إبرام الإتحاد السوفيتي ميثاق عدم الاعتداء مع ألمانيا النازية في 23 آب 1939 كان بمثابة صدمة لتركيا(163).

على الرغم من ذلك فقد لبت الحكومة التركية الدعوة التي وجهتها إليها نظيرتها السوفيتية في أواخر أيلول 1939 رغبة منها في تحقيق هدفها المنشود بتأمين حدودها مع الإتحاد السوفيتي، إلا أن الحكومة السوفيتية أرادت أن تفرض عليها شروطاً ثقيلة كما أسلفنا، الأمر الذي أدى إلى فشل تلك المباحثات، ووجدت تركيا نفسها مجبرة على التوصل إلى اتفاق وبأقصى سرعة ممكنة مع بريطانيا وفرنسا لضمان حدودها وأمنها من أي اعتداء خارجي بعد أن أصبحت الحرب حقيقة واقعة. وحتى بعد التوصل إلى ذلك الاتفاق، وعلى الرغم مما قامت به الحكومة الألمانية من نشر أنباء بأن الإتحاد السوفيتي اتخذ إجراءات عسكرية وقائية ضد مواقع تركز القوات التركية في قفقاسيا منذ أوائل تشرين الثاني 1939، بأنها ستواصل تلك الإجراءات حتى ربيع السنة الآتية، لكن الحكومة التركية لم تقتنع بذلك وصرحت بأنها مجرد إدعاءات كاذبة، وإن الحكومة الألمانية تهدف من ورائها إلى بذر الشقاق في علاقاتها مع نظيرتها السوفيتية(164).

فضلاً عن قامت به الحكومة التركية من جهود واتصالات مع نظيرتها السوفيتية أثناء مباحثاتها مع بريطانيا وفرنسا من أجل عدم إثارة أي رد فعل من جانب الإتحاد السوفيتي، لكن السوفييت عبروا بعد إبرام الاتفاق الثلاثي عن استيائهم العميق حسبما أدلى به وزير الخارجية في 31 تشرين الأول 1939 أثناء الاجتماع

الطارئ الذي عقده مجلس السوفييت الأعلى قائلاً: "**إن قدر تركيا بإعلان الحرب على ألمانيا هو بسبب ارتباطها مع انكلترا وفرنسا، وأنهما أعربتا عن ارتياحهما من الموقف التركي تجاههما، ولكن ما لا أستطيع التكهن به في هذا الموضوع هو هل أن تركيا ستشعر بالندم بسبب هذا الفعل أم لا؟**"(165).

كما عبرت الصحف السوفيتية عن استيائها من الاتفاق، ومما قالته صحيفة أزفيستيا الواسعة الانتشار بهذا الصدد: "إن إنكلترا وفرنسا ستقودان تركيا إلى حافة الحرب، وإن كلتا الدولتين تريدان أن تتخذا من تركيا قاعدة إستراتيجية من أجل تنفيذ مخططاتهما العسكرية ضد ألمانيا وفي الأراضي البلقانية"(166).

وهكذا فإن الإتحاد السوفيتي الذي عدّ البيان البريطاني – التركي وثيقة سلمية كما أسلفنا سابقاً، نظر الآن إلى الاتفاق النهائي الذي لم يكن يختلف أصلاً عن البيان على أنه وثيقة حرب وحاول أينونو من جانبه طمأنة الإتحاد السوفيتي من خلال الخطبة التي ألقاها في المجلس الوطني التركي الكبير في 1 تشرين الثاني 1939 بصدد الاتفاق، حيث أكد أن الاتفاق غير موجه ضد أحد، وإنه يخدم قضية السلام في منطقة المصالح التركية، ويهدف إلى منع انتشار الحرب وما يرافقها من مآسي وويلات عن طريق إقامة منطقة آمنة في أوربا(167).

يظهر أن هدف تركيا الأساس في التوصل إلى الاتفاق الثلاثي هو الابتعاد عن الحرب وما تفرزه من ويلات على مختلف الأصعدة. وعلى الرغم ما تضمنه الاتفاق الجديد وما ورد فيه من تعهدات الحكومة التركية، ولاسيما الميثاق العسكري السري الملحق به والذي كان بمثابة تحالف عسكري يفرض عليها الاشتراك في الحرب إلى جانب حليفتها في حالة أي عدوان يقع في منطقة البحر المتوسط، ولكنها بالرغم من كل التزاماتها السابقة، وطدت العزم على ان تبقى خارج الحرب، إلا إذا وقع عدوان مباشر على أراضيها.

وبهذا الصدد، ضغطت بريطانيا على الحكومة التركية بهدف دخول الحرب إلى جانب الحلفاء، واغلاق المضائق امام دول المحور؛ بيد أن تركيا واجهة ذلك الضغط متحججة ببرتوكولات المحالفة الذي يعفيها من أي اجراء قد يقحمها في حرب مع الاتحاد السوفيتي، حليف المحور في ذلك الحين. ولما اجتاحت ايطاليا

اليونان، لم تستتجد بها بريطانيا خشية أن يعرضها سحب قواتها من (تراقيا) لهجوم دول المحور[168].

وقد علق سفير بريطانيا في انقرة في مدة الحرب على حياد تركيا في تلك المرحلة من الحرب قائلاً: " **انهزمت فرنسا وخرجت من الحرب، واصبحت بريطانيا في خطر مميت، فلو خاضت تركيا في هذا الحال الحرب لجانب لحيفتها، لجنت من ذلك ذكريات بطولية لا تمحى حول التضحية بالذات، ولكن فائدة خوضها الحرب محدودة جداً. ولو اصبحت عالة على حليفتها المنهكة بريطانيا، لألّحقت بها أضراراً لا تحصى**"[169].

ولم يشتد الضغط على تركيا لدخول الحرب مثل اشتداده عليها في ايام ربيع سنة 1941 المتوترة، فما ان مضت اربعة ايام على توقيع المعاهدة الالمانية – التركية، حتى بدأ هتلر حملته التي طال اعدادها ضد الاتحاد السوفيتي، إذ تنفست تركيا الصعداء؛ لأن عدويها العتيدين اللذين دارتهما بتحالف غير مقدس، اصبحا منهمكين بمحاربة بعضهما البعض، فزال بذلك اقرب ما تعرضت له من خطر. وبدأ يتغير وجه الحرب في شتاء عام 1942 بعد ان انتصر الحلفاء في معركتي العالمين وستالينغراد، فجاء دور الحلفاء في السعي لحمل تركيا على مشاركة مؤثرة في الحرب، لذا، جرت محادثات بريطانية –تركية في كانون الثاني 1943، وافقت على اثرها بريطانيا على ان تمد الجيش التركي بتجهيزات عسكرية وحاملة طائرات مقاتلة، مع ذلك بقت تركيا على الحياد من الحرب[170].

وزاد في سنة 1944 ضغط الحلفاء على تركيا من اجل التعاون معهم، لاسيما بعد ان زال خطر ذلك التعاون. فأوقفت تركيا تصدير المواد الاولية إلى المانيا بناء على طلب بريطانيا، ثم قطعت تركيا العلاقات الدبلوماسية مع دول المحور في 2 أب 194، واعلنت الحرب عليها في 23 شباط 1945، أي عشية استسلام ألمانيا في الحرب[171].

هوامش الفصل الثاني

(1)للتفاصيل عن تلك التطورات السياسية . يُنظر: الصمد، المصدر السابق، ص 369-382.

(2) . ج. ب. تايلور، اصول الحرب العالمية الثانية، ترجمة مصطفى كمال خميس، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1971، ص 61 .

(3)جيفكوفا، المصدر السابق، ص 195.

(4)بهنان، العلاقات البريطانية، ص 86.

(5)المصدر نفسه، ص 87

(6) **شيانو**: ولد سنة 1903. وتزوج ابنة موسوليني. اصبح وزيراً للخارجية الايطالية (1936 – 1942). ثم عين سفيراً لبلاده في الفاتيكان. القي القبض عليه بعد الاطاحة بموسولويني، فاعتقله الفاشيون وحاكموه بتهمة الخيانة في مدينة فيرونا Verona. ثم اعدموه سنة 1944. ينظر: عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، اذار 1974، ص 293 –294.

(7) Yucel Guclu "Turkish – German Relations on the Eve of World War Two", Turkish Studies, Vol: 1, No.2, London, Autumn 2000, p.79.

(8) Kurkcuoglu, A.G.E, s, 84.

(9) **لويد جورج**: ولد في مدينة مانشستر في 17 كانون الثاني 1863. درس القانون في بورد Pord. اصبح عضواً في مجلس العموم البريطاني ممثلاً عن حزب الاحرار البريطاني سنة 1890. تقلد العديد من المناصب الوزارية المهمة تأتي في مقدمتها وزيراً للتجارة (1902 . 1908). ثم وزيراً للخزانة (1908 . 1915). فوزيراً للحرب (تموز – كانون الاول 1916). تولي منصب رئيس الوزراء خلال (7 كانون الاول 1916 – تشرين الاول 1922). توفي في 26 آذار 1945 ينظر:
The New Encyclopaedia Britannica, Op. Cit, Vol:3, pp. 786 – 787.

(10) عوني عبد الرحمن السبعاوي، العلاقات العراقية التركية (1932 . 1958)، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1986، ص 58.

(11) نصيف جاسم عباس الاحبابي، العلاقات بين تركيا والمانيا النازية 1933 – 1945، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1994، ص 80.

(12) المصدر نفسه، ص 81.

(13) للإطلاع على نص ميثاق سعد آباد . ينظر: عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ، جـ4، بيروت، 1978، 256–259.

(14) انطوان فلوري، نشأة "الكتلة الشرقية" ميثاق سعد آباد، نظير مساهمة في الامن الجماعي خلال الثلاثينات، ترجمة غانم محمد الحفو، جامعة الموصل، 1991، ص 14 -15.

(15) Ataov, Op. Cit, p. 112.

(16) الاحبابي، المصدر السابق، ص 82.

(17) Langsam, Op. Cit, p. 842.

(18) Atoav, Op. Cit, p. 112.

(19) ونستون تشرشل ، مذكرات تشرشل، ج1، دار المعرفة للطباعة والنشر، بغداد، د.، ص 41.

(20) المصدر نفسه، ص 42.

(21) **نيفيل تشمبرلين:** سياسي بريطاني. ولد في 18 اذار 1869. اصبح عضواً في البرلمان سنة 1918. ثم مستشارا في خزانة الدولة سنة 1923. وعين في السنة التالية وزيراً للصحة. ومستشاراً للخزانة مرة اخرى سنة 1931. وفي سنة 1937 اصبح رئيساً للوزراء بعد استقالة ستانلي بالدوين. واجبر على الاستقالة في 10 ايار 1940. توفي في 9 تشرين الثاني من السنة نفسها. يُنظر:
New Century Cyclopedia of Names, Op. Cit, Vol:1, p. 888.

(22) بهنان، العلاقات البريطانية، ص 89-91.

(23) **جلال بايار:** ولد في 15 ايار 1883 في قرية عمر بك Umurbeg بولاية بورصا Bursa. تلقى تعليمه في مدينة بورصا وعين في البنك الزراعي بالمدينة نفسها. انتخب نائباً لولاية مانيسا Manisa في المجلس الوطني التركي الكبير سنة 1920. واختير وزيراً للاقتصاد في 27 شباط 1921 وحتى 14 كانون الثاني 1922. وفي 1 تشرين الثاني 1937 اختير من قبل اتاتورك لمنصب رئيس الوزراء عوضاً عن اينونو، ومكث في هذا المنصب حتى 25 كانون الثاني 1939. وفي 7 كانون الثاني 1946 اسس الحزب الديمقراطي. وفي الانتخابات العامة التي جرت في تركيا في 14 ايار 1950 انتخب رئيساً للجمهورية (22 ايار 1950 . 27 ايار 1960). واودع السجن إثر انقلاب 27 ايار 1960. ثم اطلق سراحه في 8 تموز 1966. يُنظر: بهنان، العلاقات البريطانية، ص 92.

(24) تقرير المفوضية الملكية العراقية في انقرة لشهر كانون الثاني 1938 الى وزارة الخارجية، وثيقة رقم 6 في 3 أذار 1938 في: توفيق، المعاهدة البريطانية –الفرنسية . التركية، ص 43.

(25) سعاد حسن جواد، تركيا في سنوات الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 1997، ص 52 . 53.

(26) جيفكوفا، المصدر السابق، ص 103.

(27) المصدر نفسه، ص 103.

(28) المصدر نفسه، ص 104.

(29) **ريبنتروب:** ولد سنة 1893. اشترك في الحرب العالمية الاولى بصفة ضابط. وكذلك اشترك في عقد الاتفاقية البحرية البريطانية . الالمانية سنة 1935. عين سفيراً في لندن سنة 1936. ومن ثم وزيراً للخارجية خلال السنوات (1938 –1945). حكم عليه بالاعدام شنقاً في تشرين الاول 1946.

New Age Encyclopedia, Op. Cit, Vol: 15, p. 451.

(30) R.G.D. Laffan and Others, The Balkan States in 1938, Survey of International Affairs, 1938, London, Oxford Univ. Press, 1953, pp. 445 – 446.

(31) بهنان، العلاقات البريطانية، ص 94.

(32) المصدر نفسه، 95.

(33) جورج لنشوفسكي، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر الخياط، ج1، دار الكشاف، بغداد، 1959، ص 198.

(34) جيفكوفا، المصدر السابق، ص 92 – 93.

(35) المصدر نفسه، ص 93.

(36) VERE – HODGE, Op. Cit, p. 121.

(37) Annuaire Statistique Nations (1936 – 1937), Op. Cit, p. 12.

(38) الاحبابي، المصدر السابق، ص 79.

(39) المصدر نفسه، ص 80.

(40) Annuaire Statistique, (1936 – 1937), Op. Cit, p. 12.

(41) جواد، المصدر السابق، ص 58.

(42) المصدر نفسه، ص 86.

(43) Parker & Smith, Op. Cit, p. 141.

(44) Hale, A.G.E, s, 101.

(45) تقرير المفوضية الملكية العراقية في انقرة لشهر كانون الثاني 1938 الى وزارة الخارجية العراقية في : توفيق، المعاهدة البريطانية . الفرنسية . التركية، ص 43.

(46) الاحبابي، المصدر السابق، ص 83.

(47) المصدر نفسه، ص 83.

(48) بهنان، العلاقات البريطانية، ص 99.

(49) جواد، المصدر السابق، ص 59.

(50) الاحبابي، المصدر السابق، ص 84.

(51) احمد علي، التطور الاقتصادي في تركيا، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، 1982، ص 121.

(52) تقرير المفوضية الملكية العراقية لشهري نيسان ومايس 1938 الى وزارة الخارجية في: توفيق، المعاهدة البريطانية . الفرنسية . التركية، ص 47.

(53) تقرير المفوضية الملكية العراقية في انقرة لشهري نيسان ومايس 1938 الى وزارة الخارجية في: توفيق، المعاهدة البريطانية . الفرنسية . التركية، ص 47 –. 48.

(54) جيفكوفا، المصدر السابق، ص 105.

(55) جواد، المصدر السابق، ص 58.

(56) جيفكوفا، المصدر السابق، ص 106.

(57) Sir Osborne Mance, "The Future of British Trade with Turkey", J.R.C.A.S, Part, 1, Vol:30, January 1943, New York, 1964, pp. 8-9.

(58) Memorandum by the Deputy Director of the Economic Policy Department (Clodius), (Berlin), June, 29, July 5, 1938 in: D.G.F.P, Op. Cit, Vol: 5, June 1937 – March 1939, p. 723, 727.

(59) Ibid., p. 727.

(60) Annuaire Statistique, (1938 – 1939), Op. Cit, p. 12.

(61) Memorandum by the Head of Economic Policy Divison 3 (Moraht), (Berlin), January 20, 1939, D.G.F.P, Op. Cit, Vol.5, pp. 742 – 743; Gonlobul ve Sar, A.G.E, Cilt:1, s, 122.

(62) الاحبابي، المصدر السابق، ص 86 . 87.

(63) Mance, Op. Cit, p. 16; Hale, A.G.E, s, 101.

(64) الاحبابي، المصدر السابق ، ص 88.

(65) بهنان، العلاقات البريطانية، ص 100–104.

(66) Toynbee, Arnold J., & Veronica M. Toynbee, (Ed), Survey of International Affairs (1939 – 1946), The Eve of War, 1939, London, Oxford Univ. Press, 1958, pp.113-114.

(67) Wiener, Op. Cit, Vol: 2, p. 1051.

(68) The Ambassador in France (Bullitt) to the Secretary of State, (Paris), April 13, 1939, F. R. U. S, 1939, Vol: 1, Op. Cit, p. 129.

(69) Armaoglu, A. G. E, s, 354.

(70) Ahmet Sukru Esmer Ve Oral Sander, Ikinci Dunya Savasinda Turk Dis Politikasi'de Olaylarla Turk Dis Politikasi, (1919-1973), cilt, 1, Op. Cit, s, 144.

(71) جواد، المصدر السابق، ص 60.

(72) Altemur Kilic, Turkey and the World, Washington, Public Affairs Press, 1959, p.76.

(73) Toynbee & Toynbee, Op. Cit, pp. 117-118.

(74) Ibid., p. 119.

(75) جيفكوفا، المصدر السابق، ص 161.

(76) **رفيق صايدام:** ولد في 8 أيلول 1881 باستانبول. وتلقى تعليمه الابتدائي في إحدى مدارس المدينة نفسها. أكمل تعليمه في المدرسة الطبية العسكرية العليا، وتخرج منها سنة 1905. وخدم في مستشفى كولخانة العسكرية في استانبول سنة 1907. وأكمل تعليمه الطبي في برلين سنة 1910. شارك في حروب البلقان (1912–1913)، والحرب العالمية الأولى. عين وزيراً للصحة ثلاث مرات الأولى (10 آذار–24 كانون الأول 1921)، والثانية (29 تشرين الأول 1923– 22 تشرين الثاني 1924)، والثالثة (4 آذار 1925– 1 تشرين الثاني 1937). ثم وزيراً للداخلية (11 تشرين الثاني 1938– 24 كانون الثاني 1939). ورئيساً للوزراء منذ 3 نيسان 1939، وحتى وفاته في 8 تموز 1942. يُنظر:

Tamkoc, Op. Cit, pp. 355-356.

(77) Toynbee & Toynbee, Op. Cit, p. 117.

(78) Winston S. Churchill, Step by Step (1936-1939), London, 1942, p. 354.

(79) Soysal, A. G. E, s, 283.

(80) Churchill, Step by Step, p. 354.

(81) Armaoglu, A. G. E, s, 355.

(82) بموجب معاهدة نويي التي أبرمت بين بلغاريا ودول الوفاق في 27 تشرين الثاني 1919 تخلت بلغاريا عن معظم الأراضي التي كانت قد حصلت عليها أثناء حروب البلقان (1912–1913) والحرب العالمية الأولى، إذ أعطت جزءاً من مقدونيا ليوغسلافيا ومعظم دوبروجا لرومانيا. وساحل تراقيا لدول الوفاق. كما تقرر أن تدفع بلغاريا

تعويضات الحرب العالمية الأولى التي قدرت بـ (450 مليون دولار)، وأن تقلص جيشها إلى 33 ألف شخص. يُنظر: بهنان، العلاقات البريطانية، ص 115.

(83) Winston S. Churchill, The Second World War, The Gathering Storm, Vol:1, London, 1948, p.290.

(84) الأحبابي، المصدر السابق، ص 106.

(85) Esmer ve Sander, A. G. E, ss, 145-146.

(86) Toynbee & Toynbee, Op Cit, pp. 128 – 129.

(87) Parker & Smith, Op. Cit, pp. 198-199.

(88) Toynbee & Toynbee, Op. Cit, p. 133.

(89) Ibid., pp. 134-135 .

(90) الصمد، المصدر السابق، ص 373.

(91) المصدر نفسه، ص374.

(92) توفيق، المصدر السابق، ص 47.

(93) المصدر نفسه، ص 48.

(94) الأحبابي، المصدر السابق، ص 99.

(95) بهنان، العلاقات البريطانية، ص 119.

(96) المصدر نفسه، ص 120.

(97) Toynbee & Toynbee, Op. Cit, p. 134.

(98) **فرانز فون بابن:** ولد في مدينة ويرل بألمانيافي 29 تشرين الأول 1879. وعين ملحقاً عسكرياً في السفارة الألمانية بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1915. ومن ثم منصب نائب المستشار في عهد هتلر في 30 كانون الثاني 1933. وفي السنة التالية عين سفيراً لبلاده في النمسا. وكان له دوراً بارزاً في ضم النمسا إلى ألمانيا في آذار 1938. وفي نيسان 1939 عين سفيراً لبلاده في تركيا ومكث هناك حتى سنة 1944. وحكم عليه بالسجن لمدة 8 سنوات في محاكمات نورمبرغ. وفي سنة 1949 أطلق سراحه بعد استئناف حكمه.

The New Century Cyclopedia of Names, Op. Cit, Vol: 3, p. 3085.

(99) مذكرات فرانزفون بابن، ترجمة فاروق الحريري، ج2، منشورات مكتبة التحرير، بغداد، 1985، ص 623.

(100) Guclu, Op. Cit, p. 88 .

(101) مذكرات فرانز فون بابن، المصدر السابق، ج2، ص 628.

(102) المصدر نفسه، ص 629.

(103) Esmer ve Sander, A. G. E, Cilt:1, s, 144.

(104) مذكرات فرانز فون بابن، المصدر السابق، ج2، ص ص 630–631.

(105) الأحبابي، المصدر السابق، ص 100.

(106) Armaoglu, A. G. E, s, 356.

(107) Toynbee & Toynbee, Op. Cit, p. 127.

(108) Ibid., p. 127.

(109) مذكرات فرانز فون بابن، المصدر السابق، ج2، ص ص 632–634.

(110) Guclu, Op. Cit, p. 88.

(111) الأحبابي، المصدر السابق، ص 105.

(112) Guclu, Op. Cit, p.89 .

(113) Ibid., pp. 89-90.

(114) Toynbee & Toynbee, Op. Cit, p. 421.

(115) Ibid., p. 422.

(116) Kilic, Op. Cit, p. 76.

(117) **لـواء الاسـكندرونة:** تبلـغ مساحة اللـواء 14 ألـف كـم^2 . أمـا عـدد سكانه حـين استولى عليه الأتراك فكان 310 ألف نسمة وكان منهم 200 ألف عربي والبقية من جنسيات مختلفة. كان اللواء جزءاً من سوريا طبقاً لاتفاقية أنقرة الموقعة سنة 1921 ما بين حكومة أنقرة وسلطات الانتداب الفرنسي على سوريا. برزت القضية على السطح سنة 1936 عندما طالب النواب الأتراك في المجلس الوطني التركي الكبير ضم اللواء إلى تركيا. وأشار أتاتورك في الكلمة التي ألقاها في المجلس المذكور إلى الاسكندرونة وعدها الموضوع الخطير الذي يشغل بال الشعب التركي. وعلى أثر مقاطعة الأتراك في الاسكندرونة انتخابات المجلس السوري في السنة نفسها وما أدى من تظاهرات واصطدامات مع الشرطة في كانون الأول 1936 وكانون الثاني 1937 عرضت الحكومة الفرنسية الموضوع على عصبة الأمم. وعدّ ذلك انتصاراً لتركيا، كما أن تولي ليون بلوم رئاسة الوزارة في فرنسا خدم تلك القضية لصالح تركيا نظراً لحاجة فرنسا إلى كسب ود تركيا بعد التهديد الإيطالي لمنطقة شرقي البحر المتوسط حيث المصالح الفرنسية. شكلت عصبة الأمم أكثر من لجنة دولية برئاسة بريطانيا بهدف الإشراف على الإنتخابات في اللواء خلال سنتي (1937– 1938). وأظهرت نتائج الانتخابات التي جرت في تموز 1938 عن فوز الأتراك بـ 22 مقعداً من أصل 40. وكان للدور البريطاني الأثر البالغ في حسم قضية الاسكندرونة لصالح الأتراك عن طريق الضغط على فرنسا، وظهر ذلك من خلال البيان الفرنسي – التركي في 23 حزيران 1939.

ينظر: يقظان سعدون العامر "الصراعات الدولية والاسكندرونة"، مجلة المؤرخ العربي، العدد 28، الأمانة العامة لإتحاد المؤرخين العرب، بغداد، 1986؛ ص 14 – 24؛ محمد طه الجاسر، تركيا، ميدان الصراع بين الشرق والغرب، دار الفكر، دمشق، 2002، ص 222– 226.

(118) مجيد خدوري، قضية الاسكندرونة، مطبوعات المكتبة الكبرى للتأليف والنشر، دمشق، 1953، ص 21–27.

(119) طالب محمد وهيم، قضية الاسكندرونة في: ابراهيم خليل أحمد وآخرون، قضايا عربية معاصرة، دراسة تاريخية سياسية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1988، ص 247.

(120) Armaoglu, A. G. E, s, 354.

(121) Esmer ve Sander, A. G. E, Cilt. 1, s, 145.

(122) Armaoglu, A. G. E, s, 355.

(123) Parker & Smith, Op. Cit, p. 200.

(124) Ibid., p. 200.

(125) Toynbee & Toynbee, Op. Cit, p. 121.

(126) Ibid., p122.

(127) Mehmet Gonlubol ve Cem Sar, Lausanne'dan Sonra Turk Dis politikasi'de: Olaylarla Turk Dis Politikasi, Cilt. 1, s, 139.

(128) Toynbee & Toynbee, Op. Cit, pp. 136-137.

(129) Ibid,. pp. 137-139.

(130) بهنان، العلاقات البريطانية، ص 129

(131) المصدر نفسه، 130.

(132) نصيف جاسم عباس الأحبابي وبثينة عباس الجنابي، "(سياسة الحياد) التركية خلال المرحلة الأولى من الحرب العالمية الثانية صفحة من الدبلوماسية الفريدة لدولة من دول العالم الثالث"، مجلة كلية المعلمين، العدد 15، كلية المعلمين، الجامعة المستنصرية، أيلول 1998، ص 284.

(133) Annuaire Statistique, (1938-1939). Op. Cit, p. 12.

(134) Ibid., p. 12.

(135) Toynbee & Toynbee, Op. Cit, p. 148.

(136) The Charge in the United Kingdom (Johnson) to the Secretary of State, (London), August 18, 1939, F. R. U. S (1939), Vol:4, Washington, 1956, p. 877.

(137) Toynbee & Toynbee, Op. Cit, pp. 148-149.

(138) The Amabssador in Turkey (Mac Murray) to the Secretary of State, (Istanbul), August 21, 1939, F. R. U. S (1939), Vol: 4, Op. Cit, pp. 878-879.

(139) Annuaire Statistique, (1938-1939), Op. Cit, p. 12.

(140) Toynbee & Toynbee, Op. Cit, pp. 148-149.

(141) Roderic H. Davison, Turkey, A short History, 2nd edition, London, 1988, p. 145.

(142) Selim Deringil, "The Preservation of Tukey's Neutrality During the Second World War: 1940", Middle Eastern Studies, Vol: 18, No. 1, London, January, 1982, p. 30.

(143) جيفكوفا، المصدر السابق، ص 171.

(144) The Ambassador in the Soviet Union (Steinhardt) to the Secretary of State, (Moscow), October 17, 1939, F. R. U. S, 1939, Vol: 1, Op. Cit, p. 485; Kilic, Op. Cit, p. 78; Beloff, Op. Cit, p. 300.

(145) Hurewitz, Op. Cit, Vol: 2, p. 548.

(146) Kilic, Op. Cit, p. 79.

(147) Parker & Smith, Op. Cit, p. 201.

(148) The Foreign Minister to the Embassy in the Soviet Union (Berlin), September 29, 1939, D. G. F. P, Series D (1937-1945), Vol: 8 (Sept 4, 1939- March 18, 1940), Published by her Majesty's Stationary Office, London, 1954, pp. 173-174.

(149) الأحبابي، المصدر السابق، ص 116–117.

(150) جيفكوفا، المصدر السابق، ص 213.

(151) المصدر نفسه، ص 215.

(152) بهنان، العلاقات البريطانية، ص 138.

(153) **حسين رؤوف أورباي:** ولد في استانبول سنة 1881. تلقى تعليمه في بادئ الأمر في طرابلس (ليبيا). ثم أكمل تعليمه في المدرسة البحرية العليا باستانبول. عين في 14 تشرين الأول 1918 بمنصب وزير البحرية. غادر تركيا خلال السنوات (1925–1935). وزاول العمل السياسي مرة أخرى، وعين نائباً لولاية قسطموني Kastamonu في تشرين الأول 1939. ثم سفيراً لبلاده في لندن (آذار 1942– آذار 1944). توفي في استانبول سنة 1964. يثنظر: بهنان، العلاقات البريطانية، ص 138.

(154) Kilic, Op. Cit, p. 80.

(155) The Ambassador in Turkey (Papen) to the Foreign Ministry (Ankara), November 9, 1939, D. G. F. P, Vol. 8, Op. Cit, p. 389.

(156) Soysal, A. G. E, s, 287.

(157) Hurewitz, Op. Cit, Vol. 2, pp. 549-550.

(158) Soysal, A. G. E, s, 288.

(159) Kilic, Op. Cit, p. 80.

(160) Nuri Eren, Turkey Today and Tomorrow, An Expermint in Westernization, New York, 1963, pp. 232-233.

(161) Hurewitz, Op. Cit, Vol. 2, p. 550.

(162) Ibid., p. 550.

(163) تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة لشهر تشرين الثاني 1939 إلى وزارة الخارجية العراقية، رقم الملفة 721، وثيقة رقم 56 في 10 تشرين الثاني 1939 في: توفيق، المعاهدة البريطانية – الفرنسية – التركية، المصدر السابق، ص 71.

(164) Eleanor Bisbee, The New Turks, Pioneers of the Republic (1920-1950), Philadelphia, Univ. of Pennsylvania Press, 1951, p. 186.

(165) تقرير المفوضية الملكية العراقية في انقرة لشهر تشرين الأول 1939 إلى وزارة الخارجية العراقية، رقم الملفة 721، وثيقة رقم 57 في 3 تشرين الثاني 1939 في: توفيق، المعاهدة البريطانية – الفرنسية – التركية، ص 68– 69.

(166) جواد، المصدر السابق، ص 76.

(167) Memorandum by the Foreign Minister Ribbentrop, (Berlin), November 11, 1939, D. G. F. P. Vol. 8, Op. Cit, p. 398.

(168) بهنان، العلاقات البريطانية، ص 139.

(169) المصدر نفسه، ص 140–142.

(170) روي مكريدس ، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم ، ترجمة حسن صعب ، بيروت، منشورات المكتبة الأهلية ، 1961، ص 400–401.

(171) المصدر نفسه، 402–403.

الخاتمـــــــــة

الخاتمة

أفضى تتبع موضوع (تطور العلاقات البريطانية – التركية 1923–1945) إلى أنها تعود الى اواخر القرن السادس عشر عندما حصل البريطانيون على امتيازات تجارية في الدولة العثمانية. وظلت التجارة تمثل المصلحة الرئيسة لبريطانيا في الولايات العثمانية، فضلاً عن اهمية الاراضي العثمانية في المواصلات البرية بين بريطانيا ومستعمراتها في الشرق، وبخاصة الهند منذ منتصف القرن الثامن عشر. ثم اكتسبت المصالح البريطانية طابعاً سياسياً منذ اواخر ذلك القرن بعد هزيمة الدولة العثمانية امام روسيا القيصرية في حرب 1768 – 1774 والغزو الفرنسي لمصر 1798 والذي استهدف ضرب المصالح البريطانية في الشرق. ومن هنا تبنت بريطانيا سياسة الحفاظ على وحدة الدولة العثمانية وسلامة اراضيها لتضمن مصالحها فيها اساساً. واستمرت هذه السياسة حتى مؤتمر برلين 1878، حيث ادى ضعف الدولة العثمانية وعجزها عن اصلاح اوضاعها الى تنافس دولي عليها في اطار ما سمي بالمسألة الشرقية الى تراجع تدريجي عن تلك السياسة البريطانية. واتضح ذلك من خلال اتخاذ بريطانيا جزيرة قبرص قاعدة عسكرية لبحريتها بموافقة الدولة العثمانية تحت ذريعة حماية العاصمة والمضائق التركية من الخطر الروسي، كما اتضح ذلك من خلال الاحتلال البريطاني لمصر وتعزيز النفوذ البريطاني في مناطق اخرى من الدولة العثمانية، لا سيما وفي المشرق العربي. ثم جاءت الحرب العالمية الاولى لتدخل عملية تقسيم الدولة العثمانية مرحلة التنفيذ الفعلي من خلال الاتفاقيات السرية التي عقدت اثناء الحرب والترتيبات والتسويات التي اعقبت تلك الحرب.

وبالرغم من من القطيعة التي سادت علاقات الدولتين في العقد الثاني من القرن العشرين، الا انها سرعان ما عادت الى سابق عهدها، بسبب الخروقات الالمانية واليابانية والايطالية لميثاق المنظمة الدولية . عصبة الامم . والمعاهدات الدولية الاخرى الخاصة بالمحافظة على السلام والامن الدوليين، وضمها لاراضي غيرها من الدول، اذ اغتنمت تركيا الفرصة في بداية سنة 1936 قبل ان تزداد الامور سوءاً لتثير مشكلة المضائق في المحافل الدولية لكي تضمن سلامة اراضيها

وامنها الوطني، وكانت حججها في ذلك مبنية على القيمة المتضائلة للضمانات الدولية واعادة التسليح العام.

استمرت تركيا في محاولاتها في اقناع الدول، وبخاصة بريطانيا لإعادة النظر بالنظام الخاص بالمضائق بموجب معاهدة لوزان، لكن بريطانيا لم تبد أي اهتمام للمطلب التركي الا بعد تلك التطورات الخطيرة التي شهدتها اوربا. وكان من مصلحة بريطانيا ايضا بعد ازمة الحبشة ان يكون لها حلفاء اقوياء في شرقي البحر المتوسط كتركيا حفاظا على مصالحها هناك، فاستجابت بريطانيا اخيراً وكذلك الدول الاخرى للدعوة التركية في عقد مؤتمر دولي لاعادة النظر في نظام المضائق إثر النهج الدبلوماسي الذي انتهجته تركيا أي عدم خرقها المواثيق الدولية في معالجة مشكلة المضائق. وكان للدور البريطاني في المؤتمر الذي عقد لهذا الغرض في مدينة مونترو السويسرية (22 حزيران – 20 تموز 1936) الاثر البالغ في حصول تركيا على سيادتها الكاملة على مضائقها الاستراتيجية وفي اعادة تحصينها بموجب معاهدة مونترو في 20 تموز 1936.

تعد معاهدة مونترو نقطة تحول في تاريخ العلاقات البريطانية – التركية المعاصر، اذ لم تمض سوى مدة قصيرة حتى شهدت علاقاتهما على الصعيد السياسي والاقتصادي والعسكري تطوراً وتحسناً ملحوظاً من خلال الزيارات المتبادلة لمسؤولي الدولتين وفي اعلى المستويات وتمخض عن ذلك حصول عدة شركات بريطانية على عقود لتنفيذ مشاريع صناعية عدة في تركيا. وكان للقروض التي قدمتها بريطانيا لتركيا سنة 1938 والتي اسهمت بشكل فاعل في قيام صناعات محلية تركية الاثر البالغ في تعزيز عرى الصداقة بين الدولتين.

كان تطور العلاقات البريطانية – التركية وتحسنها والى حد ما مشروطة بتطور الاحداث في اوربا ومعتمدة عليها في منطقة البلقان وحوض البحر المتوسط. وهذا ما ظهر بشكل جلي سنة 1939 نظراً لتأزم الوضع الدولي في اوربا، وتحقق لكل من المانيا وايطاليا مكاسب اقليمية على حساب جيرانهما، لا بل ابرامهما ميثاق التحالف في 22 ايار من تلك السنة، وما كانت تنشره بعض من الصحف الايطالية بين حين واخر من ان الاطماع التوسعية الايطالية تمتد لتشمل الاراضي التركية.

وعلى اثر ذلك كله توصلت الحكومة التركية الى نتيجة مفادها انه لا يمكن الاعتماد على المانيا لدرء الخطر الايطالي عن اراضيها. وبهدف تضييق دائرة التوسع الالماني والايطالي سواء في اوربا او شرقي البحر المتوسط والمحافظة على المصالح البريطانية هناك، وجدت الحكومة البريطانية انه لا بد من اقامة نوع من التحالف مع تركيا. وكان البيان البريطاني . التركي المشترك في 12 ايار 1939 الخطوة الاولى التي اعقبها البيان الفرنسي . التركي المشترك في 23 حزيران، ومن ثم التوقيع على الاتفاق البريطاني – التركي – الفرنسي في 19 تشرين الاول 1939 النتيجة النهائية لتطور العلاقات بين بريطانيا وتركيا في اواخر الثلاثينيات من القرن العشرين. وان ما تضمنه من ميثاق عسكري يمثل تحالفاً بين الدول الثلاث ضد أي عدوان خارجي محتمل، علماً ان تركيا ابرمت ذلك الاتفاق بعد ان ضمنت سلامة اراضيها وأمنها الوطني من الطرفين الاخرين، وبعد ان حصلت على قروض ضخمة منهما بهدف تقوية تسليحها العسكري من جهة وتخفيف عبء الديون عنها وتصفية حساباتها مع الدول الاخرى ومنها المانيا، ورفع الحجز عن ارصدتها المجمدة.

وعلى الرغم مما تضمنه ذلك الاتفاق من تعهدات تركية الزمتها بخوض حرب مع حليفتيها الا انها التزمت جانب الحياد الذي يشوبه الحذر في الحرب العالمية الثانية التي اندلعت منذ 1 ايلول 1939. وبتعبير اخر ان تركيا حققت نجاحاً بواسطة مناوراتها الدبلوماسية في ان تبقى خارج دائرة الحرب ولمدة طويلة وعدم الاشتراك فيها رغم تعهداتها السابقة الا في وقت متأخر أي قبل ان توشك على نهايتها، كونها استنبطت الدروس إثر مشاركتها في الحرب العالمية الاولى. ومما يدل على الدبلوماسية التركية الناجحة ايضا ما تضمنه احد بنود الاتفاق من عدم الزام تركيا نفسها في الدخول في حرب ضد جارتها الشمالية – الاتحاد السوفيتي – أي ان تركيا على الرغم من ذلك التحالف، لكنها كانت ترغب باستمرار علاقاتها الطبيعية مع الاتحاد السوفيتي.

وعلى نحوٍ عام، يظهر ان سلوك تركيا أثناء الحرب استهدف تفادي التعرض لغزو أو الدخول في حرب تؤدي إلى حرمانها من مكاسب الاستقلال وانجازات الثورة الكمالية. فانتهى بها هذا السلوك إلى وضع متناقض أي التعاقد والتبادل التجاري مع

الفريقين المتحاربين، وحملها على ان تعطي تفسيرات في غاية المرونة لبعض ما تفرض عليها المعاهدات من التزامات، واصرت على رفض أي اقتراح للاشتراك في مغامرات حربية مع المحور أو مع الحلفاء. ولما اشتد عليها ضغط الحلفاء خلصتها منه قدرتها على التسويف بحجة نقص استعداداتها الدفاعية. فنجت من خطرين: خطر الهجوم وخطر الضغط، على الرغم من مواجهتها بعض الصعوبات بفعل استمرار التعبئة العسكرية ست سنوات، ومن انقطاع تجارتها الخارجية ولكنها تجنبت ويلات الحرب باقل الخسائر.

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية
D.A.C